

قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه

مسعود عبد الرحمن
رسالة

أحكام الصلاة في الصلاة

دراسة فقهية مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد ٢٨٥٢ بر ٨٦٦



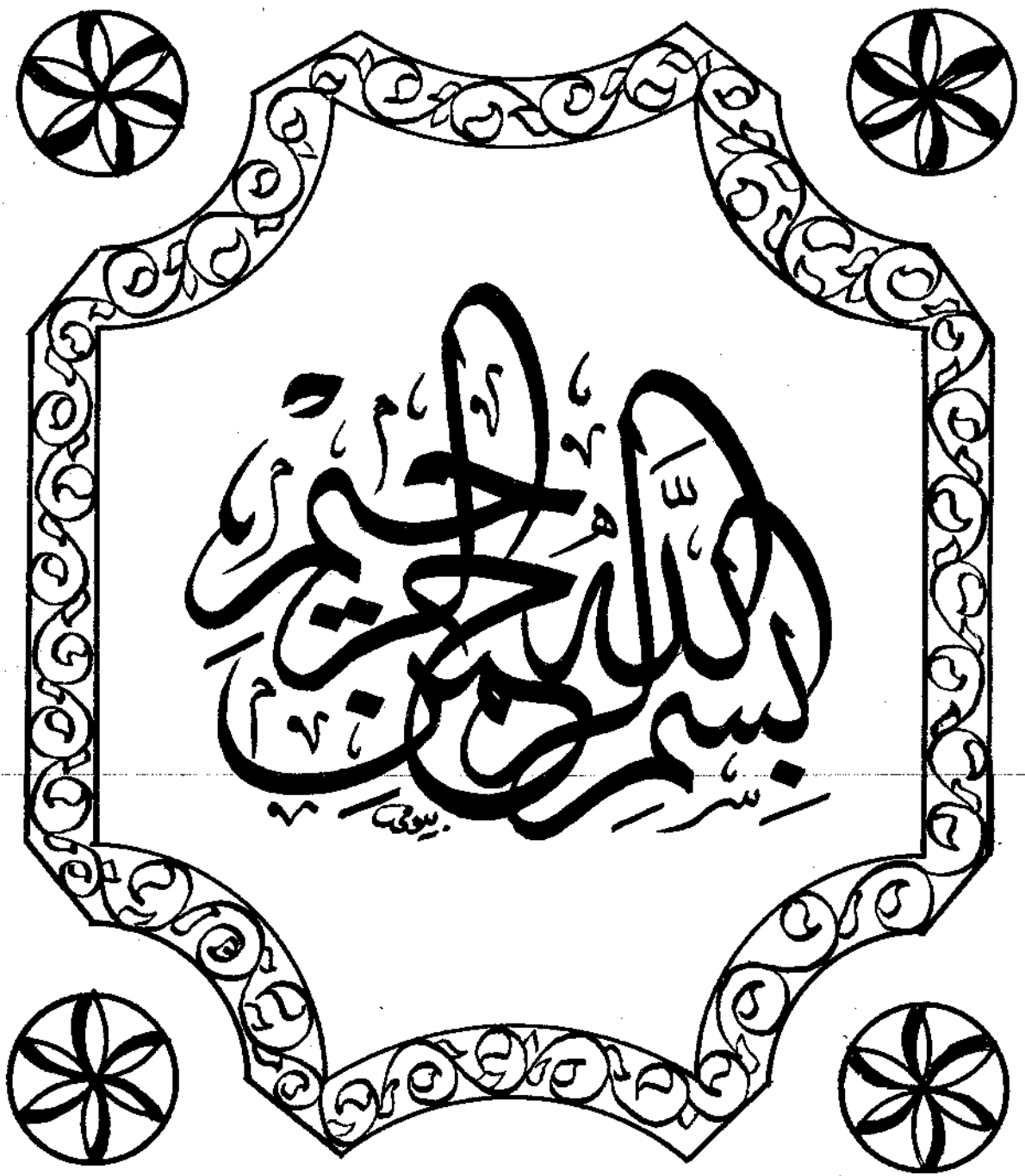
بإشراف
م. هادي بن عبد الله بن محمد

إشراف

فضيلة الدكتور محمد بن عبد الرحمن

١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ

١٩٨٣ - ١٩٨٤ م



اللقراءة

والروح والبر والكرام والعلم والجليل
الذي رباني ، وصرى على أن يجعل في حبه العلم
غاية وهرفا أصبوا إليه ، قلقد ينزل في - رحمه الله -
منه العلم والتوجيه والنصح ما لا يولد فيه شكر على
الرغم من صنيعه وقتها .

والبر والبر والحنون التي عرفت على ربى
أحسن ربية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه بفضل
الله في فضل ربية .

فأبهما الهدى أول النباي ، وعرفا
بفضلهما .

رحم الله والبر وخفركم ولوالدي وأهلكم
الجنة وجميع المسلمين والمسلمات وأطال الله
عمر والبر وحفظها . إنه سميع مجيب .

جوهرة

شكر وتقدير

أحمدك اللهم وأشكرك فأنت أهل الحمد والشكر ، وصاحب النعمة والفضل .
قال انسان مهافدم من عمل فلا يقوم به وحده بل لا بد أن يتلقى إغاثة من هذا ورأيًا
من ذاك بين مقلد ومتكثر .

واعترافًا بالفضل واستجابة لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)
فإني أقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إخراج هذا البحث على هذه الصورة
وأول شخص قدم لي ذلك هو سماحة والدي أجيليل عبد الله بن حميد رحمه الله
وأسنه فحج جنازة - إنه سميع مجيب - فلقد كان رحمه الله خير معين لي ، لما
بذل من وقته ، وعلمه ، وإرشاده ، وتوجيهه لي في حياة الشيء الكثير ، حتى
وهو على فراش المرض ، عقر الله ولو بالديه .

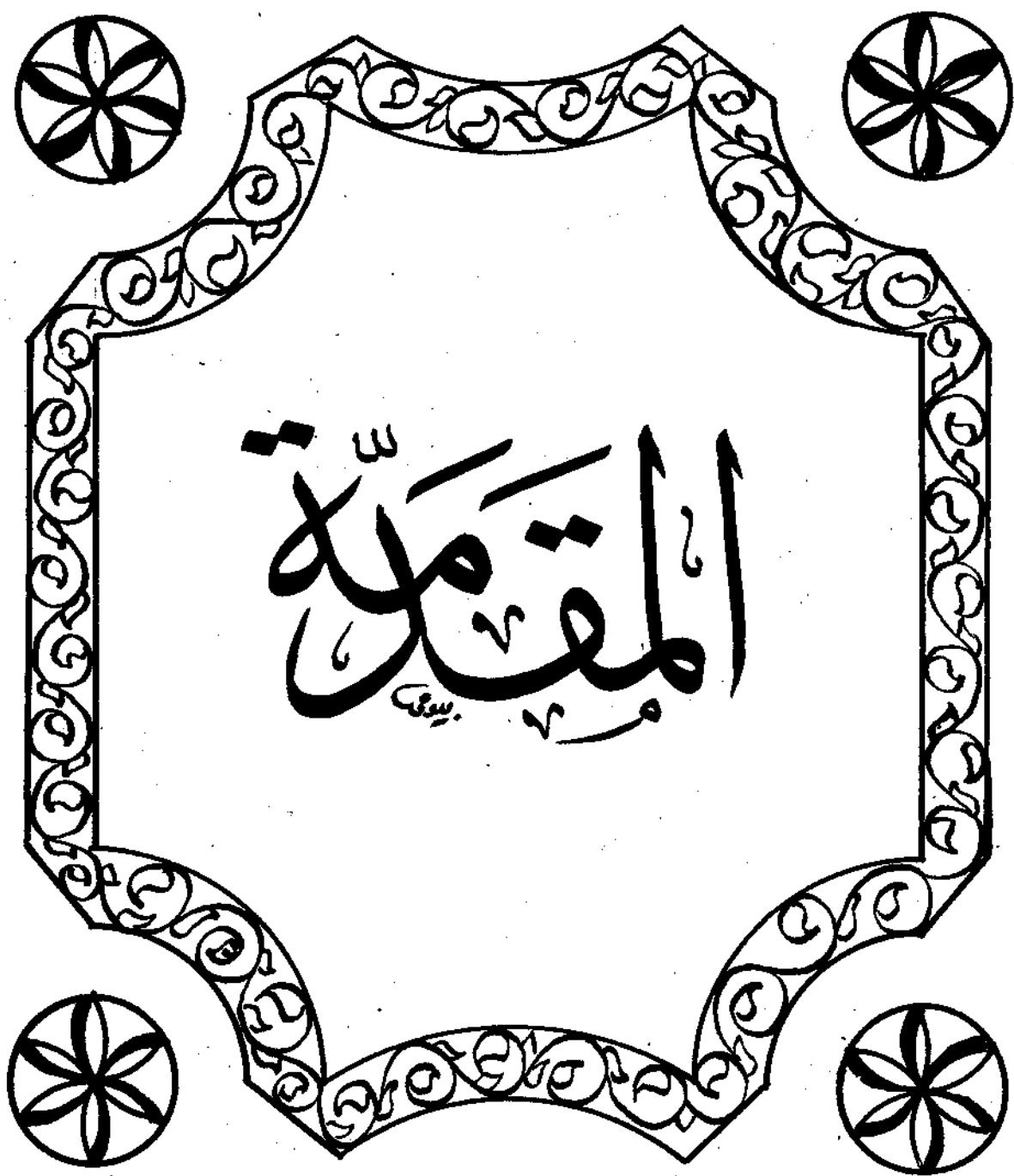
كما أقدم بالشكر الوفير لفضيلة المشرف على الرسالة شيخنا الدكتور محمود عبد اللائم
فهو لم يأل جهدًا في مساعدتي ، وإسداء النصح والمشورة ، وإبداء كل ملاحظة يراها
كبيرة ، أو صغيرة ، ولم يقبض على الأوقات الرسمية في الإشراف ، بل تعداه
إلى أوقات إضافية من وقت الثمين على الرغم من ضيق وقته لكثرة طلاب
العلم على يابه ولما لديه من المحاضرات في قسم الدراسات العليا بنين وبنات
وكان يستحني على الجهد والاجتهاد ، والعمل المتواصل ، فلم يكن مشرفًا
مخسب بل كان أبا عطوفًا

فله أقدم شكري واحترامي وخالص دعائي ، أن يهبه الله الصحة والعافية وأن
يمدني في عمره وينفع بعلمه الإسلام والمسلمين

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أقدم خالص شكري وتقديري إلى المسؤولين
في جامعة أم القرى عامة ، وفي كلية الشريعة والدراسات العليا خاصة ، على ما
يبدون من الجهود المتواصلة لخدمة العلم وطلابيه .
كما أشكر إخواني وأخواتي وزميلاتي الذين قدموا لي المساعدة ، إما بمرجع
أو بمشورة ، جزاهم الله خير الجزاء .

وأسأل أن يوفق الجميع لما يحب ويرضاه ، وأن يجعل هذا العمل
خالصًا لوجهه الكريم ، وأحمد الله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

(١١) رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه . مختصر سنن أبي داود
ج ٧ ص ١٧٨ ، باب في شكر المعروف .



المعتمد

المقدمة
=====

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى

آله وصحبه اجمعين ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .

أما بعد :

فان الفقه من اشرف العلوم وأجلها ، فمن طريقه تصحح

عادات المسلمين ، ومعاملاتهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " (١)

وعن مجاهد ، انه قال في تفسير قوله تعالى : * ^{وَمَنْ يُؤْتَ}

الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا * (٢) هو : العلم ، والفقه ،

والقرآن .

وقال مالك : الحكمة هي الفقه في دين الله (٣)

ولقد كان الفقه بهذه المنزلة لانه شامل لجميع شؤموم المسلم ،

من المبادات ، والمعاملات ، والعادات ، والآداب في الأكل ،

والمشرب وغيرها .

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٣ ص ١٥٢٤ ، كتاب الامارة ،

باب قوله صلى الله عليه وسلم : " لاتزال طائفة من امتي ظاهرين

على الحق لا يضرهم من خالفهم " .

(٢) سورة البقرة : الآية " ٢٦٩ " .

(٣) تفسير ابن كثير : ج ١ ص ٥٧١ .

فليس هناك مجال من مجالات الحياة ولا ناحية من نواحيها
الا وقد تناولها الفقه ، وبين فيها الخير والشر ، والظاهر والخبث ،
والصحيح والفساد .

ولقد منّ الله عليّ ان التحق بقسم الفقه في الدراسات العليا
بجامعة أم القرى لتحضير الماجستير .

وفي بادئ الأمر اخترت في اختيار موضوع الرسالة ، نظراً
لسعة الفقه ، وتعدد مواضيعه ، فجعلت استعرضها ، وبحثت
فيها الى ان وقع اختياري على موضوع :

((أحكام المرأة في الصلاة))

وقد اخترته للأسباب الآتية :

أولاً :- أهمية الصلاة ، ان هي الركن الثاني من اركان الاسلام ، قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بني الاسلام على خمس : شهادة
ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ،
والحج ، وصوم رمضان " (١) ، وان الله سبحانه وتعالى تولى
فرضيتها بنفسه على رسوله صلى الله عليه وسلم ، بخلاف بقية شرائع
الاسلام ، فانها بواسطة جبريل عليه السلام .

يقول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الاسراء والمعراج :
ففرض الله على امتي خمسين صلاة ، فرجمت بذلك حتى مررت على موسى
فقال : ما فرض الله لك على امتك ، قلت : فرض خمسين صلاة ،

(١) رواه البخارى في صحيحه : ج ١ ص ٨ ، كتاب الايمان ،
باب " بني الاسلام على خمس " .

قال : فارجع الى ربك فان امتك لاتطبق ذلك ، فراجمني فوضع
شطرها ، فرجمت الى موسى قلت وضع شطرها ، فقال : راجع ربك
فان امتك لاتطبق فراجمت فوضع شطرها ، فرجمت اليه فقال : ارجع
الى ربك فان امتك لاتطبق ذلك ، فراجمته فقال : هي خمس وهسي
خمسون لا يبدل القول لدي فرجمت الى موسى فقال : راجع ربك
قلت : استحيت من ربي " (١)

وان الله سبحانه وتعالى أوجب الصلاة على كل مسلم سواء كان
ذكرا أم أنثى ، حرا أم عبدا ، غنيا أم فقيرا ، مسافرا أم مقبلا ،
مريضا أم صحيحا ، فلا تسقط عن احد مادام أنه معه عقله حسنتي
المريض يلزمه ان يصلي قائما فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع ،
فعلى جنب ، فان لم يستطع فيؤم " بعينه كما هو رأى جمع مسن
اهل العلم .

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : كانت بي بواسير
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائما فان لم
تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب (٢) .

(١) رواه البخارى في صحيحه : ج ١ ص ٩١ ، وهو جزء مسن
حديث الاسراء حيث فرضت الصلاة حينما عرج بالنبي صلى الله
عليه وسلم الى السماء . كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت
الصلاة في الاسراء .

(٢) رواه البخارى في صحيحه : ج ٢ ص ٤١ ، كتاب التقصير ،
باب اذا لم يطق قاعدا صلى على جنب .

ثانياً : - جهل كثير من اخواتي المسلمات احكام الصلاة من اركان وشروط وواجبات ، وهم حرصهن على معرفة ذلك عن طريق القسراة ، وسوء ال اهل العلم ، فأهبت افرادها ببحث خاص لتطلسح عليه كل امرأة غبورة على دينها حريصة على طاعة ربها .

وأحب ان اشير الى انني في بحثي هذا لم اتعرض الا للأحكام التي انفردت بها المرأة دون غيرها ، اما الاحكام المشتركة بينها وبين الرجل فلم اتعرض لها لاختصاص البحث بتلك الاحكام ، ولأن صلاة المرأة كصلاة الرجل لشمولها للخطاب المذكور في قوله تعالى : * وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ * (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : (صلوا كما رأيتموني اصلي) (٢) فهي لا تختلف عنه الا فيما ذكرت في هذا البحث ، وقد حرصت على اخراجها في اسلوب سهل يستطيع القارىء مهما كان مستواه ان يطلع عليه ويستفيد منه عم الله بِنفعه وجعل المسئل خالفا لوجهه انه سميع مجيب .

(١) سورة البقرة : الآية " ٤٣ " .
(٢) سيأتي تخريجه في بيان كيفية صلاة المرأة .

مخطط البحث :

لقد رتبنا البحث على : مقدمة ، وتمهيد ،
واربعة ابواب ، وخاتمة ، حسب المخطط التالي :

- المقدمة : ذكرت فيها اهمية البحث وسبب اختياري له .
التمهيد : يشمل على :
أ - مكانة المرأة في الاسلام .
ب - تعريف الحكم ، تعريف الصلاة .
ج - الاصل في مشروعية الصلاة والحكمة
من مشروعيتها .

الباب الأول : في مقدمات الصلاة ،

ويشمل على ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : الآذان ، والاقامة ، واجابتهما .
الفصل الثاني : عورة المرأة في الصلاة .
الفصل الثالث : خروج النساء للمساجد .

الباب الثاني : اعدار النساء في الصلاة .

يشمل على فصلين :

- الفصل الأول : الحيض والنفاس .
الفصل الثاني : صلاة المستحاضة .

الباب الثالث : كيفية الصلاة ،

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : صفة صلاة المرأة .

الفصل الثاني : امامة المرأة .

الفصل الثالث : الجمعة .

الباب الرابع : المرأة والصلوات ذوات الاسباب ،

يشمل على اربعة فصول :

الفصل الأول : صلاة العيدين .

الفصل الثاني : صلاة الكسوف .

الفصل الثالث : صلاة الاستسقاء .

الفصل الرابع : صلاة الجنازة .

ويشمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : تغسيل المرأة .

المبحث الثاني : تكفينها .

المبحث الثالث : موقف الامام حين الصلاة عليها ،

المبحث الرابع : حكم صلاتها على الجنازة .

المبحث الخامس : اتباع النساء للجنازة ، وزيارتهم

للقبور .

الخاتمة :

تشمل النتائج التي توصلت اليها في هذا البحث .

هذا هو مخططي في هذا البحث ، فان وفقت فيه السي
الصواب ، وهو ما أنشد ، فهو من فضل الله عليّ ، وان اخطأت
فهو مني ومن الشيطان ، والاسلام منه براء ، وحسبي اني كنت
حريصة على ألا اقع في خطأ ، وآمل الا يفوتني الأجران شاء الله .
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وسلم تسليما
كثيرا الى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

الباب التمهيدي

يحتوي على فصلين :

الفصل الأول :

مكانة المرأة في الاسلام

الفصل الثاني :

تعريف الحكمة

تعريف الصلاة

الأصل في مشروعية الصلاة

الحكمة من مشروعية الصلاة

الفصل الأول

مكانة المرأة
في الإسلام

مكانة المرأة في الاسلام :

الحمد لله القائل * مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا
يَعْمَلُونَ * (١)

والقائل * وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا
الِيهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ
يَتَفَكَّرُونَ * (٢)

والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد بن عبد الله القائل :
(استوصوا بالنساء خيراً) (٣) . وعلى آله وصحبه والتابعين اليه
باحسان الى يوم الدين .

أما بعد ،

فقد كثر الحديث في هذه الأزمنة عن المرأة وأفردوها بقضايا
خاصة وقالوا : ان المرأة تشكل نصف المجتمع من حيث العدد ،
ومن حيث انها تخرج اجيالا من تحت تربيتها ، وفي غضون ذلك
سددت الاسهم نحوها لافسادها وافساد مجتمعا ، فكثر الدعاء
الى خروج المرأة من بيتها ومشاطرتها للرجل في اعماله ، يتبعون في
ذلك سنن من قبلهم اليهود والنصارى ، ويريدون تقليدهم ، ويزعمون
ان ذلك هو التقدم والرفي والتمدن .

(١) سورة النحل : الآية " ٩٢ "

(٢) سورة الروم : الآية " ٢١ "

(٣) زوايه البخارى في صحيحه : ٦ ص ١٤٥ باب الوصاية بالنساء

وصدق الرسول صلى الله عليه وسلم حينما قال : (لو دخلوا
حجر ضب لدخلتموه) (١)
ولقد خرجت المرأة بالفعل سافرة متبرجة في كثير من البلاد
الحرية والاسلامية ابتداءً بتركيا المسلحة حيث قضى اتاتورك ، وهسو
من يهود الدونمه - على ماتبقى من الخلافة العثمانية ، وبالقضاء على
كل مظاهر الاسلام الموجود حتى ان مسجد (أيا صوفيا) حوله الى
متحف ، ومازال هكذا حتى فرض على النساء الخروج سافرات متبرجات ،
ثم بعد ذلك تبعتها بعض البلاد العربية حيث قام بعض نساءها على
اثر مصادقتها لمدوب الاستعمار في ذلك الوقت بالدعوة الى السفور ،
ودفع ببعض الأغرار الى ان يكتب كتابة يدعو فيه الى نيل الحجاب
والى خروج المرأة ، واستغله الاستعمار بكافة أشكاله أبشع استغلال
وروجوا له اعظم ترويج ، ثم توالى بعد ذلك داعيات التحرر ودعاهن ،
وسرت هذه الدعوة في النساء كما تسرى النار في الهشيم الى ان انتشرت
ثم تبعتها دول عربية ، وهاهي الدعوة تنتشر حتى تصل الى الجزيرة
العربية أو تكاد ، واختلط الرجال بالنساء في المدارس والجامعات ،
ولم يبق مكان الا وتختلط فيه النساء بالرجال ، نسأل الله ان يرد
النساء المسلمات الى صوابهن ورشدهن ، فهاهي المرأة خرجت سافرة
بحجة التحرر ، وأصرت الا أن تنافس الرجل في العمل وفي ميادين
الحياة المختلفة بحجة المساواة مع الرجل ، لكن ماذا كانت عاقبة
هذا كله ؟ ! لقد كانت هي الخاسرة ، خسرت الحياة الوارفة
الظلال في بيتها ، لتصبح سلعة رخيصة في يد الرجال ، ازداد عربها

(١) رواه الامام احمد وهو جزء من حديث ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " لتبصن سنن من كان قبلكم شيئا بشمسجر
وذراعا بذراع حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلتموه " ج ٢ ص ٥١١
ورواه البخاري عن ابي سعيد الخدري بلفظ : " حتى لو دخلوا حجر
ضب لتبصتموهم ، قلنا : يا رسول الله اليهود والنصارى ، قال :
فمن . ج ٨ ص ١٥١ ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ١٤ .

وقلعت سعادتها حتى انها اصيحت تنادي بالعودة الى المنزل ،
وتحسد المرأة المسلمة على مكانتها المرموقة ، فبهيثا لك اخي المسلمة ،
والكلام في هذا الموضوع طويل جدا ولا استطيع اعطائه حقيقته
كاملا في مثل هذا المقام . غير أن ما لا يدرك كله لا يترك كله .

فسوف أبين كيف أعزّ الاسلام المرأة واعطاها حقها كاملا فيسر
منقوص ، واسبق ذلك ببيان مكانتها في الملل والنحل الاخرى ،
فالضد يظهر حسنة الضد ، فقد كانت لدى اغلب الأمم قبل الاسلام
وضع مهين ، قاس مذل ، فلم يكونوا يعتبرونها انسانا ذا روح ، بل
كانوا يعتقدون أنها من روح وضيعة ، وأنها اصل الشرور ومنبع الآثام .

فالمرأة اليونانية : في غاية الانحطاط وسوء الحال من

حيث نظرية الاخلاق والحقوق القانونية ، والسلوك الاجتماعي ، فلم تكن
لها في مجتمعاتهم منزلة أو مقام كريم ، وكانت الاساطير اليونانية قد
اتخذت امرأة خيالية ، (باندا) ينوع لجميع آلام الانسان
ومصائبه ، فلم تكن المرأة عندهم الا خلقا من الدرك الاسفل في غاية
المهانة ، والذل محتقرة حتى سموها رجسا من عمل الشيطان ، وبقي
هذا السلوك في اول عهدهم بالنهضة ثابتا على حاله ، ربما تخلفه تعديلات
قليلة بسبب تأثير ذبوع العلم وانتشار انوار الحضارة ، والمرأة عندهم
كسقط المتاع تباع وتشتري في الاسواق ، مسلوية الحرية والمكانة فسي
كل ما يرجع الى حقوقها المدنية ، ولم يمطوها حقها في الميراث ، اذ أن
حق الارث عندهم وقف على المذكور ، وابقوها طيلة حياتها خاضعة
لسلطة الرجل ، وكلوا اليه أمر زواجها فهو يستطيع أن يفرض عليها من

يشاء زوجا ، وجعلوا الحق للرجل في فصم عرى الزوجية بينما لم يمنحوا المرأة الحق في طلب الطلاق الا في حالات استثنائية .
وفي هذا الجو ، تموت العاهرات والمومسات مكانة عالية فسي المجتمع لانظير لها في تاريخ البشرية كله ، وتبدلت المرأة واختلطت بالرجال في الاندية والمجتمعات ، فشاعت الفاحشة حتى اصبح الزنى امرا غير منكر ، وحتى غدت دور البغايا مراكز للسياسة والادب ، ثم اتخذوا التماثيل الصارية باسم الأدب والفن ، فأخذوا يظهرن بهنسا وبلافتان في صنعها ، واتقنهم ذوقهم هذا ، فكانت هي التي تحرك فيهم الشهوات دوما وتحد في غرائزهم البهيمية ، واصبح عامتهم ينظرون الى عقد الزواج نظرة من لا يهتم به ولا يرى اليه من حاجة ، ولما يرون بأسا بأن يعاشر الرجل المرأة وينقادنها علنا من غير عقد ولا نكاح ، فكانت النتيجة أن خضمت لآخلاقهم وغرائزهم الشهوانية هذه ديانتهم ايضا .

وانتشرت فيهم عبادة (افروديت) التي عادت ثلاثة آلهة وهي زوجة اله خاص ، وايضا كان من أخذانها رجل من عامة البشر علاوة على الآلهة ، فولدت (كيوسيد) اله الحب عندهم نتيجسة اتصالها بذلك الخدن البشري ، ثم لم يشبع غرائزهم ذلك حتى انتشر عندهم اللواط ، وأقاموا لذلك تمثال (هرموديس وارستوجتين) وهما في علاقة آثمة تأباه الفطرة البشرية (١) .

(١) انظر : المودودي / الحجاب : ص ١٢ - ١٦
د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٣ - ١٤ ،
د . احمد الحججي الكردي / احكام المرأة في الفقه الاسلامي : ص ٩

والمرأة الرومانية ؛ لم تكن اسعد حالا من اختها اليونانية

فكان الرجل رب الاسرة في مجتمعهم له حقوق الملك كاملة على اهله
وأولاده ، حتى أنه بلغ من سلطته في هذا الشأن اباحة قتل زوجته في
بعض الأحيان ، ولم يكن ملزما بقبول ضم ولده منه التي أسرته ذكرا كان أو
أنثى ، بل كان يوضع الطفل بضمه ولادته عند قدميه ، فإذا رفضه
وأخذه بين يديه كان ذلك دليلا على انه قبل ضمه الى أسرته والا فانسه
يعني رفضه لذلك فيؤخذ الوليد الى الساحات العامة ، او باحسات
هياكل العبادة فيطرح هناك فمن شاء اخذه اذا كان ذكرا ، والا فان
الوليد يموت جوعا وعطشا ، وتأثرا من حرارة الشمس او برودة الشتاء .

وكان لرب الاسرة السلطة على زوجته وزوجات ابناؤه وابناء ابناؤه
تشمل البيع ، والنفي ، والتمذيب ، والقتل ، فكانت سلطته سلطة
ملك لاحماية ، ولم يبلغ ذلك الا في اوقات متأخرة .

وكان الأب هو الذي يقوم بتزويج الابناء والبينات دون ارادتهم .

أما من ناحية الاهلية المالية ، فلم يكن للبنات حق التملك واذا
كسبت مالا اضيف الى اموال رب الاسرة ، ولا يورث في ذلك بلوغها
ولا زواجها ، وفي العصور المتأخرة تقرر ان الاموال التي تحوزها
البنات عن طريق ميراث أمها تتميز عن اموال ابيها ، ولكن له الحق
في استعمالها واستغلالها ، وعند تحرير البنات من سلطة الاب يحتفظ
الاب بثالث اموالها كملك له ويعطيها الثلثين .

وظل الأمر على هذه الحال ازمانا طويلة الى ان قرروا أن كل
ما تكسبه البنات عن طريق آخر غير رب الاسرة ملكا لها ، اما الاموال التي

يحطيتها رب الاسرة فتظل ملكا له ، على أنها وان اعطيت حق التمك ،
الا أنها لاتستطيع التصرف فيه دون موافقة رب الاسرة ، واذا مات
رب الاسرة تنتقل ولاية الفتاة الى الوصي ، ثم عدل ذلك بحيلة لكي
تتخلص من تلك الولاية بأن تبيع المرأة نفسها لولي تختاره ، في عقد
متفق عليه بينهما على ان هذا البيع يحررها من قيود الولاية لكي
لا يعارضها من اشتراها في اى تصرف تقوم به ، وهكذا ظلت المرأة
قاصرة الاهلية فيما يتعلق بالناحية المالية .

وظللن هكذا الى ان اخذت نظرية الرومان في النساء تتبدل
ومازال هذا التبدل يطرأ على انظمتهم وقوانينهم المتعلقة بالاسرة وعقد
الزواج والطلاق الى ان انقلب الأمر ظهرا لبطن ، فلم يبق لعقد
الزواج عندهم معنى سوى انه عقد صوري مدني فحسب يتوقف بقاؤه
ومعينه على رضا المتعاقدين ، ثم سهلوا أمر الطلاق تسهلا جعله شيئا
عاديا يلجأ اليه لأتفه الأسباب ، وقد بلغ من كثرته وزيوع أمره ان جعلت
النساء يحدون أعمارهن بأعداد أزواجهن .

وتدرجت المرأة عندهم من سيء الى اسوأ ، الى ان أصبح الزنا
عندهم شيئا عاديا ، وتداعت عرى الأخلاق وصيانة الآداب في المجتمع
الروماني الى الحد الذي اندفعت فيه تيارات من العاريات والفواحش ،
فأصبحت المسارح مظاهر للخلاعة والتبج ، ومن جراء هذا كله راجست
مهنة الموسسات والداعرات ، وتهافت النساء على تلك المهنة الحقيرة ،
وادي ذلك الى انتشار استحمام الرجال والنساء على مشهد من الناس
في صور تقشعر لها الابدان ، نسأل الله العافية من هذا (١)

(١) المودودي / الحجاب : ص ١٨ - ٢٠ ، مهدية شهادة
الزميلي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي : ص ١٥ - ١٦ .
د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٥ - ١٧ .

والمرأة لدى الهنود : لم تكن بأحسن حظا عن ذكرنا .

فالمرأة فصي نظام (مانو) لم تكن لها الحق في الاستقلال عن ابيها أو زوجها أو ابنها بل هي خادمة لهم ، ولا تملك أهلية التصرف في مالها ، فاذا مات جميع هؤلاء وجب ان تنتمي الى رجل من اقارب زوجها وهي قاصرة طيلة حياتها لا تملك شيئا من أمرها ، وكل حقوقها واموالها منوطة بزوجها ، فاذا مات لم يكن لها حق في الحياة بل يجب ان تموت يوم موت زوجها بحرقها معه وهي حية على موقد واحد كأنها قطعة حقيقية منه ، واستمرت هذه العادة الى ما قبل مائتي سنة تقريبا .

وقد بلغت اهانة المرأة عندهم الى انها تقدم قربانا للالهة

لترضى .

وفي بعض المناطق يقدم أهل تلك المنطقة فتاة في كل سنة الى شجرة مقدسة عندهم لتأكلها .

وفي قانون (حمورابي) - التي اشتهرت بها بابل - كانت تمتير المرأة مثل السائمة لا أهلية لها لا في الملك ولا في التصرف ، واذا قتل رجل ابنة رجل آخر فعليه ان يسلمه ابنته ليقتلها او يسترقها حسبما يشاء (١) .

(١) عباس محمود العقاد / المرأة في القرآن : ص ٥٢ ،

د . محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٣ ،

د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٨ ،

احمد الحجي الكردي / احكام المرأة في الفقه الاسلامي : ص ١٠

مهديّة شحادة الزميلي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي ص ١٨

وفي اليهودية : كانت المرأة في مرتبة الخادم ، ولأبيها الحق في بيعها وهي قاصرة ، حيث لا تترك الا اذا لم يكن لأبيها ذرية من الذكور ، او مات برع به لها ابوها في حياته ، وفي العهد القديم (التوراة المحرفة) ان المرأة لا تترك مادام في الاسرة رجلا بل انها هي نفسها تورث كمتاع فاذا مات زوجها يرثها اقرب ولسي لزوجها .

وقد وصلت المرأة عندهم من الذل والانحطاط الى درجة اعتبارها أصل الشرور ومنبع الخطيئة ومصدر الآثام ، وهي نجسة خاصة أيام حيضها ومن لامسها يكون نجسا سبعة أيام . وهي في نظرهم ، لعنة ينهفي التحرز منها والابتعاد عنها لأنها سبب خروج آدم من الجنة فهي التي أفرته بأكل التفاحة (الشجرة المحرمة) فتكون سبب اللعنة الابدية التي نزلت بآدم وذريته فيولد كل ذريتها ملطخين بعمار الخطيئة .

وقد جاء في التوراة (المرأة آسر من الموت ، وان الصالح امام الله ينجو منها ، رجلا واحدا بين الف وجدت ، اما امرأة فيسفن اولئك لم اجد) (١)

(١) د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٩ ،
د . البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٤ ،
احمد الحجبي الكردي / احكام المرأة في الفقه الاسلامي ص ١٠ ،
مهدي شحادة الزميلي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي :
ص ١٩ .

والمرأة المسيحية : لم تختلف عن ذكرنا آنفا ، وان اختلفت

العبارات ، الا أنها جميعها تتجه نحو هدف واحد هو ظلم المرأة واحتقارها وعدم اعتبارها انسانا له كيان وحقوق وعليه واجبات ، بل انها من سقط المتاع ومصدر الشقاء والالام ، وهي شر لا بد منه ، وينبوع المعاصي واصل السيئة والفجور وهي للرجل باب من ابواب جهنم ومنها ابلجست عيون المصائب الانسانية جمعا . هذه المرأة في نظر المسيحيين ، وان كانت المسيحية حاولت ان تتدارك الفوضى الخلقية التي حلت في عالم الحرب ، وقد تكون وفقت بمضى التوفيق في القضاء على مظاهر الضرى والحد من فشو المومسات .

ولقد كان رجال الدين النصارى يحملون فكرة معينة عن العلاقة بين الرجل والمرأة ولو كانت عن طريق النكاح المشروع حيث اعتبروها من النجس .

واصبحت الحياة الفردية مقياسا لسمو الاخلاق ، كما صارت الحياة العائلية علما على الانحطاط والاهانة ، واصبح من المحتوم ان من يريد ان يعيش عيشة نزيهة شريفة فليترك الزواج اصلا ، ولا يعاشر امرأته معاشرة الزوج لزوجته .

ويعد هذا اصدروا قانونا بأن رجال الكنيسة لا يختلسون بزوجاتهم وان لا يتلاقى الرجل والمرأة الا برأى من الناس ، واستمروا على تصوير تلك العلاقة بأبشع الصور حتى انهم قالوا كل زوجين يبيتا معا ليلة عيد من الاعياد ، ولا يجوز لهما ان يحضرا ذلك الصيد ، وادى هذا التصور الى ان الحياة الزوجية اصبحت صمعت هرج وضيق

للرجال والنساء ، وادى ايضا الى انحطاط منزلة المرأة في كل ناحية من نواحي الحياة .

وانتشر في هذه الديانة ان المرأة ليس لها روح ، وفي عام ٥٨ م عقد مؤتمرات للبحث عن ماهية المرأة هل هي انسان أم لا . وفي عام ٥٨٦ م قرروا ان المرأة جسد به روح دنيئة وخالصة من الروح الناجية من عذاب جهنم ما عدا ام المسيح .

واخيرا قرروا أنها انسان خلقت لخدمة الرجل فحسب . واستمر احتقار المرأة عندهم وحرمانها لحقوقها طيلة القرون الوسطى ، ولقد بلغ هذا الاحتقار الى ان الرجل يجوز له ان يبيع زوجته .

يقول الفيلسوف : (هربرت سبنسر) الانجليزي : (ان الزوجات كانت تباع في انجلترا فيما بين القرن الخامس والقرن الحادى عشر وانه حدث اخيرا في القرن الحادى عشر ان محاكم الكنيسة سنت قانونا على ان للزوج ان ينقل او يصير زوجته الى رجل آخر لمدة محدودة حسبما يريد الرجل المنقول اليه المرأة) .

ومن الطريف ان حدد ثمن الزوجات في انجلترا عام ١٨٠٥ م بستة بنسات (نصف شلن = ربع ليرة سورة (١) = نصف ريال سعودي تقريبا

(١) المودودى / الحجاب : ص ٢١ - ٢٢ ، د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ٥١ ، مهديّة شحادة الزميلي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي : ص ٢٠ - ٢٢ ، احمد حجي الكردى / احكام المرأة في الفقه الاسلامي : ص ١١ ، د . محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٧ .

مكانة المرأة في الجاهلية :

وإذا عدنا إلى البيئة العربية قبل الإسلام ، وجدنا المرأة العربية مهضومة في كثير من حقوقها ، فليس لها حق الإرث ، بل كانت المرأة مصدر ذل ، وعار ، وقد بلغت من الصهانة إلى أنها تسورث كما يورث التاج .

عن ابن عباس ، قال : (كان الرجل إذا مات أبوه أو حميه فهو ائق بامرأته ، ان شاء امسكها ، او يحبسها حتى تفتدى بصداقها او تموت فيذهب بمالها) .

وكانت المرأة في الجاهلية يطفف معها الكيل فيتمتع الرجل بحقوقه ، ولا تتمتع بحقوقها ، يؤخذ مما توتى من مهر ، وليس لها على زوجها اى حق ، وليس لها حق في اختيار زوجها ، بل اذا مات زوجها وله اولاد من غيرها يكون الولد الاكبر ائق بزوجة ابيه من غيره ، ويحترها ارثا ، فان اراد ان يعطن عن رغبته في السزواج منها طرح عليها ثوبا ، أو تفتدى نفسها منه بمال ، وكانوا يحبسونها على الصبي حتى يكبر اذا شاء تزوجها واذا شاء زوجها ممن يشاء واخذ صداقها مالم تكن اما فلم يكن ينكحها .

ومن ناحية الطلاق فانه عندهم من غير عدد محدد فليسزوج ان يطلق زوجته متى شاء ويراجعها متى شاء وذلك بأن يطلق الرجل امرأته فاذا كادت تحل راجعها ثم يعاود الطلاق مرة أخرى ويراجعها مرة أخرى وهكذا . . . ! لكي يوقع بها الضرر ويمنعها من ان تميمش معه ، او تتزوج زوجها غيره ، فأى ظلم وتمسف هذا ؟ !

وكذا تعدد الزوجات لم يحدد بحدود معين ولم يشترط
بشروط تمنع الجور والظلم عن المرأة بل انه يحق للزوج ان يتزوج
مايشاء من النساء وان يعيل مع من يريد من زوجاته دون النظر لشعور
الزوجات الاخريات .

وكانوا في الجاهلية لا يكتفون بحرمانها من الميراث ومن كافلة
حقوقها ، بل تعدى ذلك الى انهم في اكثر الاحيان يحرمونها من
الحياة ، فكان المرء اذا ولدت له ابنته اخذها وحفر لها حفرة
فرماها فيها واهال عليها التراب ، وما اظن احدا يكون اغلظ طبعاً
واقسى قلباً من العربي الذي كان يحفر لابنته وهي تنفض التراب عن
لحيته ووجهه ثم يدفنها فيه ، وهي تصرخ وتستغيث ولا مجيب لها .
واليكم هذه القصة التي تدل على ظلم هذا الرجل وقسوة قلبه
حكاه محمد اسلامه على الرسول صلى الله عليه وسلم ، روى ان رجلاً من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزال مختماً بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مالك
تكون محزوناً) ؟ فقال يارسول الله : اني اذنبت ذنباً في الجاهلية
فأخاف ان لا يخفره الله وان اسلمت ، فقال له : (اخبرني عن ذنبك) ،
فقال يارسول الله : اني كنت من الذين يقتلون بناتهم فولدت لي بنت
فتشفعت اليّ امرأتي ان اتركها فتركها حتى كبرت وادركت وصارت من اجمل
النساء فخطبوها فدخلتني الحمية ولم يحتمل قلبي ان أزوجهها او اتركها
في البيت بخير زوج فقلت للمرأة : اني اريد ان اذهب الى قبيلة كذا
وكذا في زيارة اقربائي فابعثها معي ، فسرت بذلك وزينتها بالثياب

والحلي وأعدت عليّ المواثيق بأن لا أخونها ، فذهبت بها السى
رأس بئر فنظرت في البئر ففطنت الجارية اني أريد أن القيها في البئر
فالتزمتني وجعلت تبكي وتقول : يا أبت أيش تريد أن تفعل بسى
فرحمتها ، ثم نظرت في البئر فدخلت عليّ الحمية ، ثم التزمتني
وجعلت تقول : يا أبت لاتضيع أمانة أمي ، فجعلت مرة أنذر في البئر
ومرة اليها وأرحمها حتى غلبني الشيطان فأخذتها والقيتها في البئر
منكوسة وهي تنادى في البئر : يا أبت قتليني ، فمكثت هناك حتى
انقطع صوتها فرجعت ، فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
وقال : (لو أمرت أن اعاقب احدا بما فعل في الجاهلية لماقتك) .

اي ان الاسلام يجب ويقطع ما كان قبله من المعاصى بكسى
صلى الله عليه وسلم واصحابه رحمة لتلك القتيلة ظلما بيد أبيها وقد
توسلت اليه واستغاثت به ولا ذنب لها الا أنها أنشئ !!

وقد وصل هذا الجور والكره للبنات الى درجة ان بعض
الامهات تخشى من هذا المصير الأليم فتحفر لنفسها حفرة قبل ان تلد
فانما وضعت بنتا القتها في تلك الحفرة لتجنب ابنتها المأساة فيسأ
بعد ، وقد تقوم بخنقها بعد الولادة .

ويلغ هذا الكره ما اشار اليه القرآن الكريم بقوله تعالى : * وَإِن
بَشَرًا أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ذُلًّا وَجْهًا سَوَدًا ۖ وَهُوَ كَظِيمٌ ، يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ
مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ، أَيَسِيكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ، أَلَا سَاءَ
مَا يَحْكُمُونَ * (١)

(١) سورة النحل : الآيتان " ٥٨ - ٥٩ " .

وكانت كراهيتهم للبنات تنبع من شيئين هما :

١ - ان الفتاة لاتخفي شيئا في الحرب .

٢ - خوف الحار والفقير .

وكيف يقتلون بناتهم لهذا السبب - خوف الحار - مع ان انواع النكاح الموجودة لديهم تدل على النقيض من ذلك ، فلو كسان عندهم غيرة على المرأة لما اباحوا تلك الانواع وهي كما ذكرها البخارى في كتاب النكاح .

قالت السيدة عائشة رضي الله عنها : ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة انحاء ، هي :

١ - فنكاح منها : نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل

وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ، وهذا لاغبار عليه .

٢ - النكاح الآخر : كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت ^ومن

طمسها : ارسلني الى فلان فأستمضي منه ويمتزلها زوجها

ولا يمسه ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع

منه فاذا تبين حملها اصابها زوجها اذا أحب وانما يفعل ذلك

رغبة في نجابة الولد . (تماما مثل ما يفعلون في الابقار ،

والاغنام ، والخيول ، والبغال ، عندما ترسل الى الفحل

النجيب لتأتي منه بنتاج جيد) .

فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع .

٣ - والنكاح الآخر : يجتمع الرهط مادون العشرة فيدخلون على المرأة ، كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت ومرعليهسا ليال بعد ان تضع حملها ارسلت اليهم ، فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها تقول لهم : قد عرفتم الذى كان من امركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان تسمى من احبت باسمه فيلحق به ولدها ولا يستطيع ان يمتنع منسه الرجل .

٤ - ونكاح آخر : يجتمع الجمع الكثير من الرجال فيدخلون على المرأة لامتنع فمن جاءها وهن البضايا كن ينصبن على ابوابهن رايات تكون علما ، فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت احداهن ووضعت حملها جمصوا لها ودعوا لها القافة ، ثم الحقوا ولدها بالذى يرون فالتاط (١) به ودعي ابنه لا يمتنع من ذلك (٢) .

وكانوا في الجاهلية ايضا يكرهون فتياتهم على البغاء ، وكانوا يتاجرون بأبضاعهن ، واشهر من فعل ذلك عبد الله بن ابي ابن سلول رأس النفاق في المدينة المنورة حيث كانت له فتيات (جوارى) يجبرهن على البغاء ويتكسب من ذلك .

(١) التاط : التصق .

(٢) صحيح البخارى : ج ٦ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

فقد روى الاعمش عن ابي سفيان ، عن جابر ، قال : كان
عبد الله بن أبي بن سلول يقول لجارية له : اذهبي فابطينا شيئا ،
فأنزل الله عزوجل : * ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا
لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن
غفور رحيم * (١)

وكانت النساء يتبرجن ويتعرضن للرجال بالافراء ،
وهكذا نرى ان المرأة في الجاهلية لاقت الهوان والجهسروت
والقسوة .

وبالرغم من هذه المهانة هناك من يثبت ان بعضا من العرب فسي
جاهليتهم كرموا المرأة فكانت موضع شرف العربي وفخره ، فكان يقوم
بحمايتها والدفاع عن شرفها والثأر لامتهان كرامتها فكم من هروب قامت
على سبيل الدفاع عنها وما حرب (ذى قار) التي سجلت احدائها على
صفحات التاريخ بين الفرس والعرب ماكانت الا بسبب امرأة ، وكذلك
(حرب البسوس) وغيره (٢)

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٣٢٠ ، باب في قوله تعالى :

* ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء * .

(٢) انظر : محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٨-١٩

د . مصطفى السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ٢٢ ،

مهدي شحادة الزميللي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي :

ص ٣٠-٣١ ، محمد الحامد / رحمة الاسلام للنساء : ص ٧-٨

د . احمد الحجي الكردى / احكام المرأة في الفقه الاسلامي :

ص ١١ - ١٢ .

مكانة المرأة في الاسلام :

في اواخر القرن السادس الميلادي ووسط هذا الظلام
المخيم على قضية لا المرأة في جميع أنحاء العالم المتمدن وغير المتمدن
يومئذ ، انطلق من جزيرة العرب ، من فوق رمالها الدكناء ، وسهولها
الجرداء ، وجبالها الحمراء ، من مكة المكرمة ، انطلق صوت السماء ،
صوت الحق ، على لسان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بدعوتــــه
المطهية المصلحة لانقاذ البشرية جمعاء من جور البشر الى عدل
الاسلام ، فأوقف المظالم التي كانت تلاحقها المرأة ، وحدد لها
مكانها الطبيعي ؛ وبين انها والرجل من جنس واحد ، قال تعالى :
* يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ * (١)

فلا سلام كم المرأة ، واعلى شأنها ورفعها من وهدة الذل
ومن مستنقع الرذيلة ، فجعل لها حقا في الميراث وأجاز لها التصرف
كما تشاء في اموالها ضمن الدائرة المشروعة .

قال تعالى : * لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ،
وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا
مَّفْرُوضًا * (٢)

(١) سورة الحجرات : الآية ١٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٧ .

وقال زيد بن ثابت : اذا ترك رجل او امرأة بنتا فلها
النصف وان كانت اثنتين واكثر فلهن الثلثان ، وان كان معهن ذكر
بدى بمن شركهم فيوءتى فريضته فما بقي فللذكر مثل حظ الانثيين» (١)
سئل ابو موسى عن ابنة وابنة ابن واغت فقال للأبنة النصف ،
ولالأخت النصف ، وأت ابن مسعود فسيتابمني فسئل ابن مسعود
وأخبر بقول ابي موسى فقال : لقد ضللت اذا ، وما أنا من المهتدين
أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للأبنة النصف ، ولابنة
الابن السدس تكملة الثلثين ، وما بقي فلأخت فأتينا ابا موسى فأخبرناه
بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم (٢)
وهناك غيرها من الأدلة الدالة على اثبات حق المرأة في

الميراث .

وقد رفعها من حقارة الشأن الى مصاف الكرامة ، والمز ،
قال تعالى : * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا
وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ ، لَتَذَعِبْنَ مِنْكُمْ مَا أُنْتِمُوهُنَّ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ
مَبِينَةٍ * (٣)

(١) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٨ ص ٥ باب

ميراث الولد من ابيه وامه .

(٢) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٨ ص ٦ باب ميراث

ابنة ابن مع ابنة .

(٣) سورة النساء : الآية " ١٩ " .

فها هو الاسلام وضع المرأة في مكانها الصحيح لها ، فرفع
عنها الظلم ، والجور ، والتعسف ، وأثبت لها أهلية التصرفات العالية ،
كالبيع ، وجميع انواع الخيارات ، والسلم ، والصرف ، والشفعة ،
والاجارات . . الخ . وسائر انواع المعاملات .

وصحح ذلك منها واعتبرها كاملة الأهلية ، في كل هذه
التصرفات ، لكن رغب اليها الا تباشر ذلك الا عند الحاجة .
وأباح الاسلام الطلاق للحاجة ، فهو وان كان ابغض الحلال
الى الله ، الا أنه انسب الوسائل التي يمكن اتباعها اذا حصل بين
الزوجين خلاف يؤدى الى عدم امكان امساكها بالمصروف فحينئذ
يكون التسريح بالاحسان ، فالاسلام عندما اباح الطلاق نظمه بما يمنع
تعسف الرجل فيه واستبداده في امره فجعل له حدا لا يتجاوزه
وهو الثلاث ، وجعله على مراحل ليلائم النفس البشرية ، فالاسلام
لم يترك اى تشريع هكذا بل كل تشريع شرعه بنظام ملائم لطبيعة
البشر ، حتى هذا الفراق شرعه تيسيرا للعلاقة بين الزوجين ، فلا
يحصل الا بعد تروى وفكر ، وجعل لايقاعه وقتا ولا اثره عدة تتيح
للزوجين العودة الى الصفاء والوثام ومراجعة النفس ، فعلى الزوج ان
يحاسب نفسه اولا اذا أحس بالنفرة من زوجته ، عسى ان يكون في الصبر
على هذه النفرة خير لا يعلمه ، قال تعالى : * **فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى**
أَنْ تَكْرَهُنَّ شَيْئًا وَيَجْمَلَ اللَّهُ فِيهِ شَيْئًا كَثِيرًا * (١)

فاذا عجز عن مخالبة هذه النفرة فلا يتمحل بالطلاق البائنن ،

وليطلق طلاقا رجعيا ، لأنه ربما ينتم على فعله وتتوق نفسه السي
المراجعة ، قال تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك يمحروف أو تسريح
بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا إلا أن يخافا
الآي قوما حدود الله ، فإن خفتم إلا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما
فيما اقتدت به ، تلك حدود الله فلا تمسوها ﴾ (١)

فلاحظ ان الطلاق في الاسلام - مع بفضه له - كما فسي

الحديث : (ابفض الحلال الى الله عزوجل الطلاق) (٢) -

يحافظ على كرامة المرأة وعلى بقاء اسرتها ويدفع الضرر عنها وذلك
بتهديده بحدود محمين وهو ثلاث طلقات الأولى والثانية يمكن للزوج
مراجعة زوجته مادامت في العدة بدون رضاها وبدون مهر وعقد جديدين
فجملت هاتان الطلقتان لصالح المرأة ، لعل هذه الحاصفة تهدأ ثم
تعود الحياة الزوجية الى طبيعتها .

وبعد ذلك جاء القرار الحام لكي يحد من تلاعب الزوج

بالطلاق وهو انه اذا طلق الثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ
وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٣)

(١) سورة البقرة : الآية " ٢٢٩ " .

(٢) رواه ابو داود وابن ماجه ، انظر : مختصر سنن ابي داود :

ج ٣ ص ٩٢ ، كتاب الطلاق باب في كراهية الطلاق ،

سنن ابن ماجه : ص ١٤٦ ، باب الطلاق .

(٣) سورة البقرة : الآية " ٢٣٠ " .

ورفعها من حفرة الواد حيث ذكر في القرآن الكريم الوعيد

الشديد لمن فعل هذه الفعلة النكراء .

قال تعالى : * قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ
عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ * (١)

وقال تعالى : * وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ * (٢)

قال الحافظ ابن كثير : الموءودة هي التي كان أهل الجاهلية

يدسونها في التراب كراهية للبنات ، فيوم القيامة تسئل الموءودة على

اي ذنب قتلت ليكون ذلك تهديدا لقاتلها ، فانه اذا سئل المظلم

فما ظن الظالم اذا (٣) ؟ !

وذكر الحافظ ابن كثير ايضا عن خليفة بن حصين قال :

قدم قيس بن عاصم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله

اني وأدت اثنتي عشرة ابنة لي في الجاهلية او ثلاث عشرة ، قال :

(اهدق عدهن نسما) ، قال : فأهدق عدهن نسما (٤)

وجاء الاسلام ايضا مبينا الصلة الشرعية بين الرجل والمرأة ، فقد

شرعها لحفظ النوع ، وما يتبعه من النظم الاجتماعية ، فالاسلام بين كيفية

الزواج المشروع الذي فيه حفظ كرامة كل من الرجل والمرأة ، والمؤدى

الى حفظ النسب ، فجعل له شروطا وواجبات - ليس هنا محل ذكرها -

(١) سورة الانعام : الآية " ١٤٠ " .

(٢) سورة التكوين : الآيتان " ٨ - ٩ " .

(٣) ابن كثير / تفسير القرآن العظيم : ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) ابن كثير / تفسير القرآن العظيم : ج ١ ص ٢٢٦ .

ونهى عن البذاء كما هو مضاف عليه في الجاهلية ، قال تعالى :
* وَلَا تَكْرَهُوا قِيَابِكُمْ عَلَى الْبِذَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ حَصْنًا ، لَتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ
الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرَهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ * (١)

فالإسلام أثبت للمرأة جميع حقوقها وأعلن إنسانيتها الكاملة ،
وجعلها عنصرا فعالا في نهوض المجتمعات ، وثماسكها وسلامتها .

فالمرأة كالرجل في الإنسانية سواء بسواء لقوله تعالى :
* يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ * (٢)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنما النساء شقائق

الرجال) (٣) فأنها أهل للتدين والعبادة ودخول الجنة إن أحسنت
ومحافظتها إن أساءت ، لا فرق بينها وبين الرجل في ذلك .

(١) سورة النور : الآية " ٣٣ " .

(٢) سورة النساء : الآية " ١ " .

(٣) رواه أبو داود وهو جزء من حديث عن عائشة قالت : (سئل
النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البليل ، ولا يذكر
احتلاما ؟ قال : يفتسل ، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ،
ولا يجد البليل ؟ قال : لا غسل عليه . فقالت أم سليم : المرأة
ترى ذلك ، أعليها غسل ؟ قال : نعم إنما النساء شقائق
الرجال) . وأخرجه الترمذي ، وأشار الترمذي إلى راويه
وهو عبد الله بن عمر بن حفص المصمري - ضعفه يحيى بن سعيد
من قبل حفظه الحديث .

الحافظ المنذرى / مختصر سنن أبي داود : ج ١ ص ١٦٠-١٦١

رواه الإمام أحمد في مسنده : ج ٦ ص ٢٥٦ .

قال تعالى : * مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ۖ
فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * (١)

وقال تعالى : * وَمَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، يَرْزُقُونَ فِيهَا فَيُخَيَّرُونَ حِسَابًا * (٢)

فهي مساوية للرجل في تقديم العمل الصالح والثواب عليه ،
لقوله : * فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ
مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ * (٣)

وانظر كيف يؤيد القرآن الكريم هذا المبدأ في الآية الكريمة

: الآتية :

* إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ
وَالْقَانِتَاتِ ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ ، وَالْخَاشِعِينَ
وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ
فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ
مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا * (٤)

-
- (١) سورة النحل : الآية " ٩٧ "
 - (٢) سورة المؤمن : الآية " ٤٠ "
 - (٣) سورة آل عمران : الآية " ١٩٥ "
 - (٤) سورة الاحزاب : الآية " ٣٥ "

وقال تعالى : * وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ
تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ
عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * (١)

ومن المجمع عليه ، المسلم من دين الاسلام بالضرورة ان على
النساء ما على الرجال من اركان الاسلام ، الا أن الصلاة تسقط عمن
المرأة في زمن الحيض والنفاس مطلقا ، فتركها ولا تقضيها لمشقة ذلك
في تكررها .

اما الصيام فيسقط عنها في زمنها وتقضي ما افطرته من ايام
رمضان لقلتها ، ولعدم تكررها ، اما حجها فيصح في كل حال ولكنها
لا تطوف بالبيت الحرام الا وهي ظاهرة .

وانهم يشاركون الرجال في العبادات الاجتماعية كصلاة الجماعة
والجمعة ، والميدين ، لكن لم تعزم عليهم ، تخفيفا عليهم ولمصالح
أخرى ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أذن للحيض بحضور
الميدين في المصلى .

عن ام عطية قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نخرجهن في الفطر والأضحى المواتق والحيض (٢) . . . الخ .
وقد شرع لهن من الأمور الاجتماعية والسياسية ما هو أكثر من
ذلك .

(١) سورة التوبة : الآية * ٧٢ *

(٢) سيرك تخريجه في حكم خروج النساء للصلاة الميدين .

قال تعالى * وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ
يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * (١)

فأثبت الله للمؤمنات الولاية المطلقة مع المؤمنين فيدخل فيها
ولاية الأخوة والمودة والتعاون المالي ، والاجتماعي ، وولاية النصر
الحربية ، والسياسية ، إلا أن الشريعة أسقطت عن النساء وجوب
القتال بالفعل ، فكان نساء المسلمين يخرجن في الغزوات مع
الرجال ، يسقين الماء ويضدن الجرحى ، وأنها إذا أجمعت أحد من
الأعداء والمحاربين نفذ ذلك .

روى عن ام هاني بنت ابي طالب أنها أجمعت رجلا من
المشركين يوم الفتح فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ،
فقال : قد أجمعتنا من أجمعت وأمان من أمنت (٢)

وأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر كالرجال بالقول ،
والكتابة وتناصح الحكام من الخلفاء والملوك والأمراء ، فمن ذلك رأى
امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه - تغالي الناس في مهور
النساء حين اتسعت دنياهم في عصره ، فخاف عاقبة ذلك وهو ما يشكو
منه الناس منذ عصور ، فنهى الناس ان يزيدوا فيها عن اربعمائة درهم ،
فاعترضت له امرأة من قريش فقالت : أما سمعت ما أنزل الله ؟

(١) سورة التوبة : الآية * ٧١ .

(٢) رواه ابو داود / الحافظ المنذرى / مختصر سنن ابي داود :

ج ٤ ص ٦٦ ، باب في أمان المرأة .

بقوله تعالى : * وَأَتَيْتُمُ إِهْدَاهُنَّ قَنَاطِرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ،
أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْثَانَا وَإِنَّمَا مِيبَانَا * (١)

فقال : اللهم اغفر ، كل الناس افقه من عمر ،
وفي رواية ، قال : امرأة أصابت ورجل اخطأ ، وصمغند
المنبر وأعلن رجوعه عن قوله . (٢)
وان الكلام عما اتاها الاسلام من الحقوق يحتاج الى رسالة
مستقلة وأود أن أوجز الكلام فيما اعتنى بها الاسلام وانزلها مكاتبتها
التي تليق بها في ادوارها الثلاثة ، البنت ، الأم ، الزوجة .

أولا - البنت :

فقد اعتنى بها الاسلام وهي بنت - فمعلم ان العرب كانوا
يبدون بناتهم خشية الحمار فعاب الاسلام هذه الخصلة الوحشية كما
سبق بيانه .

ولم يكف الاسلام بتحريم قتل البنات ووأدهن بل حث على
حسن تربيتهن والمناية بهن .

عن عبد الله بن ابي بكر ، ان عروة بن الزبير ، اخبره أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : جأمتني امرأة ومحمها ابنتان لها ،
فسألتنى فلم تجد عندي شيئا غير تمر واحدة ، فأعطيتها اياها ،

(١) سورة النساء : الآية " ٢٠ "

(٢) انظر : تفسير ابن كثير : ج ٢ ص ٢٣٠ ،

الشوكاتي / نيل الاوطار : ج ٦ ص ٣١٤ .

فأخذتها فقسمتها بين ابنتيها ، ولم تأكل منها شيئا ، ثم قامت
فخرجت وابنتاهما ، فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم فحدثته
حديثها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (من ابتلى بشيء من
بنات فأحسن إليهن كن له شرا من النار) (١)

عن انس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو) وضم
أصابعه . (٢)

عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (من كن له ثلاث بنات فصبر على ابوائهن وضرائتهن ادخله الله
الجنة برحمته اياهن ، قال : فقال رجل وابنتان يا رسول الله وان
ابنتان ، قال رجل : يا رسول الله وواحدة ، قال وواحدة) (٣)

فالتأمل لهذه المعاني الواردة في الاحاديث السابقة يسرى
الى عظمة هذه واى جزاء هذا الذى بينه ، ووضع لمن احسن
الى بنته ! ! فالحمد لله على هذه النعمة .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٠٢٧ ، باب :

فضل الاحسان الى البنات .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٠٢٨ ، الباب السابق .

(٣) رواه الحاكم ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ،

المستدرک على الصحيحين ، ج ٤ ص ١٧٦ .

ثانيا - الأم :

اعتنى الاسلام بها وهي أم حنيفة قصوى وأوصى الله بها نبي
عدة مواضع من كتابه العزيز .

أمر بالا حسان الى الوالدين بقوله تعالى : * وَوَصَّيْنَا
الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلَهُ وَفِصَالَهُ
ثَلَاثُونَ شَهْرًا * (١)

وحثنا على الدعاء لهما بالرحمة ، وقرن الاحسان بهما بعبادته
والنهي عن الشرك به ، وأمر بالشكر لهما متصلا بالشكر له ،

قال تعالى : * وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ
وَفِصَالَهُ فِي ثَمِينٍ أَوْ ثَمَانِينَ أَمْ يَأْمُرُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْكَاذِبِينَ
عَلَى أَنْ تَشْرِكَ بِى مَالِكًا لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبِهُمَا فِي الدُّنْيَا
مَعْرُوفًا * (٢)

وقال تعالى : * وَقَضَى رَبِّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا
أَفٍّ وَلَا تُنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ
وَقُلْ رَبِّ ارْحَمهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِى صَغِيرًا * (٣)

وقد حث نبي الاسلام صلى الله عليه وسلم على بر الوالدين
وخاصة بالأم في احاديث كثيرة نذكر بعضها .

-
- (١) سورة الاحقاف : الآية " ١٥ " .
 - (٢) سورة لقمان : الآية " ١٤ : ١٥ " .
 - (٣) سورة الاسراء : الآيتان " ٢٣ : ٢٤ " .

عن ابي هريرة قال : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من احق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : (امك) فقال ثم من ؟ قال : (ثم امك) قال ثم من ؟ قال : (ثم امك) ، قال ثم من ؟ قال (ثم ابوك) (١)

ثالثا - الزوجة :

فكما الاسلام اكرم المرأة وهي بنت وام كذلك اكرمها وهي زوجة فالاسلام منحها الحرية في اختيار شريك حياتها ، والارتباط بزواج شرعي تصون به كرامتها وحرمتها .

قال تعالى : * وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * (٢)
وقال تعالى : * هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا * (٣)

وجمع بين جعل حق التزويج لولي المرأة وحق المرأة فسي قبول من ترضاه من الأزواج ورد من لا ترغب فيه ومنع الأولياء من الاجبار على تزويج مولاتهم ممن لا يرغبون فيهم .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ١٩٢٤

(٢) سورة الروم : الآية " ٢١ " .

(٣) سورة الاعراف : الآية " ١٨٩ " .

عن ابي سلمة ان ابا هريرة رضي الله عنه حدثهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تنكح الایم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا : يارسول الله كيف اذنها ، قال : أن تسكت (١)

عن ابي عمرو مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يارسول الله ان البكر تستحي ، قال : رضاها صاتها (٢)

عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يارسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : فان البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، قال : سكاتها اذنها (٣)

وفي رواية اخرى قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها اهلها اتستأمر أم لا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم تستأمر ، قالت عائشة : فقلت له : فانها تستحي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذلك اذنها اذ هي سكتت (٤)

(١) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٦ ص ١٣٥ ،

باب لا ينكح الاب وفيه البكر ، والشيب الا برضاها .

(٢) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٦ ص ١٣٥ ،

الباب السابق .

(٣) اخرجه النسائي / جامع الاصول : ج ١٢ ص ١٤٠-١٤١

(٤) المصدر السابق .

وعن خنساء بنت خدام الانصارية ان اباهما زوجها وهي ثيب
فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه (١)
ولم يكتف الاسلام بذلك بل وصفها بالصفة الحسنة بقوله
صلى الله عليه وسلم : (خير متاع الدنيا المرأة الصالحة) (٢)

وأمر الرجال بحسن المعاشرة بأزواجهم قال تعالى :
* وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسُوهُنَّ مَا كَرِهْتُمُوهُنَّ فَسَبُّهُنَّ شَيْئًا وَيَجْعَلُ
اللَّهُ فِيهِمْ نَجْرًا كَثِيرًا * (٣)

عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
من كان يوماً من بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره ، واستوصوا بالنساء
غيراً فانهن خلقن من ضلع وان اعوج شيء في الضلع اعلاه فان ذهبت
تقيمه كسرته ، وان تركته لم يزل اعوج ، فاستوصوا بالنساء خيراً (٤) .
وساوى الاسلام بين الرجال والنساء في جميع الحقوق وهندم
جميع التقاليد والمعادن التي كان يستند بها الرجال الاقوياء ،

-
- (١) رواه البخارى في صحيحه : ج ٦ ص ١٣٥ ، باب اذا زوج
ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود .
(٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ١٠٩٠ ، باب خير متاع
الدنيا المرأة الصالحة .
(٣) سورة النساء : الآية " ١٩ " .
(٤) رواه البخارى في صحيحه : ج ٦ ص ١٤٥ ، باب الوصاية
بالنساء .

ويستعملون على النساء الضعيفات في انفسهن واموالهن واولادهن ،
واعلم بوضوح : * وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ
عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ * (١)

فجمعت هذه الآية بايجاز امورا كثيرة ، فهذه الآية قاعدة كلية
ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق الا امرا واحدا وهو
ان للرجال عليهم درجة وهي درجة القوامة المفسرة في آية أخرى :
* الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ * (٢)

لا يتجاوزوا بها حدود حقها واهدار كرامتها .

عن أنس قال : أتت النساء رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقلن يا رسول الله : ذهب الرجال بالفضل بالجهاد في سبيل الله
فما لنا عمل ندرک به عمل الجهاد في سبيل الله فقال : مهنسة
اهدان في بيتها تدرک عمل المجاهدين في سبيل الله (٣)

وعن انس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

انما صلت المرأة وخمسها ، وصامت شهرها ، وحفظت فرجها ،

واطاعت زوجها ، دخلت الجنة (٤)

(١) سورة البقرة : الآية " ٢٢٨ " .

(٢) سورة النساء : الآية " ٢٤ " .

(٣) رواه ابو يعلى والبخاري وفيه روح بن المسيب وثقه ابن معين

والبخاري وضعفه ابن حبان وابن عدي ، الهيثمي / مجمع

الزوائد : ج ٤ ص ٣٠٤ .

(٤) رواه البخاري ، وفيه داود بن الجراح ، وثقه احمد وجماعة ،

وضعه جماعة وقال ابن معين : وهم في هذا الحديث ،

وثقة رجاله رجال الصحيح / الهيثمي : مجمع الزوائد :

ج ٤ ص ٣٠٥ .

فأى أجر اعظم من هذا الأجر ؟ الذى منحه الاسلام للزوجة
الصالحة .

ومادنا في معرض التحدث عن مكانة المرأة في الاسلام ، لابد
ان اعطي لمحة موجزة عن تعدد الزوجات ، والحجاب ،

فلاسلام لم يوجب تعدد الزوجات ولم يستحسنه بل اباحه
بشرط العدل ، لقوله تعالى : * فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ
أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْوِلُوا وَأَتَوَاتَىٰ النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً * (١)

فليس كما يفهم البعض من ان تعدد الزوجات ، ظلم
للمرأة واضطهاد لها من حيث ان الرجل يتزوج بما يشاء من النساء .
انما هو مشروط بشرط يحفظ حق المرأة الا وهو العدل ، فمن لم
يستطع تحقيق ذلك الشرط ، فليس له الزواج بأخرى .

وان جيلت المرأة على الفيرة ، وعلى ان لا يشاركها في
زوجها امرأة أخرى .

الا ان الاسلام حكم في اباحة ذلك ، فقد يحدث ان تصاب
الزوجة بمرض عضال يقمدها عن واجباتها الزوجية ، ويفقد لها وظيفة
الامومة ، فلولم يباح التمدد ، فلا محيض للزوج الذى عقت زوجته ،
وعجزت عن تدبير بيتها من تطليق تلك الزوجة او من الابقاء على زواج
فقد معناه ، وبطل الفرض الاكبر منه للأسرة والنوع .

(١) سورة النساء : الآيتان ٣ - ٤ .

ولم يبق له منه الا تكاليف الخدمة البيتية التي تتولسسه
وتحول زوجته بلا عقب ولا سكن يطمن اليه .

فباحة التعمد - في هذه المشكلة - هل حل مقبول اسلم

وأكرم من نبذ المرأة المريضة ، ومن اكره الرجل على المقم والمشقة .

فليس هناك ظلم وجور يلحق بالمرأة التي بنى زوجها
بزوجة أخرى مع بقائها في عصمته ، بل الظلم لاحق بها في طلاقها ،
او ترك زوجها على المقم وعدم الاستقرار الاسرى .

وكذا الاسلام لم يدع المرأة تتبرج تتبرج الجاهلية بقوله تعالى :

* وَلَا تَبْرَجْنَ لِلْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى * (١) بل صانها وحفظها

عن النفوس الدنيئة بفرض الحجاب عليها بقوله تعالى : * وَلَا يَبْدِينَ

زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ وُجُوِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ

زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ

بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ

أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ

الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا عَلَىٰ عَوَازِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ

مِنْ زِينَتِهِنَّ * (٢)

وكذلك المؤمنون مطالبون بأن * يَخْفُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا

فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَرْكَانُ لَهُمْ * (٣)

(١) سورة الأحزاب : الآية " ٣٣ "

(٢) سورة النور : الآية " ٣١ "

(٣) سورة النور : الآية " ٣٠ "

فالحجاب حاجب للفتنة ، فليس هو بمعنى الحبس والحجر
والمهانة ولا عائقا لحرية المرأة لانه قد يفهم من قوله تعالى : * وَقَسْرَنَ
فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى * .

بأن الحجاب هو اخفاء النساء وحبسها وراء جدران البيوت ،
وتحريم الخروج عليهن لمزاولة الشؤون المعاشية لهن .

فلا سلام اباح لهن الخروج لقضاء حاجتهن ، فالآية السابقة
انما حوَّطت بها نساء النبي صلى الله عليه وسلم لمناسبة خاصة بهن لهذا
بدئت الآية بقوله تعالى : * يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ
النِّسَاءِ الآية * (١)

فالحجاب مانع الفجوة والتبرج ، والفضول ، وحافظ الحرمات
وآداب العفة والحياء .

قال تعالى : * يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ ، وَنِسَاءِ
الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ، ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ
فَلَا يُؤْذَنْنَ * (٢)

(٣)

(١) سورة الأحزاب : الآية " ٣٢ " .

(٢) سورة الاحزاب : الآية " ٥٩ " .

(٣) بتصرف من ، عباس محمود العقاد ، المرأة والقرآن :

ص : (٦٤ - ٦٦) ، (٧٦ - ٧٧) ، (١٠١) ،

د . مصطفى السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ٢٥ - ٢٨

د . محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٢

محمد الحامد / رحمة الاسلام للنساء : ص ٣ - ١٦ ،

محمد قطب / شبهات حول الاسلام : ص ١١٤ ، ط الرابعة

عشر سنة ١٤٠١ ، احمد الحجوي الكردي / احكام المرأة فسي

الفقه الاسلامي : ص ١٢ - ١٣ .

وبعد ان عرفنا مكانة المرأة في الليل ، والنحل ، وفي
الجاهلية وماهي عليه من سوء ، وانحطاط ، وامتهان .
كما اننا أوجزنا شيئا من وضعها في الاسلام ، وكيف رفضها
وكرمها ، حيث جاءت تشريعاته وأحكامه ملائمة لطبيعة المرأة ، ووقتها ،
وأنوثتها ، منسجمة مع ماطلبه الله عزوجل من بني الانسان ذكورا واناثا
لاستعمار الأرض واستثمارها ، فللرجل مهمة ، ووظيفته ، وللمرأة مهمة
ووظيفتها متمشية مع طبيعة كل جنس .

والآن بعد هذه المقدمة نأتي لبيان شي* من الأحكام الخاصة
بالمرأة المتعلقة بالصلاة فهي نموذج ظاهر لما خص به المرأة من عناينة
واهتمام ، مراعاة لما تنفرد به من اوضاع وأحكام .

وبعد ، ادعو اخواتي المسلمات الى التمسك بتعاليم الدين
الاسلامي والاهتداء بهديه فالاسلام بأحكامه ، دين يسر وسهولة ،
كما قال تعالى : * وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ * (١)

(١) سورة الحج : الآية * ٧٨ .

الفصل الثاني

تعريف الحكمة

تعريف الصلاة

الأصل في مشروعيتها الصلاة

الحكمة من مشروعيتها الصلاة

تعريف الحكم :

لغة :

جمعه أحكام ، وأصله المنع ، ومنه اشتقاق الحكمة لأنها تمنع صاحبها من اخلاق الأرزاق .
ويطلق على (القضاء) يقال : حكمت بين القوم فصلت بينهم ، فأنا حاكم ، وحكم ، والجمع : حكام ، وحاكمون ، وحاكمه الى الحاكم دعاه وخاصمه . (١)

شرعا :

ان للحكم تعريفا عند الفقهاء ، وتعريفا عند علماء الأصول والذي يهمنا في بحثنا هذا هو : التعريف عند الفقهاء ، فلقد عرفه الفقهاء بعدة تعريفات ، نختار منها تعريف ابن النجار في شرح الكوكب المنير ، قال : الحكم الشرعي في اصطلاح الفقهاء :
" مدلول خطاب الشرع "

هذا على ان الايجاب والوجوب بمعنى واحد ، والاختلاف بينهما بالاعتبار ، فان أضيف الى الحاكم كان ايجابا ، وان اضيف الى المحكوم به كان وجوبا .

(١) انظر : المقرئ / المصباح المنير : ج ١ ص ١٥٢-١٥٨

الفيروزآبادي / القاموس المحيط : ج ٤ ص ٩٨

فصل الحاء باب الميم .

الزنجاني / تهذيب الصحاح : ج ٢ ص ٧٢٤ ،

باب الميم ، فصل الحاء .

وفي التحقيق ان الايجاب هو مدلول الخطاب والوجوب اشهر ، فلم يكن الوجوب الذي هو الحكم عند الفقهاء مدلول الخطاب وانما هو أشهر (١) .

تعريف الصلاة :

لغة :

الدعاء ، ومنه قوله تعالى : * وَصَلِّ عَلَيْهِمْ * (٢) ،
أى : ادع لهم ، وقوله تعالى : * وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ
مُصَلِّينَ * (٣)
أى : مكان دعاء ، جمعها صلوات .

وقيل ، الصلاة : حسن الثناء من الله عزوجل على رسوله
صلى الله عليه وسلم ، ومنه قوله تعالى : * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ
رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ * (٤)

وقيل : مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم : (اللهم صل على آل ابي اوفى) (٥) ،
أى : بارك عليهم وارحمهم .

- (١) ابن النجار / شرح الكوكب المنير : ج ١ ص ٣٣٣ ، تحقيق الدكتور
محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد .
(٢) سورة التوبة : الآية " ١٠٣ " .
(٣) سورة البقرة : الآية " ١٢٥ " .
(٤) سورة البقرة : الآية " ١٥٧ " .
(٥) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٧ ص ١٥٧ باب الدعوات

وعلى هذا فلا يكون قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (١) مشتركا بين معنيين ، بل مفردا في معنى واحد وهو التعظيم (٢) .

المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي :

مناسبة المعنى الشرعي للمعنى اللغوي : اشتماله عليه ، فهو من تسمية الكل باسم الجزء ، هذا ان كانت الصلاة مأخوذة من صلى اذا دعا كما اشتهر ،

وقيل : مأخوذة من صلى اذا حرك الصلّون تثنية صلا كعصا ، وهما عرقان في خاصرتي المصلّي من جانبي الذنب ينحنيان عند انحنائه في الركوع والسجود ويرتفعان عند ارتفاعه منهما .
وقال ابن فارس : مأخوذة من صليت العود بالنار اذا لينته وقومته بها لان المصلّي يلين ويخشع والصلاة تقوم الانسان للطاعة (٣) .

-
- (١) سورة الاحزاب : الآية " ٥٦ " .
(٢) انظر : الزبيدي / تاج العروس : ج ١ ص ٣١٣ ، فصل الصاد باب الواو والياء ، الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٤ ص ٣٥٣ ، فصل الصاد باب الواو والياء ، المقرئ / المصباح المنير ج ١ ص ٤١٨ باب الصاد مع اللام ، الجوهرى / تهذيب الصحاح : ج ٣ ص ١٠٠٩ باب الواو والياء فصل الصاد .
(٣) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٠٠ ، البهوتي / شرح منتهى الارادات : ج ١ ص ١١٢ ، البهوتي / كشف القناع ج ١ ص ٢٠٠ ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٢٩٨ .

شرعا :

عرفها جمهور (١) الفقهاء بأنها :

أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشروط

مخصوصة (٢)

شرح التعريف :

أقوال : أى خمسة أقوال ، وهي : تكبيرة الاحرام ، قراءة

الفتاحة ، التشهد الأخير ، الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم بعده ، والتسليمة الأولى .

أفعال : أى ثمانية أفعال ، وهي : النية لانها فعل قلبي ،

القيام ، الركوع ، الاعتدال ، السجود مرتين ،

الجلوس بين السجدين ، الجلوس الذى يعقبه السلام ،

الترتيب .

مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم : لقوله صلى الله عليه

وسلم : " تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم " (٣)

(١) المالكية : شرح الحطاب : ج ١ ص ٣٧٧ .

الشافعية : الخطيب / معنى المحتاج : ج ١ ص ١٢٠ ،

حاشية الباجورى : ج ١ ص ٢٠٠ ،

الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٤١ ،

الحنابلة : ابن مفلح / السدع : ج ١ ص ٢٩٨ ،

المهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) رواه الترمذى وقال : هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب وأحسن

جامع الترمذى مع تحفة الاحوذى : ج ١ ص ٣٨ . باب ما جاء ان مفتاح

الصلاة الطهور .

اعترض على هذه العبارة : بأن مقتضى ذلك ان التكبير والتسليم ليسا منها ، فيكونان خارجين عن حقيقة الصلاة وليس كذلك .

أجيب :

بأن الشيء قد يفتح ويختتم بما هو منه كما هنا ، وقد يفتح ويختتم بما ليس منه كخطبة العيد ، فانها تفتح بالتكبير وليس منها وتختتم بالدعاء للسلطان وولاية المسلمين ، وليس منها ، ومن افتتاح الشيء بما ليس منه ما في الحديث (١) (مفتاح الصلاة الطهور) (٢) وهناك تعريف آخر للصلاة عرفها ابن عرفة (٣) من المالكية بأنها قربة فعلية ذات احرام وسلام او سجود فقط .
فدخل سجود التلاوة في قوله (أو سجود) .
ودخلت صلاة الجنائز في قوله (ذات احرام وسلام) .

-
- (١) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
(٢) رواه ابن ماجه والترمذى قال : هو اصح واحسن حديث في هذا الباب .
جامع الترمذى مع شرحه تحفة الاحوذى : ج ١ ص ٣٨ ، سنن ابن ماجه : ص ٢٤ ، باب مفتاح الصلاة الطهور .
(٣) الخرشى : ج ١ ص ٢١١ .

وقال المدوى (١) : ثم لا يخفى ان (أو) ليست للشك
الممتنع دخوله في الحدود بل هي للتنويح.

وقوله ذات احرام :

" لا يتنافى انها ذات شيء آخر كالدعاء ، فلا يقال

انه ليس شامل لان صلاة الجنائز ذات دعاء ايضا (٢)

-
- (١) هو علي بن احمد بن مكرم الصميدى العدوى ، فقيه مالكي مصري ، كان شيخ الشيوخ في عصره ، ولد في بني عسدى سنة ١١١٢ هـ - ١٧٠٠ م (بالقرب من منفلوط) وتوفي في القاهرة سنة ١١٨٩ هـ - ١٧٢٥ م ، من كتبه : حاشية على شرح كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن ابي زيد القيرواني ، وحاشية على شرح الجوهرة لمبد السلام .
انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٤ ص ٢٦٠ .
- (٢) الخرشبي : ج ١ ص ٢١١ .

الأصل في مشروعية الصلاة ؛

=====

الكتاب ، والسنة ، والإجماع (١)

أولاً : الكتاب :

ورد في القرآن الكريم عدة آيات تدل على مشروعية الصلاة ،

نكتفي بذكر بعضها :

١ - قال تعالى : * إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا

مُوقُوتًا * (٢) ، أى : موقوفة .

٢ - قال تعالى : * أقم الصلاة ليدلوك الشمس إلى غسق الليل

وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً * (٣) .

٣ - قال تعالى : * واقموا الصلاة وآتوا الزكاة * (٤) .

٤ - قال تعالى : * حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى * (٥)

٥ - قال تعالى : * فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا

سبلهم * (٦)

كل هذه الآيات تدل على فرضية الصلوات الخمس لان مطلق اسم

صلاة ينصرف الى الصلوات التي تؤدى في اليوم والليلة .

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٨٩ ، ابن عابدين /

رد المحتار : ج ١ ص ٣٥٢ ، الخطيب / مفتي المحتاج :

ج ١ ص ١٢٠ ، المهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) سورة النساء : الآية " ١٠٣ " .

(٣) سورة الاسراء : الآية " ٧٨ " .

(٤) سورة المزمل : الآية " ٢٠ " ، وفي القرآن امثالها كثير .

(٥) سورة البقرة : الآية " ٢٣٨ " .

(٦) سورة التوبة : الآية " ٥ " .

ثانيا : السنة :

١ - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فرض الله على أمتي خمسين صلاة فرجعت بذلك ، حتى مررت على موسى ، فقال : ما فرض الله لك على امتك ، قلت : فرض خمسين صلاة ، قال : فارجع الى ربك فان امتك لاتطبق ذلك ، فراجمته ، فوضع شطرها ، فرجعت الى موسى قلت : وضع شطرها ، فقال : راجع رسك فان امتك لاتطبق ذلك ، فراجمته فوضع شطرها ، فرجعت اليه فقال : ارجع الى ربك فان امتك لاتطبق ذلك ، فراجمته فقال : هي خمس وهي خمسون (١)

٢ - عن أبي سهيل عن ابيه ، انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نائر الرأس ، فسمع دوى صوته ، ولانفقه مايقول ، حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : " (خمس صلوات في اليوم والليلة) فقال : هل على غيرهن ؟ قال : الا أن تطوع .. الحديث (٢)

(١) رواه البخارى / وهو جزء من حديث الاسراء والمحراج ،

صحيح البخارى : ج ١ ص ٩١ ، كتاب الصلاة .

(٢) رواه مسلم / وهو جزء من حديث ، صحيح مسلم : ج ١ ص ٤

باب بيان ان الصلوات التي هي اركان الاسلام .

٣ - عن ابن عباس ، ان معاذاً قال : يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك ، فأعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم فإن هم أطاعوا لذلك ، فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بيننا وبين الله عجاب) (١)

٤ - عن جابر رضي الله عنه ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أرأيت اذا صليت الصلوات المكتوبات ، وصمت رمضان ، وأحللت الحلال ، وحرمت الحرام ، ولم ازد على ذلك شيئاً أَدْخِلَ الْجَنَّةَ ؟ فقال : " نعم " قال : والله لا أزيد على ذلك شيئاً . (٢)

ثالثاً - ~~الأجتماع :~~

~~اجتمعت الأمة منذ العصور على فرضية الصلاة (٣) .~~

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٥٠ ، باب الدعاء إلى الشهادة بين وشرائع الاسلام .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٤٤ ، كتاب الإيمان .

(٣) ابن عابدين / الدر المختار : ج ١ ص ٣٥٢ الكاساني /

بدائع الصنائع : ج ١ ص ٩٠ ، الخطيب / مغني المحتاج :

ج ١ ص ١٢١ ، البيهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٠١ .

سبح لله

رابعاً - من العقول :

ذكر الكاساني (١) في بدائع الصنائع عدة وجوه ، نذكر

منها مايلي :

١ - إن هذه الصلوات انما وجبت شكراً للنعم ، منها نعمة الخلقة
حيث فضل الجوهر الانسي بالتصوير على احسن صورة ، وأحسن
تقويم ، كما قال تعالى : * وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوْرَكُمْ * (٢) ،
وقال : * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * (٣) ، حتى
لاترى احد يتمنى ان يكون على غير هذا التقويم والصورة التي انشأ
عليها .

٢ - نعمة سلامة الجوارح عن الآفات ان بها يقدر على مصالحه ،
اعطاه الله ذلك كله انعاماً محضاً من غير أن يسبق منه ما يوجب
استحقاق شيء من ذلك فأمرنا استعمال هذه النعمة في خدمة
المنعم شكراً لما انعم ان شكر النعمة استعمالها في خدمة
المنعم .

ثم الصلاة تجمع استعمال جميع الجوارح الظاهرة من القيام والركوع
والسجود والقعود ، ووضع اليد مواضعها وحفظ العين وكذا الجوارح الباطنة
من شغل القلب بالنية واشعاره بالخوف والرجاء ، واحضار الذهن
والعقل بالتمعظيم والتبجيل ليكون عمل كل عضو شكراً لما انعم عليه من
ذلك (٤)

(١) ابوبكر بن مسعود بن احمد الكاساني علاء الدين ، فقيه حنفي ،
توفي في حلب عام ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م ، له بدائع الصنائع ، السلطان
المبين في اصول الدين انظر : غير الدين الزكلي / الاعلام : ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) سورة التخابين : الآية " ٣ "

(٣) سورة التين : الآية " ٤ "

(٤) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٩٠ .

الحكمة من مشروعية الصلاة :

الصلاة عماد الدين ، ونور اليقين ، وشفاء الصدور ، وملاك كل الامور ، لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، وتبعد النفس الأمارة بالسوء عن الشرور التي طبعت على الميل اليها .

فالحكمة من مشروعية الصلاة هي :

ان الإنسان يقف امام مولاه في اليوم والليله خمس مرات خاضعاً خاشعاً ذليلاً امام العزة الربانية واضعاً هواه تحت قدمه لأنه منصرف بكليته الى الاله الحقيقي الذي لا معبود بحق سواه ، حتى لا تنفب عنه عظمته وهيبته وجلاله في عامة يومه .

يومي الانسان صلاة الفجر في الوقت الذي تكون فيه السروح صافية ، والنفس مطمئنة ، وجمال الطبيعة ظاهر باهر ، حيث النجوم تميل الى الغروب ، والشمس موءنة بالبروز ، واذا أردنا ان نبين كيف تكون محو الذنوب الصفائر من صحيفة الانسان المصلي فلا شيء هناك افصح من ان نشبه المصلي وهو واقف محرم للصلاة برجل فوق رأسه حمل ثقيل من الذنوب ، فاذا طأ رأسه للركوع وجلس ووضع جبهته في السجود وكرر سجوده ، وركوعه وقيامه وقعوده سقط من على رأسه هذا الحمل الثقيل ، او بعبارة أخرى نشبهه برجل رث الثياب والبدن قد لبس جلباباً قديراً من وشح الذنوب وقذاره المعاصي ، فوضوءه وصلاته المشتتة على الأقوال والأفعال المخصوصة بمنزلة غسل لهذه الأقدار والأوساخ ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : (مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار غمر (١) على باب أحدكم يفتسل منه كل يوم خمس مرات) (٢)

(١) الغمر : الكثير ، اي يغمر من دخله ويفطيه . أ . هـ ،

ابن الأثير / النهاية في غريب الحديث : ج ٣ ص ١٩١ .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٤٦٣ ، كتاب المساجد ،

باب المشي الى الصلاة .

ان من حكم الصلاة وجود الاطمئنان في القلب فلا يجزع عند نزول المصائب ، ولا يمنع الخير اذا وفق اليه ، لأن الجزع ينافسي الصبر الذي هو من افضل اسباب السعادة ، لأن منع الخير عن الناس مضرة كبرى وعدم ثقة بالخالق الرازق المخلف ما ينفقه الإنسان في سبيل البر والاحسان ، وقد قال الله تعالى : * إِنَّ الْإِنْسَانَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا الْمُصَلِّينَ * (١) .

وانك اذا تأملت في حكمة قراءة فاتحة تبصر نورا كما تبصر

ضياء القمر في ليلة التمام ، وضوء الشمس في رابعة النهار .

فالبداية بالبسطة اشارة الى انه يستعين باسم من يودى له هذا الفرض وعلى كل شيء فعله يرضيه ويقرب من رحمته ، ويبعد عن عذابه ثم يحمد الله الذي وفقه لاداء هذه الفريضة والذي هو رب كل مخلوق في هذا الوجود والمنعم بدقائق النعم وجلالها ، وحيث انه سبحانه وتعالى رب الدنيا والآخرة ومالك يوم الجزاء الذي لا ينفع فيه والد عن ولده ، ولا مولود هو جاز عن والده شيئا اذا كان الأمر كذلك فلا نعبد الا اياه ولا نشرك به شيئا ، نستعين به في كسل الأمور لان الحول والطول والقوة بيده جل جلاله وعظم سلطانه .

وحيث ان الأمر كما علمت وان الهدى هداه . وان من ضل

لا هادي له سواه ، فنسأله ان ينعم علينا بالهدى الى الصراط المستقيم

الذي لا عوج فيه لأنه الصراط الذي ينعم به على من لم يفضب عليهم ،

ولم يكونوا من الضالين ، ونسأله ايضا ان يستجيب دعاءنا (٢) .

(١) سورة المعارج : الآيات " ١٩ - ٢٢ " .

(٢) الجرجاوى / حكمة التشريع وفلسفته : ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٦ .

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الله سبحانه وتعالى

انه قال :

﴿ قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فاذا

قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله تعالى حمدني عبدي ،

واذا قال : الرحمن الرحيم ، قال الله تعالى : اثنى عليّ عبدي ، واذا

قال : مالك يوم الدين ، قال الله تعالى : مجدني عبدي ، فاذا قال

اياك نعبد واياك نستعين ، قال الله تعالى : هذا بيني وبين عبدي

ولعبدى ما سأل ، فاذا قال : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال : هذا لعبدى

ولعبدى ما سأل . (١)

(١) رواه مسلم ، صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٩٦ ، كتاب الصلاة :

باب وجوب قراءة الفاتحة .

الباب الأول

في

مقدمات الصلاة

ويحتوي على الفصول التالية :-

الفصل الأول : الأذان والإقامة
وإجابة المؤذن

الفصل الثاني : عكورة المرأة
في الصلاة

الفصل الثالث : خروج النساء للمساجد

الفصل الأول

الأذان والإقامة

وإجابة المؤذن

آذان النساء واقامتهن للرجال :

الآذان اعلم بدخول وقت الصلاة ، بألفاظ مخصوصة ، وبين
مكانها ، فهو من اعظم شعائر الاسلام ، لهذا يقاتل أهل البلد اذا
تركوها .

والآذان اظهار لكلمة التوحيد ، ودعوة جماعة المسلمين الى
حضور الصلاة .

والاقامة ايضا ايدان ببدء الصلاة ، وكل ذلك يستدعي رفع
الصوت بالتداء .

فلهذا كان فرض كفاية على الرجال .

أما بالنسبة للنساء فهو كما يلي :

أولا - آذانهن واقامتهن للرجال :

اتفق الفقهاء على عدم صحة ذلك (١) اما الحنفية فلقوا
كرهوه (٢) .

ومرادهم بعدم الصحة ، اي لا يحصل به الشعار ، وتكون
آثة لان صوتها عورة .

وحكى المتولي من الشافعية وجها انه يصح آذانها للرجال كما
يصح غيرها (٣)

(١) الخطاب / مواهب الجليل : ج ١ ص ٤٣٤ ، النووي / المجموع :

ج ٣ ص ١٠٠ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير :

ج ١ ص ٤٣٧ ، البيهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢١٠ .

(٢) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٥٤ .

(٣) المرجع السابق ، للشافعية .

واستدلوا ...

بما رواه جريج ، قال : اخبرني نافع مولى ابن عمر عن عبد الله ابن عمر انه قال : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادى بها احد فتكلموا يوما في ذلك .
فقال بعضهم : اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : بل قرنا مثل قرن اليهود ، فقال عمر : أولا تبصثون رجلا ينادى بالصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا بلال قم فناد بالصلاة) (١)

يفهم من هذا الحديث ، ان آذان النساء للرجال لو كان صحيفا ، لما خص عمر ذلك بالرجل حينما قال : اولاً تبصثون رجلا .

ثانيا - آذانهن واقامتهن للنساء :

أولا - الأذان :

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول :

الآذان للنساء مستحب .

بشرط الا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها ، فان رفعت فوق ذلك حرم كما يحرم تكشفها بحضرة الرجل لانه يفتتن بصوتها كما يفتتن بوجهها .

(١) مخرج في الصحيحين وغيرهما ، انظر مثلا : صحيح مسلم :

ج ١ ص ٢٨٥ ، سنن البيهقي : ج ١ ص ٤٠٨ .

وبهذا قال الشافعي في ^{أحد رواياته} رولية (١) ، وقالت الظاهرية (٢) :

الأذان للنساء حسن .

استدل على ذلك بما يلي :

١ - ما أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، قال : تقيم المرأة

لنفسها إذا أرادت أن تصلي .

وقال جريج : قال طاووس : كانت عائشة تسوء ذن

وتقيم (٣) .

٢ - وما روى أحمد بن عبد الجبار عن عبد الله بن ادريس عن ليسيث

عن عطاء عن عائشة أنها كانت تسوء ذن وتقيم وتسوء النساء وتقوم

وسطنهن (٤) .

٣ - ولأن الأذان ذكر لله تعالى فلا يمنعن النساء من الذكر (٥) .

(١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ،

الشافعي / الام : ج ١ ص ٧٣ شرح الخليلي

النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٠٠ ، حاشية القليوبيسي

وقميره : ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ١٢٩ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٦ .

(٤) رواه البيهقي في سننه : ج ١ ص ٤٠٨ .

(٥) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ١٢٩ .

القول الثاني :

القول بالكراهية ،

وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) ، وهو المشهور من قول الشافعي

وظاهر المذهب عند المالكية ، وبه قال عمر وأنس .

وقالت الحنفية :

إذا أذنت المرأة يستحب إعادته ليقع على وجه السنة لأن آذان

المرأة لا يقع على وجه السنة بل على وجه البدعة ، لأنها إن رفعت صوتها

في أعلى موضع ارتكبت بدعة ، وإلا لم تؤذن على وجه السنة وترك وجه

السنة بدعة (٢)

استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

١ - ما أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر

قال :

(ليس على النساء آذان ولا إقامة) (٣) .

(١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٥٩ ، ابن عبد البر /

الكافي : ج ١ ص ١٩٨ ، الخريزي / ج ١ ص ٢٣١ ،

البرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ، النووي /

المجموع : ج ٣ ص ١٠٠ ، حاشية قليوبي وعميرة : ج ١ ص ١٢٧

البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢١٠ ، ابن قدامه /

المقنع : ج ١ ص ١٠٠ ، ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣١١

ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٣٦ .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٧٦ ، السرخسي / المبسوط :

ج ١ ص ١٣٨ ، ابن عابدين / رد المحتار : ج ١ ص ٣٩٣ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٧ .

٢ - مرواه الحسن بن حماد الحضرمي ، قال : حدثنا محمد بن الفضيل عن الوليد جميع بن عبد الرحمن بن خالد عن ام ورقه بنت عبد الله بن الحارث قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها في بيتها وجعل لها مؤذنا يؤذن لها وأمرها ان تؤم اهل دارها .

قال عبد الرحمن : فاننا رأيت مؤذنها شيخا كبيرا " (١)

فهذا الحديث يدل على كراهة آذان المرأة ، ان لولم يكن كذا لما جعل النبي صلى الله عليه وسلم لام ورقة مؤذنا .

٣ - مرواه عكرمة عن ابن عباس قال : " ليس على النساء آذان ولا اقامة " (٢)

استدلوا من العقول بما يلي :

١ - أن رفع الصوت في حقهن مكروه ان يخشى من رفعه الفتنة وترك الحياء (٣) .

٢ - ولأن الآذان شرع لصلاة الجماعة وجماعتهم منسوخة (٤) ، لما في اجتماعهم من الفتنة وان صلين جماعة صلين بغير آذان ولا اقامة .

(١) رواه ابوداود في سننه مع بذل المجهول : ج ٤ ص ٢٠٨-٢٠٩

ورواه ابوداود ايضا عن وكيع بن الجراح عن الوليد بن عبد الله بن

جميع : ج ٤ ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٢) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٨ .

(٣) شرح الخطاب : ج ٢ ص ٤٣٥ ، حاشية قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٢٧

النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٠٠ .

(٤) هذا عند الحنفية ويراد بالنسخ عندهم التخصيص ، اي : خصوصا ==

لحديث رافطة ، قالت : كنا جماعة من النساء وامتننا
عائشة بلا آذان ولا اقامة ، حين كانت جماعتهن مشروعة (١)

القول الثالث :

القول بالتحريم

وهو رواية في مذهب مالك (٢) رحمه الله .

وقالوا : ان المرأة يقبل قولها ان اتصفت بالمدانة ، لكنها لما
كانت ممنوعة من الآذان فان اقدمت على ما هو محرم عليها
(الآذان) لم يقبل قولها عقوبة لها (٣) ،
ولأن الآذان من مناصب الرجال .

الراجع :

والذى يظهر لي من هذه الأقوال ، القول بالكراهة ،
لأن الآذان يتطلب رفع الصوت ، وهذا منافي لطبيعة المرأة ،
ولقوة أدلة من قال ~~بهذا القول~~ ، والله تعالى أعلم .

== صلاة الجماعة للرجال دون النساء ، ولكن هذا يجانب الصواب

ان الجماعة مشروعة للنساء ، فلو صلين جماعة جاز لهن ،

وسأتي بسط القول في هذه المسألة .

(١) شرح الحناية مع فتح القدير : ج ١ ص ١٧٦ ،

حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٣٩١ ،

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٣٣ .

(٢) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٣٥ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٩٥

(٣) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٦٢ .

ثانيا - الاقامة :

للملما في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

يندب لجماعة النساء الاقامة بأن تقيم احداهن بجماعتهم ،
فان تركت الاقامة لا اثم عليها .

وبهذا قال مالك (١) ، وبعض اصحابه .

وهو المشهور من قول الشافعي (٢) ، ورواية في مذهب احمد (٣)

وجهة نظرهم في هذا القول :

١ - ما اخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : تقيم المرأة

لنفسها اذا ارادت ان تصلي (٤) .

٢ - ومارواه ابو بكر قال : حدثنا ابن عليه عن هشام عن حفصة قال :

انها كانت تقيم اذا صلت (٥) .

وسا روى ابن المنذر ان عائشة كانت تؤذن وتقيم ، ومن المقول

قالوا : لان الاقامة ليس فيها رفع الصوت انما هي لاستنهاض

الحاضرين . (٦)

(١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٥٩ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٢٠٠

(٢) الشافعي / الأم : ج ١ ص ٧٢ ، الرملي / نهاية المحتاج :

ج ١ ص ٣٨٨ ، حاشيتا قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٢٢ .

(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣١٢ ، ابن قدامة / المغني :

ج ١ ص ٤٣٨ .

(٤) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٦ .

(٥) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ١ ص ٢٢٣ .

(٦) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ، النووي / المجموع :

: ج ٣ ص ١٠٠ .

القول الثاني :

تكراه الإقامة للنساء .

وبهذا قال الحنفية ، وقالوا : ان اقامت المرأة لاتعمد
اقامتها (١) .

وه قال الشافعية (٢) في رواية ، ونص عليه البويطي
والحنابلة (٣) في رواية ، وقال به القاضي ابويعلی .

استدلوا بما يأتي :

- ١ - استدلوا بما استدلوا به في عدم مشروعية الأذان في حقهن ،
لأن من لم يشرع في حقه الأذان لم يشرع في حقه الإقامة من
باب أولى (٤) ، إذ أن الإقامة تابعة للأذان فإذا لم
يطلب الاصل لم يطلب التبع .
- ٢ - ماروى ابن عليه عن محمد بن الزهري قال : ليس على النساء
آذان ولا إقامة (٥) .

-
- (١) الحصكفي / الدرالمختار : ج ١٩ ص ١٩ ، ط : ١٣١٤ هـ
حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٣٩٣ .
 - (٢) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ، حاشية
الجلالين : ج ١ ص ١٢٧ ، النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٠٠
 - (٣) ابن مفلح / البدر : ج ١ ص ٣١٢ ، ابن قدامة / المغني :
ج ١ ص ٤٣٨ ، الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٩٤ .
 - (٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ .
 - (٥) أخرجه ابن شيبه في مصنفه : ج ١ ص ٢٢٣ .

٣ - ماروي النووي عن عثمان بن الاسود عن مجاهد قال : ليس
على النساء اقامة * (١)

الرأى الراجح :

من خلال عرض الأقوال وأدلة كل قول في هذه المسألة ،
يتبين لي ان القول الأولى بالقبول هو القول بالكراهة لأن
الاقامة كالأذان فكما كره آذانهم ايضا تكره اقامتهم .

(١) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٦ .

اجابة المؤذن :

للعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول : " القول بالاستحباب "

يستحب لكل من سمع الآذان مطلقا ان يقول مثل ما يقول

المؤذن .

وبهذا قال المالكية (١) على المشهور عندهم ، والشافعية (٢)

والحنابلة (٣) ، وبه قال الحلواني (٤) من الحنفية .

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الدالة على مشروعيتها

اجابة المؤذن ، ومنها :

١ - مرواه ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن) (٥)

(١) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٤٢ ، مالك / المدونة : ج ١ ص ٦٠ ،

حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٩٦ ، ابن جنزى / قوانين الاحكام

الشرعية : ص ٦٣ .

(٢) النووى / المجموع : ج ٣ ص ١١٦ ، الخطيب / نهاية المحتاج :

ج ١ ص ٤٠٢ ، حاشيتنا قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٣٠ ،

النووى / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٠٣ .

(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٢٣ ، ابن قدامة / المفتي :

ج ١ ص ٤٤٤ ، ابن مفلح / الصددع : ج ١ ص ٣٢٩ ،

الرحيبياني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٣٠٢ ، المرادوى /

الانصاف : ج ١ ص ٤٢٦ ، الفروع : ج ١ ص ٣٢٣ .

(٤) الحصكفي / الدر المختار : ج ١ ص ٣٩ ، حاشية ابن عابدين :

ج ١ ص ٣٩٦ ، الكاساني / بدائع الصدائع : ج ١ ص ١٥٥ .

(٥) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٨٨ ، ورواه البخارى ، صحيح

البخارى مع ارشاد السارى : ج ٢ ص ٨

٢ - مرواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(اذا سمعتن المؤمن فقولوا مثل ما يقول) (١)

٣ - ولحديث

(اذا سمعتن آذان هذا الحبشي واقامته فقلن كما

يقول) (٢)

٤ - ولحديث

(اذا سمعتن هذا الحبشي يؤذن ويقيم فقلن كما يقول ،

فان الله يكتب لكل كلمة مائة الف حسنة ، ويرفع لكل من

الف درجة ويحط عنك الف سيئة ، قلن هذه للنساء فما

للرجال ؟ قال : للرجال ضعفان) (٣)

٥ - وحديث عن ميمونة رضي الله عنها :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بين صف الرجال والنساء

فقال : يا معشر النساء اذا سمعتن آذان هذا الحبشي واقامته

فقلن كما يقول فان لكل حرف الف الف درجة قال عمر :

هذا للنساء فما للرجال ؟ قال : للرجال ضعفان يا عمر (٤)

وفيها من الاحاديث الدالة على ذلك .

ان هذه الاحاديث تدل على ان الامر هنا ليس للوجوب بل هو

للاستحباب .

(١) رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٢٨٨ باب استحباب القول مثل قول المؤمن .

(٢) كنز العمال : ج ٧ ص ٦٩٩ .

(٣) كنز العمال : ج ٧ ص ٧٠٢ .

(٤) كنز العمال : ج ٧ ص ٧٠٢ ، الهيثمي / مجمع الزوائد :

ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

قال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير باسنادين قال في احدهما :

عبد الله الجزري عن ميمونة ولم اعرفه وعبد بن كثير ، وفيه ضعف ،

وقد وثقه جماعة ، وبقية رجاله ثقات ، والاسناد الاخر فيه جماعة لم

اعرفهم * أ . ه ، مجمع الزوائد : ج ١ ص ٣٢٢ .

القول الثاني : " القول بالوجوب "

يجب على كل من سمع الأذان مطلقا ان يقول مثل مايقول ،
وهذا قال الحنفية (١) ، وابن الزرقون (٢) من المالكية ،
الا ان ابن عرفة قال : لا اعرف هذا .

استدل اصحاب هذا القول بما يأتي :

١ - بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (اربع مسن
الجفاء من بال قائما ، ومن مسح جبهته قبل الفراغ من الصلاة ،
ومن سمع الأذان ^{لم يكلمه} ، ومن سمع ذكرى ولم يصل عليّ) (٣)
ووجه الدلالة على الوجوب انه عده من الجفاء ولو لم يكن واجبا لسا
عد من الجفا .

والأرجح والله أعلم اعتبار الاجابة سنة للأدلة السابقة ، اما هذا
الحديث فلا يدل بدليل اقتضائه بمسح الجبهة ^{رأس} والصلاة مع النهي صلى الله
عليه وسلم والبول قائما وكلها من المكروهات ، وايضا لعدم وجوده بهذه
الزيادة : (من سمع ذكرى ولم يصل عليّ) فيما عندي من كتب
الحديث .

-
- (١) الحصكفي / الدر المختار : ج ١ ص ٣٩ ، حاشية ابن عابدين
ج ١ ص ٣٩٦ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ١٥٥ .
(٢) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٤٢ .
(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ١٥٥ .

اجابة الحائض والنفساء والجنب :

قال الشافعية (١) : ان الحائض والنفساء والجنب يكسره

منهم الاجابة .

واستدلوا بما يلي :

١ - حديث :

(كرهت ان اذكر الله تبارك وتعالى الا على طهارة) (٢)

وجسه الدلالة :

الاذان ذكر ، والذكر لا ينفي الا من طاهر ، الا ان التاج

السبكي (٣) فصل في هذه المسألة فقال :

الحائض والنفساء يستحب لها الاجابة بخلاف الجنب ، لطول

امد الحيض والنفساء .

واجيب عن الحديث السابق بقوله : ان الحديث يدل على

الجنب فقط اما الحيض فليس في معناه (٤) .

-
- (١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٠٢ .
 - (٢) رواه الامام احمد في مسنده : ج ٥ ص ٨٠ .
 - (٣) هو : تاج الدين عبد الوهاب بن طلي بن عبد الكافي السبكي ، قاضي القضاة ، المؤرخ الباحث ، ولد في القاهرة سنة ٧٢٧هـ ١٣٢٧م ، وانتقل الى دمشق مع والده فتوفي بها سنة ٧٧١هـ - ١٣٧٠م ، نسبتة الى سبك ، من اعمال المنوفية بمصر ، جرى عليه من المحن ما لم يجز على قاض مثله ، من تصانيفه : طبقات الشافعية الكبرى ، جمع الجوامع ، الاشباه والنظائر وغيرها
 - انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٤ ص ١٨٥ .
 - (٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٠٢ .

وقال الحنفية (١) : الحائض والنفساء لا تجيب الموءذن ،

بخلاف الجنب .

محللين ذلك : بأن الجنب مغاطب بالصلاة ، وحدثه

أخف من حدث الحائض والنفساء ولا يمكن

إزالته سريما .

(١) حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٣٩٦ ، الحمكفي / الدر

المختار : ج ١ ص ٣٩ ، الكاساني / بدائع الصنائع :

ج ١ ص ١٥٥ .

اجابة الاقامة :

للعلماء قولان في اجابة الاقامة ،

القول الأول :

يستحب لكل من سمع الاقامة رجلا كان او امرأة ولو كانت المرأة
حائضا او نفساء ان يقول مثل مايقول الا أن يقول بدل كلمة الاقامة
(أقامها الله وأدامها) .

وهذا قال الحنفية (١) في الرواية المشهورة عندهم ،
والشافعية (٢) والحنابلة (٣) .

وأورد بعضهم زيادة :

(مادامت السموات والارض واجعلني من صالحى أهلها)

بعضد قوله (اقامها الله وأدامها) .

وبرهانهم في هذا القول :

١ - ماروى ابو داود باسناده عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة او عن

بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان بلالا أخذ في الاقامة

فلما ان قال : قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم :

(اقامها الله وأدامها) (٤)

(١) حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٤٠٠ .

(٢) حاشية قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٣١ ، النووى / روضة

الطالبين : ج ١ ص ٢٠٣ .

(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٣٠ ، البهوتي / كشاف

القناع : ج ١ ص ٢٢٣ .

(٤) رواه ابو داود وقال في اسناده رجل مجهول ، وشهر بن حوشب

تكلم فيه غير واحد ، ووثقه الامام احمد ويحيى بن معين . أ. هـ

الحافظ السندرى / مختصر سنن ابي داود : ج ١ ص ٢٨٥ .

تحقيق محمد حامد الفقي .

القول الثاني :

ان من سمح الإقامة لا يجيب ،

وبهذا قال الحنفية في رواية ، وبه جزم الشافعي . (١)

(١) حاشية ابن طبردين : ج ١ ص ٤٠٠ .

الفصل الثاني

عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ

فِي الصَّلَاةِ

عورة المرأة في الصلاة :

للعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

المرأة الحرة كلها عورة في الصلاة الا وجهها وكفيها باطنهما
وظاهرهما .

وبه قال جمهور الفقهاء (١) وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية (٢)
واختاره الصدر الشهيد من الحنفية (٣) ، وبه قال الظاهرية (٤) ،
وعند الحنفية ما يفيد ان ظهر الكفين عورة عند قوله (وكفيها) .

واعترض على قولهم هذا : بأن استثناء الكف لا يدل على أن
ظهر الكف عورة لأن الكف لفة يتناول الظاهر والباطن ، ولهذا يقال
ظهر الكف .

اجيب : بأن الكف عرفا واستعمالا يتناول ظهره ، فالتفريع مبني على
الاستعمال الحرفي لا اللغوي (٥) .

- (١) ابن عابدين / الدر المختار : ج ١ ص ٤٠٥ ، الشيخ نظام /
الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٥٨ ، الزيلعي / تبیین
الحقائق مع حاشية الشلبي : ج ١ ص ٩٦ ، ابن الهمام /
فتح القدير : ج ١ ص ١٨٠ ، حاشية الدسوقي على الشرح
الكبير : ج ١ ص ٢١٤ ، ابن جزى / قوانين الأحكام
الشرعية : ص ٦٩ ، منح الجليل : ج ١ ص ١٣٣ ،
ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٠٥ .
الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، حاشية
الباجورى : ج ١ ص ٢٣٧ ، النووى / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٢
المهوتى / كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٣ ، الرحيباني / مطالب
اولي النهي : ج ١ ص ٣٣٠ ، المرادوى / الانصاف :
ج ١ ص ٤٥٢ ، ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٥ .
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ج ١ ص ١١٤ .
(٣) مراجع الحنفية السابقة .
(٤) ابن هن / المحلى : ج ٣ ص ٢١٦ .
(٥) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، حاشية الشلبي على
شرح كنز الدقائق : ج ١ ص ٩٦ .

الأدلة على عدم اعتبار الوجه والكفين عورة :

استدلوا بما يلي :

- ١ - يقول تعالى : * وَلَا يَدِينُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا * (١)
فسر ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما (ما ظهر منها) بالوجه
والكفين . (٢)
- ٢ - ولان النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عن لبس القفازين
والنقاب ، ولو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما .
- ٣ - ولان الحاجة تدعو الى كشف الوجه للبيع والشراء ، والكفين للأخذ
والاعطاء فلم يجعل ذلك عورة (٣) .

(١) سورة النور : الآية "٣١" .

- (٢) تفسير ابن كثير : ج ٥ ص ٨٩ .
- (٣) ابن قدامة / المفني والشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤١ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣١٣ ، الخطيب / مفني
المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، الرطبي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٦ ، النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٦٧ ،
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، الباجي /
المتقى شرح الموطأ : ج ١ ص ٢٥١ .

القول الثاني :

ان المرأة كلها عورة في الصلاة الا وجهها ،
وبهذا قال الحنابلة (١) في رواية .

واستدلوا بما يلي :

١ - بحديث :

(المرأة عورة) (٢)

قالوا : هذا عام ولم يخص ،
لكن بالنظر الى هذا الحديث ، نقول ايضا : يدل على ان
وجه المرأة عورة في الصلاة وانتم تقولون ان الحرة كلها عورة فسي
الصلاة الا وجهها ، فكيف هذا !

الرد على أدلة أصحاب القول الأول :

١ - قالوا : اما استدلالكم بتفسير ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما
في قوله : (ولا يدين زينتهن الا ما ظهر منها) انها الوجوه
والكفان .

فهو مخالف لتفسير عبد الله بن مسعود حيث فسر قوله (الا ما ظهر
منها) بالشباب . (٣)

-
- (١) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٢ ، ابن قدامة / المغني مع
الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ، ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٥
الرحياني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٣٣٠ .
(٢) رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، الالباني / ارواه الخليل :
ج ١ ص ٣٠٣ .
(٣) تفسير ابن كثير : ج ٥ ص ٨٨ .

٢ - واستدل لكم بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عمن
لبس القفازين . . . الخ

لا يدل على وجوب كشف اليدين ، وإنما يدل على تحريم أن
تلبس المحرمة عليهما شيئاً مصنوعاً على قدرهما كما يحرم على
الرجل لبس السراويل الذي يستر به عورته (١) .
لكن بالنظر الى هذه الآراء ، يتبين لي ان الرأي الراجح
هو قول جمهور العلماء وهو ان المرأة كلها عورة في الصلاة الا وجهها
وكفيها ، لقوة ادلته .

وأما قول أصحاب القول الثاني من أن تفسير ابن عباس وعائشة
رضي الله عنهما مردود بتفسير ابن مسعود ، فهذا لا قوة فيه ، حيث
ان كلا منهما تفسير لصحابي فلا رجحان لأحدهما على الآخر الا بمرجح
والمرجح موجود في تفسير ابن عباس وعائشة لتمدد قائله .

(١) ابن قدامة / المفني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٠ .

عورة القدمين :

للملاء قولان في ذلك :

القول الأول :

ان قدمي المرأة الحرة عورة في الصلاة .

وبهذا قال الحنفية (١) في رواية ، وبه قال الحنابلة (٢) ،

والمالكية (٣) في القول الصحيح من قولي مالك ، وقال المالكية :

ان انكشف باطن قدميها لا اعادة عليها .

هذا هو القول المعتمد عند الشافعية (٤) .

-
- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، ابن الهمام /
فتح القدير : ج ١ ص ١٨٠ ، تبيين الحقائق شرح كنز
الدقائق : ج ١ ص ٦٩٠ ، حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٤٠٦ .
- (٢) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٦ ، ابن قدامة /
المفني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ .
- (٣) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٩٩ ، ابن عبد البر / الكافي :
ج ١ ص ٢٣٩ .
- (٤) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، النووي /
روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الشافعي / الأم :
ج ١ ص ٧٧ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج :
ج ٢ ص ١١٢ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٣٧ ،
الا ان الشافعية لهم تفصيل في ظاهر القدم وباطنه ، ففسي
رواية قالوا : ان باطن القدمين ليس بمورة ، والرواية
الصحيحة عنهم : باطن القدمين عورة فيكفي ستره بالارض حال
الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها او ظهر عقبها عند
ركوعها او سجودها بطلت صلاتها . فان كان الثوب ساترا
لجميع القدمين وليس مماسا لباطن القدم كفى الستر به لكونه
يمنع ادراك باطن القدم أ . ه .
حاشية الشرواني على تحفة المحتاج : ج ٢ ص ١١٢ .

الأدلة :

استدلوا على ذلك بما يلي :

- ١ - ماروت ام سلمة قالت : يارسول الله أتصلي المرأة في درع (١)
وخمار (٢) ، وليس عليها ازار (٣) ؟ قال : اذا كان
الدرع سابقا يغطي ظهور قدميها (٤)

- (١) جمعه : ادراع ، ودروع ، تصغيرها : دريع ، وهو قميص
المرأة .
انظر : الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٣ ص ٢٠ ،
فصل الدال باب المين ، ابن الأثير / النهاية في غريب
الحديث والأثر : ج ٢ ص ٣١ .
(٢) هو ما تغطي به المرأة رأسها ، جمعه : خمر ، قال :
* وليضربن بخمرهن على جيوبهن * وتخمرت ، واختمرت ، اذا
الست الخمار ، انظر : المطرزي / المغرب : ص ١٥٤ ،
الخاء مع الميم ، الراقب الاصفهاني / مفردات الراقب :
ج ١ ص ٣٦٥ .
(٣) جمعه (أزر) وهو الطحفة ، انظر : الفيروز آبادي / القاموس
المحيط : ج ١ ص ٣٦٣ ، فصل الهمزة ، باب الراء .
(٤) رواه الحاكم في المستدرک ، وقال : حديث صحيح على شرط
البخاري : ج ١ ص ٢٥٠ ، رواه ابوداود
وقال : روى هذا الحديث مالك بن انس ، ويكر بن مضر ، وحفص
ابن غياث ، واسماعيل بن جعفر ، وابن ابي نجب ، وابن اسحاق
عن محمد بن زيد ، عن امه ، عن ام سلمة ولم يذكر احد منهم النبي
صلى الله عليه وسلم بل هو موقوف على ام سلمة . أ . هـ
سنن ابي داود مع بئذل المجهود : ج ٤ ص ٣٠٢ ، قال :
الصنعاني في سبل السلام : له حكم الرفع وان كان موقوفا ان الاقرب
انه لا مسح للاجتهاد في ذلك . أ . هـ ج ١ ص ١٣٢ .

يدل هذا الحديث صراحة على ان قدمي الخراة عورة في الصلاة ،
لان قوله صلى الله عليه وسلم : (يخطي ظهور قدميها) يغيب عن
الحنو (١) .

٢ - روى عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة ، فقالت
ام سلمة : فكيف يصنع النساء بذيولهن ، قال : يرخين شبرا ،
قالت : اذن ينكشف اقدامهن ، قال : يرخينه ذراعا لا يزدن
عليه) (٢)

" يدل هذا على وجوب تغطية القدمين "

٣ - وقالوا : ان ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما فسرا الائمة :
* ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها * بالوجه والكفين ولم يذكر
القدمين فيكون دليلا على انها عورة (٣)
٤ - ولان القدمين ممن لا يجب كشفه في الاحرام فلم يجوز كشفه في الصلاة
كالساقين (٤)

-
- (١) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٢ ص ٥٧ .
(٢) رواه النسائي والترمذي وصححه الشوكاني / نيل الاوطار :
ج ٢ ص ٥٧ ، ورواه احمد ولفظه : (ان نساء النبي صلى الله
عليه وسلم سألته عن الذيل فقال : اجعلنه شبرا فقلن ان الشمس
لا يستر من عورة ، فقال : اجعلنه ذراعا فكانت احداهن اذا ارادت
ان تتخذ ذراعا أرخت ذراعا فجعلته ذيلا) مسند الامام احمد :
ج ٣ ص ٩٠ .
(٣) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ .
(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤١ .

القول الثاني :

ان قدمي المرأة ليسا بعمورة .
وبهذا قالت الحنفية (١) في القول الصحيح ، والملكبة (٢)
في رواية ، والشافعية (٣) في رواية ، قال بها المزني .
واختاره شيخ الاسلام (٤) ابن تيميه من الحنابلة .

قالوا :

للابتلاء في ابدائه ، ولأن في تفضيته حرجا عظيما .
وبالنظر الى هذه الأقوال يتبين لي ان القول بعمورة قدمي
المرأة في الصلاة هو الأصح ، لقوة ادلته ، وبكفيه الاستدلال
الصريح بحديث ام سلمه .

-
- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٨٠ ، ابن نجيم /
البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، حاشية ابن عابدين :
ج ١ ص ٤٠٦ ، الزيلعي / تبين الحقائق : ج ١ ص ٩٦ .
(٢) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٩٩ ، ابن عبد البر /
الكافي : ج ١ ص ٢٣٩ .
(٣) النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الخطيب /
مفني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ .
(٤) ابن تيميه / مجموع فتاوى ابن تيميه : ج ٢٢ ص ١١٥ ،
المرداوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٥٣ .

حكم صلاة المرأة منتقبه :

يكره للمرأة ان تصلي منتقبه ، إلا أن تكون بحضرة اجنبي لا يحترز
عن نظره لها ، فلا يجوز لها رفع النقاب .
وبه قال : المالكية^(١) ، والشافعية^(٢) ، والحنابلة^(٣) ،

قالوا :

لأن النقاب يخل مباشرة المصلى بجهتها وأنفها ،
ولا أنه من الفلأ في الدين^(٤) .

-
- (١) حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٢١٨ ، مالك / المدونة :
ج ١ ص ٩٤ ، شرح الخطاب : ج ١ ص ٥٠٢ ،
الخرشي : ج ١ ص ٢٥٠ ،
وقال مالك : اذا صلت المرأة منتقبه لا إعادة عليها .
- (٢) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٣٥ .
- (٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٣ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي /
كشاف القناع : ج ١ ص ٢٤٥ .
- (٤) حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٢١٨ ، مالك / المدونة :
ج ١ ص ٩٤ .

واستدلوا على ذلك بالآثار التالية :

١ - روى سعيد بن كعب عن جابر بن زيد انه كره ان تصلي المرأة وهي منتقبه .

٢ - روى حفص عن ليث عن طاووس انه كره ان تصلي المرأة وهي منتقبه .

وكذلك روى اشعث عن الحسن مثل ذلك (١)

(١) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٣٤٨ .

انكشاف بعض اعضاء المرأة في الصلاة :

اذا انكشف من المرأة شي * سوى الوجه والكفين في الصلاة ،
كما لو انكشف شي * من صدرها عمدا ، او جهلا ، او نسيانا ، أو ظهر
قدم - عند من قال أنه عورة - وساق ونهيد ورأس وذراع . . الخ
أعادت ، اذا كان المنكشف كثيرا .
وبه قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والحنابلة (٣) .

استدلوا بما يلي :

(١) ماروى محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة عن النسي
صلى الله عليه وسلم انه قال : (لا تقبل صلاة حائض (٤) ،
الا بخمار) (٥)

- (١) الحنفية وعبارتهم : " قليل الانكشاف يفوق عندنا والكثير مفسد " . هـ
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٥ ، ابن الهمام /
فتح القدير : ج ١ ص ١٨٢ .
(٢) عليش / شرح منح الجليل : ج ١ ص ١٣٣ ، مالك / المدونة :
ج ١ ص ٩٤ ، شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٩٩ - ٥٠٠ ،
الخرشي / ج ١ ص ٣٤٧ . المالكية هم الذين عموا صراحة هنا .
(٣) ابن قدامة / المصني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ، ابن مفلح /
المبدع / ج ١ ص ٣٦٦ .
(٤) المراد بالحائض من بلغت سن المهيض لا من هي ملابسة للحيض فانها
ممنوعة من الصلاة .
(٥) رواه الحاكم ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم / واعلمه
الحاكم بالارسال ، المستدرك على الصحيحين : ج ١ ص ٢٥١ ،
نيل الاوطار : ج ٢ ص ٥٥ .

يفهم من هذا الحديث انه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الخمار (١) .

أما اذا كان المنكشف يسيرا فلا اعادة طيها (٢) ،

لأنه يشق التحرز من اليسير فعفى عنه ،

ولأن ثياب الفقراء لا تخلوا من خرق فلذلك عفى عن اليسير (٣) .

وقال الخرقي (٤) من الجنابة : اذا انكشف من المرأة الحرة

شيء سوى وجهها وكفيها اعادت .

وهو يدل على أن الصلاة تبطل بالانكشاف الفاحش واليسير ،

لكن قال الاصحاب : يمكن حمل ذلك على الكثير لأنه كما قلنا ان اليسير

يشق التحرز عنه (٥) .

(١) الصنعاني / سبل السلام : ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ،

ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي / كشف

القناع : ج ١ ص ٢٤٥ ، ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٦

ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٨٢ ، ابن نجيم /

البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٥ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) هو : عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي ابو القاسم ، فقيه

حنفي من اهل بغداد ، نسبة الى بيع الخرق . توفي بدمشق

سنة ٣٣٤ هـ - ٩٤٥ م . له تصانيف احترقت وبقي منها

المختصر .

انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٥ ص ٤٤ .

(٥) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ .

ولما روى ابو قلابه عن عمرو بن سلمه قال : لما كانت وقعة أهمل
الفتح بادر كل قوم باسلامهم ويدر أبي قومي باسلامهم ، فلما قدم قال :
جئتكم والله من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا ، فقال : صلوا صلاة
كذا في حين كذا ، وصلوا كذا في حين كذا ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن
أحدكم وليؤمكم اكثركم قرآنا ، فنظروا فلم يكن احد اكثر قرآنا مني ، لسا
كنت اتلقى من الركبان ، فقد موني بين ايديهم وانا ابن ست او سبع
سنين وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقلصت عني فقال : امرأة سي
الحي الا تخطوا عنا است قارئكم فاشتروا ، فقطعوا لي قميصا فما فرحت
بشيء فرحي بذلك القميص (١)

وقالوا : هذا يدل على العفو في انكشاف اليسير ، لأن
ذلك انتشر ولم يبلخنا انكاره من الرسول صلى الله عليه وسلم .

(١) رواه البخارى ، وهو جزء من حديث ورد في كتاب المغازى ،

الحد الفاصل بين اليسير والكثير :

اختلف الحنفية في الحد الفاصل بين اليسير والكثير :

١ - قال الامام ابو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن (١) :

الربيع كثير ومادونه قليل فالربيع يحكي الكمال الا ترى ان المسح
بربع الرأس كالمسح بجميعة .

٢ - قال ابو يوسف (٢) : مادون النصف قليل ، لأن الشمسي

انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منه ان هما من اسماء
المقابلة .

فاذا صلت المرأة وربيع سابقها او ثلثه مكشوف تميد صلاتها عند

أبي حنيفة ومحمد بن الحسن .

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد بن موالي بن شيان امام في الفقه
والأصول ، وهو الذي نشر علم ابي حنيفة ، اصله من قرية هوستة
في غوطة دمشق ، ولد بواسط سنة ١٣١ هـ - ٧٤٨ م نشأ بالكوفة
وانتقل الى بغداد ، ولاء الرشيد القضاء بالرقعة ثم عزله ، وصات
بالرى سنة ١٨٩ هـ - ٨٠٤ م ، ونعته الخطيب البغدادي بامام
اهل الرأي ، له كتب كثيرة منها : الجامع الكبير ، الجامع الصغير
السير ، وغيرها . انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام :
ج ٦ ص ٨٠ .

(٢) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري الكوفي البغدادي ، صاحب
الامام ابي حنيفة وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه ، كان فقيها علامة ،
من حفاظ الحديث ، ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ - ٧٣٦ م ، لزم
ابا حنيفة فخلب عليه الرأي ، ولي القضاء ببغداد ايام المهدي
والهادي والرشيد ، ومات في خلافته ببغداد سنة ١٨٢ هـ ٧٩٨ م
وهو على القضاء وهو اول من دعي قاضي القضاة ، واول من وضع الكتب
في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة ، له كتب منها الخراج وغيرها ،
انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٨ ص ١٩٣ .

اما هند ابى يوسف لا يعتبر ، لان مادون النصف عنده قليل (١)

اما الحنابلة قالوا :

اليسير هو الذى لا يفحش في النظر عرفا (٢) .

ما يطلب منها ان تصلي به :

يستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أثواب :

- ١ - درع : وهو قميص تغطي به البدن وقد مياها .
 - ٢ - خمار : تغطي به رأسها وعنقها وتديره تحت حلقها .
 - ٣ - جلباب (٣) : ملحفة تلتحف به من فوق الدرع يستير الثياب .
- وبهذا قال الحنفية (٤) والشافعية (٥) والحنابلة (٦) .

-
- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٨٢ ، ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٥ ، الزيلعي / تبين الحقائق : ج ١ ص ٩٦ ، السرغسي / المبسوط : ج ١ ص ١٩٧ .
 - (٢) البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٥ ، ابن قدامة / المقنع وحاشيته : ج ١ ص ١١٦ . ويختلف الفحش بحسب المنكشاف فيفحش من السواة مالا يفحش من غيرها .
 - (٣) هو قميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة ، او ما تغطي به ثيابها من فوق كالمحفة ، الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ١ ص ٤٧ ، فصل الجيم باب الباء .
 - (٤) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٥٩ .
 - (٥) النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٧١ ، ١٧٢ .
 - (٦) ابن قدامة / المظني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ، ابن مفلح / البعدع : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٥ .

وروى عن عمرو ابنه وعائشة وعبيد وعطاء ،
وقال الشافعية (١) ، والحنابلة (٢) يستحب لها ان تجافى
جلبها راكعة ساجدة لثلاث يصف ثيابها فتبين عجيزتها (٣) ومواضع
عورتها .

وقد دل على ذلك عدة احاديث وآثار منها :

- ١ - ماروى عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : اذا صلت
المرأة فلتصل في ثيابها كلها الدرع والخمار والملحقة (٤)
- ٢ - ماروى ابو هلال عن ابن سيرين قال : كان يستحب ان تصلي
المرأة في ثلاثة اثواب في الدرع والخمار والحقو* (٥)
- عن ابي هريرة قال : قال عمر تصلي المرأة في ثلاثة اثواب (٦)

-
- (١) النووى / المجموع : ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢ .
 - (٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ،
ابن مفلح / البدر : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي / كشف القناع :
ج ١ ص ٢٤٥ .
 - (٣) مؤخرتها ، انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث :
ج ٣ ص ٧٨ ، باب الصين مع الجيم .
 - (٤) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٢٢٥ .
 - (٥) الحقو : هو الازار حيث كانت الانصار تطلق على الازار الحقو ،
انظر : الفيروز آبادى / القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣١٩ ،
باب الواو ، فصل الحاء .
 - (٦) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

مايجزى* الحرة في الصلاة :

يجزئها مايسترها الستر الواجب ، من غير اعتبار للعدد ،
فيجب ان يكون الساتر كثيفاً ، فان ظهر ماتحته فهو كالمدم ، وان
وصف بكرة (١) .

ويعدل لذلك :

- ١ - حديث ام سلمة المتقدم ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتصلي المرأة في درع وخمار وليس عليها ازار ؟ قال :
انذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها (٢)
٢ - ماروى عبيد الله الخولاني عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
انها صلت في درع وخمار (٣)

- (١) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٦٩ ، ابن عبد البر/
الكافي : ج ١ ص ٢٣٨ ، الشيخ نظام / الفتاوى الهندية :
ج ١ ص ٥٩٠ ، ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٦ ،
ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٦ ، البهوتي / كشف
القناع : ج ١ ص ٢٤٥ ، ابن قدامة / المختار مع الشرح
الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ .
(٢) سبق تخرجه في ص (٧٧) .
(٣) رواه ابن ابي شيبه في مصنفه : ج ٢ ص ٢٢٥ ، رواه مالك في
الموطأ . لفظ مالك : (روى عن ميمونة انها كانت تصلي في
الدرع والخمار وليس عليها ازار)
ابن الأثير / جامع الاصول : ج ٦ ص ٣٠٦ ، موطأ مالك /
(بهامش المتنقى شرح الموطأ للبايجي / ج ١ ص ٢٥٢ .

وعن مالك بن انس بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

- رضي الله عنها - كانت تصلي في الدرع والخمار* (١)

٣ - وقال عكرمة : لو وارت جسدها في ثوب لأجزئها (٢) .

٤ - روى ابو اليان قال : اخبرنا شعيب عن الزهري قال : اخبرني

عروة ان عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلني

الفجر فيشهد معه نساء المؤمنات متلفعات في مروطهن (٣) ،

ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفهن احد* (٤)

فكل هذا يدل على ان المرأة اذا صلت في ثوب واحد بالالتفاف

جازت صلاتها لان المعتبر ما يحصل به الاستردون العدد .

(١) رواه مالك في موطأه بهامش المنتقى : ج ١ ص ٢٥١ .

(٢) رواه البخاري / عمدة القاري : ج ٤ ص ٨٩ ، ارشاد الساري

ج ١ ص ٤٠٠ ، ط / السادسة سنة ١٣٠٤ هـ .

(٣) مروط : جمع مرط بكسر الميم ، قال القزاز : المرط : ملحفة

يتزربها ، والجمع : امراط ، ومروط ، وقيل : هي الثوب

الأخضر ، وعن خليل هي اكسية معلمه .

وقال عبد الملك في شرح الموطأ هو كساء صوف رقيق كن النساء

في ذلك الزمان يتزرن ويتلفعن به ، وربما من الخز او غيره ،

ابن الأثير / النهاية في غريب الحديث : ج ٤ ص ٦٦ - باب الميم

مع الراء ، ط / الاولى .

(٤) رواه البخاري / عمدة القاري : ج ٤ ص ٨٩ ، ارشاد الساري :

ج ١ ص ٤٠٠ .

عورة الأمة :

للعلماء في عورة الأمة ثلاثة أقوال :

القول الأول :

عورة الأمة ما بين سرتها وركبتيها .
ولو كانت الأمة مدبرة او مكاتبه

وبهذا قال الحنفية (١) ، وبه قال مالك (٢) في رواية
والشافعية (٣) في القول الصحيح ، والحنابلة (٤) في رواية وهو
الذي عليه المذهب .

-
- (١) الحنفية قالوا : عورة الأمة في الصلاة ماتحت السرة الى ماتحت
الركبة وظهرها عورة وجنبها تبع البطن والوجه ان
ما يلي البطن تبع له ، وما يلي الظهر تبع له . أ . هـ
حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٤٠٥ ، السرخسي / المبسوط :
ج ١ ص ٢١٢ ، الشيخ نظام / الفتاوى الهندية :
ج ١ ص ٥٨ ، ابن نجم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٧ ،
الدر المختار : ج ١ ص ٣٠ .
- (٢) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٣٨ .
- (٣) الخطيب / مضي المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، حاشية قليوبي
وعصيره : ج ١ ص ١٧٧ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٥-٦
التنوير / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، التنوير / المجموع :
ج ٣ ص ١٦٩ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٣٧ .
- (٤) المرادوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٤٩ .

استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

- ١ - روى ميمر عن قتادة عن انس ان عمر ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة ، وقال : اكشفي رأسك ولا تشبهي بالحرائر (١) .
 - ٢ - روى عن الشعبي قال : سأله ابو هريرة كيف تصلي الأمة ؟ قال : تصلي كما تخرج (٢)
 - ٣ - قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لأمة متقنعة القي عنك الخمار يادفار أتشبهين بالحرائر . (٣)
 - ٤ - روى نافع ان صفية بنت ابي عبيد حدثته قالت : خرجت امرأة مختمة فقال عمر رضي الله عنه : من هذه المرأة ، فقيل له : هذه جارية لفلان جل من بنية ، فأرسل الى حفصه رضي الله عنها فقال : ما حملك على ان تخمري هذه الأمة وتجليبيها وتشبهيها بالمحصنات (٤)
- فهذه الآثار المروية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره تدل دلالة واضحة على ان رأس الأمة ورقبتها وما يظهر منها حال المهنة ليس بمعورة .

-
- (١) أخرجه عبد الرزاق فسي مصنفه : ج ٣ ص ١٣٦ .
 - (٢) أخرجه ابن ابي شيبه في مصنفه : ج ٢ ص ٢٣١ .
 - (٣) رواه البيهقي في سننه : ج ٢ ص ٢٢٦ .
 - (٤) رواه البيهقي في سننه : ج ٢ ص ٢٢٧ .
- وقال البيهقي : هذه الآثار عن عمر رضي الله عنه في ذلك صحيحة . أ . ه .

القول الثاني :

ان الأمه كلها عورة الا رأسها ووجهها وكفها ،
وهذا القول في رواية عن كل من : المالكية (١) والشافعية (٢)
والحنابلة (٣) وهو قول ابي علي الطبري من الشافعية .
ووجه قولهم : أن هذا تدعو الحاجة الي كشفه وما سواه
لا تدعو الحاجة الي كشفه (٤) .

القول الثالث :

عورة الأمه : كلها عورة سوى ما ينكشف في حال خدمتها
وتصرفها كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق وبه قال الشافعية (٥)
في رواية .
وبه قال القاضي (٦) من الحنابلة في الجامع الصغير .

-
- (١) حاشية المواق على الخطاب : ج ١ ص ٤٩٨ .
(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، النووي /
روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الرطبي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٥ - ٦ ، ^{شرح خلاصة} حاشيتا قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٧٧ ،
(٣) المرادوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٤٩ .
(٤) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ .
(٥) الرطبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٦٠٥ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الخطيب / مغني المحتاج :
ج ١ ص ١٨٥ ، النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٧٤ ، شرح خلاصة
حاشيتا قليوبي وعميره / : ج ١ ص ١٧٧ .
(٦) المرادوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٥٠ .

عورة أم الولد :

للعلماء في عورة أم الولد قولان :

القول الأول :

عورة أم الولد كمورة الأمة المدبرة ، والمكاتبة ، وكسندا
المحضنة - ما بين السرة والركبة - .

وبهذا قال الحنفية (١) ، الشافعية (٢) ، الحنابلة (٣)

في رواية وهو الذي عليه المذهب .

وقد سبق بيان أدلة هذا القول (٤) وهي أدلة القول الأول في

عورة الأمة مطلقا .

قالوا : أنها وردت عامة دون تفریق بين أم الولد وغيرها .

القول الثاني :

عورة أم الولد كمورة الحرة (كلها عورة سوى وجهها وكفها) .

(١) ابن عابدين / الدر المختار : ج ١ ص ٤٠٤ .

(٢) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ .

(٣) المرادوى / الانصاف : ج ١ ص ٤٤٩ .

(٤) وردت في ص (٩١) .

وبهذا قال المالكية (١) ، والحنابلة في رواية .
اغتاره ابو بكر ، وجزم به في الافادات ، وكذا المعضة
عندهم (٢) ،

وللشافعية وجه في المعضة (٣) .
قال مالك : امهات الاولاد فلا أرى ان يصلين الا يقنعا
كما تملي الحرة بدرع يستر ظهور قديمها .
وقال ايضا : اذا صلت أم الولد بخير قناع احب الي ان تعيد
مادامت في الوقت ، ولست اراه بواجب عليها كوجوب ذلك على
الحرة (٤) .

-
- (١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٩٤ ، حاشية الدسوقي
على الشرح الكبير : ج ١ ص ٢١٥ ، الخطاب ج ١ ص ٤٤٩ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٨٢ ، حاشية
الصاوي على الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٨٢ .
(٢) المرادوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٥٣ ، ابن قدامه /
المقنع : ج ١ ص ١١٥ .
(٣) قليموي / حاشيته على شرح الجلال : ج ١ ص ١٧٢ .
(٤) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٩٤ .

رأى الظاهرية في عورة الأمة :

قال الظاهرية : ان عورة الأمة أيها كان نوعها في الصلاة كمسورة
الحرّة - كلها عورة الا وجهها وكفيها . .

قال ابن حزم : (١) وأما الفرق بين الحرّة والأمة فدين الله
تعالى واحد ، والخلقة والطبيعة واحدة ، كل نلك في الحرائر
والاماء سواء حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء فيوقف عنده (٢) هـ .

استدل الظاهرية على مذهبيهم بالأدلة التي استدل بها العلماء

في عورة الحرّة :

١ - حديث عائشة : (لا تقبل صلاة عائف الا بخمار)

٢ - حديث ام سلمة . . . الخ (٣)

- (١) هو علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم الاندلس فسي
عصره ، واحد ائمة الاسلام ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ - ٩٩٤ م .
وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة ، فزهد بها
وانصرف الى العلم والتأليف ، فكان فقيها ، حافظا ، يستنبط
الاحكام من الكتاب والسنة وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء ،
فتمالأوا على بغضه ، واجمعوا على تضليله ، وحذروا سلاطينهم
من فتنه ، ونهوا عوامهم عن الدنومنه ، فأقصته الملوك وطاردته
فرحل الى بادية لبلة من بلاد الاندلس فتوفي بها سنة ٤٥٦ هـ -
١٠٦٤ م ، اشهر مصنفاته : المحلى - الفصل في الملل
والاهواء والنحل / انظر : خير الدين الزركلي : الاعلام ج ٤ ص ٢٥٥
(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ٢١٨ .
(٣) هذه الأحاديث سبق ايرادها وتخريجها في (ص ٧٧ - ٨٢)

وقالوا : من ادعى ان هذه الأدلة يقصد بها الحرائر دون
الاماء كان كاذبا ، فلفظ المرأة ، والعائض تطلق على الأمة كما
تطلق على الحرة .

الرد على أدلة من قال : ان عورة الأمة كمورة الرجل :

قال ابن حزم : استدلوا بآثار مروية عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ولم يخف علينا ما روى عن عمر في خلاف هذا وغيره ، ولكن
لاحجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وانما تنازع السلف رضي الله عنهم وجب الرد التي ما افترض الله
تعالى الرد اليه ، من القرآن والسنة ، وليس في القرآن ولا في
السنة فرق في الصلاة بين حرة ولا أمة (١) .

وقال ايضا :

فان قالوا : قد جاء الفرق في الحدود بين الحرة والأمة
قلنا : نعم ، وبين الحر والعبد ، فلم ساويتم بين الحر والعبد فيما
هو منهما عورة في الصلاة ، وفرقتم بين الحرة والأمة فيما هو منهما عورة
في الصلاة ؟ وقد صح الاجماع والنص على وجوب الصلاة على الأمة
كوجوبها على الحرة في جميع أحكامها ، من الطهارة والقبلة وعدد الركوع
 وغير ذلك ! فمن أين وقع لكم الفرق بينهما في العورة ؟ ! وهم أصحاب
قياس بزعمهم ! وهذا مقدار قياسهم - الذي لا شيء أسقط منه ولا أشد
تخازلا ! ! فلا النص اتبموا ولا القياس عرفوا ! ! والله تعالى أعلم (٢)

(١) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق : ج ٣ ص ٢٢٢ .

من خلال عرض هذه الأقوال ، يتبين لي :
ان الرأي الأرجح هو قول جمهور الفقهاء : (بأن عبودية
الأمّة كعبودية الرجل) ، لقوة أدلتها ولصحة الآثار المروية عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه .
أما قول الظاهرية من أن الأمّة كالحرّة فمردود بآثار عمر بن
الخطاب حيث خصمت الأدلة العامة .

الفصل الثالث

خروج النساء

للمساجد

خروج النساء الى المساجد :

يباح للنساء الخروج الى المساجد ،

وبهذا قال جمهور العلماء (١) ، والظاهرية (٢) .

استدلوا على ذلك بعدة أدلة : منها :

١ - روى ~~عبد الله بن~~ ^{سبله} نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : (لاتمنعوا اماء الله مساجد الله) (٣) .

٢ - روت السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : كان النساء يصلين

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتصرفن متلفعات بحروطهن

ماصرفن من الخلس (٤) . (٥)

-
- (١) ابن همام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٩ ، حاشية ابن عابدين :
ج ١ ص ٥٦٦ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٣٥ ، شرح
الخطاب : ج ٢ ص ١١٦ ، ١١٧ ، الدردير / الشرح الصغير :
ج ١ ص ٤٤٦ ، النووي / المجموع : ج ٤ ص ١٩٩ ، شرح الخليل
على حاشيتا قليوبي وعميره : ج ١ ص ٢٢٢ ، البهوتي / كشاف
القناع : ج ١ ص ٤٢١ ، الفروع : ج ١ ص ٥٧٨ ، ابن قدامة /
المغني : ج ٢ ص ٣٥ ، الرحيباني / مطالب اولي النهي :
ج ١ ص ٦١١ ، المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ .
- (٢) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ١٢٩ .
- (٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٧ ، رواه بهذا اللفظ
عمر بن الخطاب ، وابو يعلى ورجال الصحيح ، الهيثمي /
مجمع الزوائد : ج ٢ ص ٢٣ .
- (٤) الخلس : طلعة آخر الليل اذا اختلطت بوضوء الصباح / ابن الاثير :
النهاية في غريب الحديث : ج ٣ ص ١٨٧ ، باب الصين مع اللام .
- (٥) رواه البخاري / ارشاد الساري : ج ٢ ص ١٥٢ .

وقد اشترط الفقهاء لغروج المرأة الى المساجد شروطا ، بعضها محل اتفاق ، وبعضها محل اختلاف .
الشروط المتفق عليها من قبل الفقهاء :

- ١ - ان يخرجن الى المساجد غير متطيبات ، فاذا تطيبت المرأة يكره خروجها الى المسجد كراهة تحريم (١) .
 - ٢ - لما روى بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا شهدت احد اكن المسجد فلا تصن طيبا) (٢) .
 - ٣ - روى يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن ابي هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ايما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة) (٣) .
 - ٤ - روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات) (٤) (٥) .
- وفي هذه الاحاديث نهي عن تطيب النساء للمساجد لما في ذلك من الفتنة .

-
- (١) البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٤٣٣ ، النووي / المجموع ج ٤ ص ١٩٩ .
 - (٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٣٢٨ .
 - (٣) رواه مسلم / المصدر السابق .
 - (٤) تاركات للطيب ، انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث : ج ١ ص ١٣٩ ، باب التاء مع الفاء .
 - (٥) رواه الامام احمد في مسنده : ج ٢ ص ٤٣٨ .
- ورواه ابو داود وابن حبان وابن خزيمة من حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة ، واتفق الشيخان عليه في الجملة الاولى ، تلخيص الحبير بهامش المجموع : ج ٥ ص ٢٥ .

الشرط الثاني :

ان يخرجن الى المساجد باذن ازواجهن او اوليائهن ، فاذا استأذنت المرأة زوجها او وليها في الخروج الى المسجد كره له منعها ، اذا لم يكن في خروجها ما يدعو الى الفتنة (١) .

ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

- ١ - روى سالم بن عبد الله بن عمر عن ^{ابيه} عبد الله بن عمر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لاتمنعوا نساءكم المساجد اذا استأذنتكم اليها) (٢)
- ٢ - روى علقمه عن بلال بن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لاتمنعوا النساء حظوظهن من المساجد اذا استأذنتنكم) (٣)

(١) النووى / المجموع : ج ٤ ص ١٩٩ ، وقال النووى : فان منعها لم يهرم عليه ، هذا مذهبنا قال البيهقي : وبه قال عامة العلماء .

(٢) رواه النسائي ، ابن الاثير الجزرى / جامع الاصول :

ج ١١ ص ٤٦٨ ، رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٧ ،

(٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٨ ، هكذا وقع نسي

اكثر الأصول (استأذنتنكم) وفي بعضها (استأذنتكم) وهذا ظاهر ، والأول صحيح ايضا . أ.هـ .

٣ - روى حفظله قال : سمعت سالما يقول : سمعت ابن عمر يقول :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اذا استأذنتكم

نساءوكم الى المساجد فأذنتوا لهن) (١)

٤ - عن سالم بن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : اذا استأذنت

احدكم امرأتك الى المسجد فلا يمنعها) (٢)

فهذه الأحاديث تدل على ان المرأة لا تخرج من بيت زوجها

الا باذنه لتوجه الامر ، اليه بالاذن .

الشرط الثالث :

ان تكون المرأة عجوزا غير حسناء لا أرب للرجال فيها .

اما ان كانت حسناء سواء كانت شابة او غير شابة فيكره لها ذلك

اذا أمنت الفتنة .

أما اذا خافت الفتنة فيحرم .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٧ ، رواه ابن ابي شيبة

في مصنفه : ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٢) رواه الاطام احمد في مسنده : ج ٢ ص ٩ .

قالتوا :

لان الحسناء والشابة اكثر تعرضا للفتنة وأذى الفساق
فيكون حضورها مثلثة الافتتان .

فقطعا لذلك الأولى منهما (١) .

الشروط التي انفرد بها بعض الفقهاء :

١ - اشتراط الخروج ليلا :

فتخرج المرأة الى المسجد ليلا للأمن من الفتنة .

وبهذا قال الامام ابو حنيفة - رحمه الله - قال :

لابأس للجوز ان تخرج في الفجر والمغرب والعشاء (٢) .

لان الفساق ينتشرون عادة في الظهر والعصر ، وربما يقح

من صدقت رغبته في النساء في الفتنة بسببهن او يقمن هن في

الفتنة لبقاء رغبتهن في الرجال وان كبرن ، اما في الفجر

والعشاء فثائمون ، وفي المغرب بالطعام مشغولون ، وايضا الجو

يكون مظلماً والظلمة تحول بينهن وبين نظر الرجال (٣) .

- (١) انظر في هذه الشروط : ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٩ ،
الحصكفي / الدر المختار : ج ١ ص ٥٦٦ ، عاشية الدسوقي /
ج ١ ص ٣٣٦ ، شرح الخطاب : ج ٢ ص ١١٦ ، ١١٧ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٤٦ ، الرملي / نهاية
المحتاج : ج ٢ ص ١٣٦ ، الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٢٣٠ ،
النووي / المجموع : ج ٤ ص ١٩٩ ، الرحيباني / مطالب اولسى
النهي : ج ١ ص ٦١١ ، المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ ،
المهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ٤٤١ ، ابن حزم / المحلى ج ٣ ص ١٢٩
- (٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٩ .
- (٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٥ .

ودليلهم على ذلك :

- ١ - ماروى هنظلة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما ،
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اذا استأذنتكم نساءكم
بالليل الى المسجد فأذنوا لهن) (١)
- ٢ - ماروى مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (لاتنعموا النساء من الخروج الى المساجد بالليل) (٢)
فهذان يدلان دلالة صريحة على جواز خروج النساء الى المسجد
بالليل اذا أمن منهن وعليهن من الفساد ، والله تعالى أعلم .

لكن أقول :

ان التخصيص الوارد هنا - خروجهن في الليل - لا يدل على
منع خروجهن في سائر الأوقات ، بل يؤذن لهن اذا أمن من الفساد ،
وذلك هو الأغلب في ذلك الزمان ، بخلاف زماننا هذا لظلمة الفساد
والمفسدين في سائر الأوقات .

قال في العناية شرح الهداية :

والفتوى اليوم عند الحنفية - على كراهة حضورهن الصلاة كلها للجمهور
الفساد في هذا الزمان .

وقال : وقد يقال :-

ان هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام ، فانهم
نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا ، واما المجوز فلها حضور الجماعة ، عند الامام ،
الا في الظهر والعصر والجمعة .

(١) رواه البخارى في صحيحه ، انظر : صحيح البخارى مع ارشاد

السارى : ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٣٢٧ .

وعند المتأخرين مطلقا .

فالافتاء بمنسج المجائز في الكل مخالف للكل فالاعتماد على

مذهب الامام . أ . هـ (١)

افضلية صلاتها في بيتها :

صلاتها في بيتها أفضل وخير لها من الخروج الى المساجد ،

وبهذا قال : الحنفية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) .

ودليلهم على ذلك :

١ - ماروي ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تمنعوا

نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن) (٥)

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٩ ، ابن نجيم /

البحر الرائق : ج ١ ص ٣٨٠ ، الحصكفي / الدر المختار :

ج ١ ص ٥٦٦ .

(٢) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٨٠ .

(٣) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ١٣٥ ، الخطيب /

مغني المحتاج : ج ١ ص ٢٣٠ ، النووي / المجموع :

ج ٤ ص ١٨٩ .

(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٥ ،

الرهيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦١١ ،

البهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ٤٣٤ .

(٥) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ١ ص ٢٦٧ ،

باب في خروج النساء الى المسجد ، يرواه الامام احمد /

الشوكاني : نيل الاوطار : ج ٣ ص ١٦٠ .

٢ - وما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في حجرتها أفضل من صلاتها في دارها ، وصلاتها في دارها أفضل من صلاتها فيما سواه) (١)

٣ - وما روى داود بن قيس عن عبد الله بن سويد الانصاري عن ام حميد (امرأة ابي حميد الساعدي) أنها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله : اني احب الصلاة معك ، قال : قد علمت انك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك بمسجدي ، قال : فأمرت فبني لها مسجد في أقصى شيء في بيتها وأظلمه ، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل (٢) .

فهذه الأحاديث تدل على افضلية صلاة المرأة في بيتها للستر ، وللأمن من الفتنة .

(١) رواه الطبراني في الكبير / الهيثمي / مجمع الزوائد :

ج ١ ص ٣٤ .

(٢) رواه الامام احمد في مسنده : ج ٦ ص ٣٧١ ،

وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، غير عبد الله بن سويد

الانصاري وثقه ابن حبان ، مجمع الزوائد : ج ٢ ص ٣٤ .

رأى الظاهرية في صلاة المرأة في بيتها :

قالت الظاهرية : صلاة المرأة في المسجد افضل لها من
صلاتها في بيتها .

وقد أيد ابن حزم وجهتهم بقوله :

لو كانت صلاتهن في بيوتهن افضل لما تركهن رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتمنين بتصب لا يجدى عليهن زيادة فضل او يهبطهن من
الفضل .

وهذا ليس نصحا وهو عليه السلام يقول : (الدين النصيحة) (١)

او حاشا عليه السلام من ذلك ، بل هو أنصح الخلق لأمته ولو كان ذلك
لما افترض عليه السلام ان لا يمنعهن ، ولما أمرهن بالخروج تفلات ،
وأقل هذا ان يكون امر ندب (٢) . أ . هـ

لكن اقول : ان صلاة المرأة في بيتها افضل لها لأنه استر لهما
وللأمن من الفتنة ولما عليه النساء في زماننا من التبج والبهد عن التمسك
بتماليم الدين الاسلامي ولكثرة الفساد والمفسدين - والله أعلم - .

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٧٤ باب بيان ان الدين
النصيحة .

(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٢ ص ١٣٢ .

الباب الثاني

أعذار النساء في الصلاة
ويحتوي على فصلين

الفصل الأول :

الحائض والنفساء

الفصل الثاني :

صلاة المستحاضة

تمهيد

كان الكلام في الباب السابق في الآذان والاقامة للمرأة واجابتهما ، وفي عورتها وخروجها للمساجد .
أما هذا الباب فيبحث في اعدار النساء في الصلاة فقبيل بيان الحكم فيها نعرفها :

فالدماء التي تخرج من المرأة ثلاثة أنواع :

- ١ - هيض .
- ٢ - نفاس .
- ٣ - استحاضة .

أولا - الحيض :

تعريفه لغة : السيلان ،

يقال : حاضت المرأة تعويضاً ^مهيضاً ومحيضاً فهي

حائض ، اذا سال دمها ، جمعتها
هيض ، وهوائض .

ومنه الحوض لان الماء يسيل اليه .

وتحيضت ^تقصدت ايام هيضها من الصلاة (١)

(١) انظر : الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣٢٩ ،

باب الضاد . فصل الحاء . ، الجوهرى / الصحاح :

ج ٣ ص ١٠٧٣ - ١٠٧٤ ، باب الضاد . فصل الحاء .

شرعا :

دم طبيعة وجبلة يخرج من قصر رحم المرأة اذا بلغت مع
الصحة ، من غير سبب ولادة ، في وقت معلوم ،
ويقدر معلوم (١) .

ثانيا - النفاس :

تعريفه لخصه :

النفس الروح وقيل الدم .

ومنه النفاس بالكسر ولادة المرأة ، فاذا وضعت فهي نفساء .
جمعها : نفاس ، ونفاوات (٢)

شرعا :

الدم الخارج من الرحم بسبب الولادة (٣) .

- (١) هذا هو تعريفه عند الفقهاء الا ريحة وان اختلفت عبارتهم ،
قال الدردير في الشرح الصغير ، الحيض : (هو دم
او صفرة او كدره خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة) .
انظر : الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٩ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٠٧ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٠٤ ،
البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٧٦ .
- (٢) انظر / الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٢ ص ٢٥٥ ،
باب السين ، فصل النون . الجوهرى / الصحاح : ج ٢ ،
ص ٩٨١ - ٩٨٢ ، باب السين ، فصل النون .
- (٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٤١ ، الدردير /
الشرح الصغير : ج ١ ص ٢١٦ ، الرملي / نهاية المحتاج :
ج ١ ص ٣٠٥ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٧٧ .

ثالثا - الاستحاضة :

تعريفها شرعا :

دم طلة يسيل من عرق فمه في ادنى الرحم يسمى العاذل (١)

فالحيض أمر كتبه الله سبحانه وتعالى على بنات آدم ، ففي زمنه ،
وزمن النفاس ، يحرم على المرأة اداء العبادات ، كالصلاة ، والصوم
والسجود ونحوه ، فاذا ظهرت لاتوءمر بقضاء الصلاة شفقة ورفقا بها
لان الصلاة تتكرر في اليوم بخلاف الصوم فانها تقضي ما فطرته فسي
زمنها .

وفي هذا تظهر سماحة الاسلام ويسره وسهولته ان لوقضت
الصلاة الفائتة بعد زمن الحيض وانقطاع الدم لتعبت من تراكم الاوقات
وفي ذلك مشقة عليها .

اما الصوم فهو شهر واحد في العام وفي امكانها ان تقضي الايام
التي افطرتها في وقت الحيض والنفاس ، في ايام الظهر ، دون
مشقة .

(١) الرملبي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٠٤ ،

الجهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ١٧٧ .

الفصل الأول

الحائض والنفساء

حكم صلاة الحائض والنفساء :

اجمع اهل العلم على أنه يحرم على الحائض والنفساء في زمن الحيض والنفساء الصلاة ولا تؤمر بقضائها اذا طهرت (١) ولم يخالف في ذلك الا نفة من الخوارج لا يعتد بخلافهم كما سنرى .

ونورد بعض الأدلة على ذلك ، وان كان الموضوع اظهر من ان يستدل عليه ، منها :

١ - روى ابو قلابه عن معاذ ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها فقالت : أتقضي احدانا الصلاة أيام حيضها ؟ فقالت عائشة أحورية أنت (٢) ؟ قد كانت احدانا تحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لاتؤمر بقضاءه (٣)

- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١١٤ ، ابن عابدين / رد المحتار : ج ١ ص ٢٩٠ ، ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٠٣ ، المواق / التاج الاكليل بهامش شرح الخطاب : ج ١ ص ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٥ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ج ١ ص ١٧٢ ، مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٤٩ ، ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٥٥ ، الخرشبي : ج ١ ص ٢٠٧ ، النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ١٣٥ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٠٩ - ٣١١ ، ابن مطح / المبدع : ج ١ ص ٢٥٩ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣١٨ .
- (٢) نسبة الى حرورا ، وهي قرية بقرب الكوفة ، قال السمعاني : هو موضع على ميلين من الكوفة كان اول اجتماع الخوارج به ، قال الهروي : تماقدوا في هذه القرية فنسبوا اليها ، فمضى قول عائشة رضي الله عنها : ان طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيض . ه . حاشية صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٥
- (٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٥ .

٢ - عن معاذة بنت عبد الله الحدوية قالت : سألت عائشة فقلت ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : احرورية انت ؟ قالت : لست بحرورية ولكني اسأل قالت : كان يصينا ذلك فنوءم بقضاء الصوم ولا نوءم بقضاء الصلاة (١)

٣ - عن الأزدية - وهي مه - قالت : حججت فدخلت على ام سلمة فقالت : يا أم المؤمنين ، ان سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض ! فقالت : لا يقضين ، كانت المرأة ممن نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس اربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس (٢) .

فتدل هذه الأحاديث على عدم اداء الصلاة في زمن الحيض ، وعدم قضائها بعد الظهر ، فاستفهام السيدة عائشة رضي الله عنها في الحديث الاول والثاني استفهام انكار ، اي هذه الطريقة طريقة الحرورية وبئست هذه الطريقة (٣) .

— لان في قضاء الصلاة هرجا ومشقة لتكررها (٤)

-
- (١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٥ .
(٢) رواه ابو داود / الحافظ المنذرى / مختصر سنن ابي داود : ج ١ ص ١٩٦ ، باب ما جاء في وقت النفاس .
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٧ .
(٤) ابن عابدين / رد المحتار : ج ١ ص ٢٦٨ ، الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ١٠٩ ، النووي / المجموع : ج ٢ ص ٣٥١ .

- ان الشارع امر بالترك ومثروكه لا يجب فعله فلا يجب
قضاؤه (١)

- وكما ذكرنا انعقد الاجماع على ذلك ، ولم يخالف فيه سوى
طائفة من الخوارج لا يعتمد بقولهم (٢) .

قال ابن نجيم (٣) في البحر الرائق نقلا عن القدوري :
الحيض يسقط فأفاد ظاهرا عدم تعلق اصل الوجوب بها وهذا لأن
تعلقه يستتبع فائدته وهي اما الاداء واما القضاء ، والأول متوقف
لقيام الحدث مع الجزع عن رفعه .

والثاني : كذلك فضلا منه تعالى دفعا للحرج السالئ
بالزام القضاء لتضاعف الواجبات خصوصا فيمن عادت بها اكثره فانتفى
الوجوب لانتفاء فائدته لا لعدم اهليتها للخطاب ، ولذا تعلق بها
خطاب الصوم لعدم الحرج (٤) .

-
- (١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣١١ .
(٢) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٥ ، الخطيب / مغني
المحتاج : ج ١ ص ١٠٩ .
(٣) زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم ، فقيه حنفي
مصرى ، توفي سنة ٩٧٠ هـ - ١٥٦٣ م ، له تصانيف
منها : الاشباه والنظائر ، البحر الرائق شرح كنز
الدقائق ، انظر : غير الدين الزركلي / الاعلام :
ج ٣ ص ٦٤ .
(٤) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٠٣ .

قالت طائفة من الخوارج أنه يجب على الحائض قضاء الصلاة
إذا ظهرت (١) .

استدلوا على ذلك بما يلي :

١ - ان عدم الأمر لا يستلزم عدم وجوب القضاء .

٢ - الاكتفاء بأدلة القضاء (٢) .

مثل حديث : انس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : (اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها ، فليصلها اذا

ذكرها ، فان الله يقول : * أم الصلاة لذكرى * (٣))

رد عامة المسلمين على الخوارج :

ان قولكم هذا باطل لأن عدم القضاء نص عليه في الحديث

الصحيح المروي عن معاذة أنها سألت عائشة فقالت : ما بال الحائض

تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قالت : لست

بحرورية ولكني أسأل ، قالت : كان يصيبنا ذلك مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (٤) ،

أما قولكم الاكتفاء بأدلة القضاء كالحديث السابق اين هو ومن

حل النزاع ، وان اردتم حديثا غيره فما هو ؟

(١) ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ٣٤ .

الشوكاني / نيل الأوطار : ج ١ ص ٣٥٤ .

(٢) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ١ ص ٣٥٤ .

(٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٤٧٧ .

(٤) سبق تخريجه في ص (١١٤) .

والخوارج لا يستحقون المطاولة ولا سيما في مثل هذه المقالسة

الخارقة للاجماع الساقطة عند جميع المسلمين (١)

(١) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ١ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

الفصل الثاني

مقالة المستحاضة

صلاة المستحاضة :

دم الاستحاضة كالرغاف الدائم لا يمنع الصلاة ،
وبهذا قال جمهور أهل العلم (١) .

استمدلوا على ذلك بأدلة من السنة :

منها :

١ - ما حدث به هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : اني امرأة استحاض فلا اطهر أفادع الصلاة ؟ فقال : (لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي) (٢)

- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١١٦ ، ابن عابدين /
حاشيته رد المحتار : ج ١ ص ٢٩٨ ، المواق / التاج الاكليل
بهاشم شرح الخطاب : ج ١ ص ٣٢٠ ، ابن عبد البر /
الكافي : ج ١ ص ١٨٦ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢١٠
مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٤٩ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ١ ص ١٣٧ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ١٨٤ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣١٥ ، حاشيتا قليوبي وعميرة
ج ١ ص ١٠١ ، الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ١١١ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٢٩٠ ، البهوتي / كشاف
القناع : ج ١ ص ١٨٧ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح
الكبير : ج ١ ص ٣٥٨ .
(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٢ .

٢ - روى عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها
قالت : ان أم حسيبة بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن
ابن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم فقال لها :
(امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم افترسي) فكانت تست
تغتسل عند كل صلاة (١)

فالرسول صلى الله عليه وسلم امرهما ، بالصلاة مع استمرار
الدم ، بعد انقضاء مدة الحيض .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٣ .

كيف تتطهر المستحاضة للصلاة :

اختلف العلماء في هذه المسألة فذهبوا الى الاقوال التالية :

القول الأول :

يجب على المستحاضة الغسل عند انقضاء مدة الحيض فقط ،
وبهذا قال جمهور العلماء (١) .

لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم لفاطمة بنت
ابي حبيش : (لانما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا اقبلت الحيضة
فدعي الصلاة ، واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي) (٢)

وجه الدلالة :

ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل مرة واحدة فقط عند
انقضاء مدة الحيض ، وبعد ذلك تتوضأ للصلاة .

- (١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٤١ / ابن نجيم /
البحر الرائق : ج ١ ص ٢٢٦ ، ابن رشد / بداية المجتهد :
ج ١ ص ٥٤ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٩ ،
حاشية الباجوري : ج ١ ص ١٨٤ ، الخطيب / مني المحتاج :
ج ١ ص ١١١ ، النووي / المجموع : ج ٢ ص ٥٣٦ ،
الرحمباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٢٦٤ ،
البهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ١٩٤ .
- (٢) سبق تخريجه في (ص ١١٩)

كيف تتوضأ المستحاضة للصلاة ؟

اختلفوا في ذلك على النحو التالي :

الحنفية قالوا : ان المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة فتصلي بذلك الوضوء في الوقت ماشاءت من الفرائض والنوافل (١)

استدل الحنفية بما يلي :

١ - روى حبيب عن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا اطهر افأدع الصلاة ؟ قال : لا انا ذلك عرق وليس بالحیضة ، اجتنبی الصلاة ايام حیضك ثم اغتسلي وتوضأى لكل صلاة وان قطر الدم على الحصير (٢)

- (١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٤١ ،
الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٤٤ ،
السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ١٧ ،
رد المحتار / ابن عابدين : ج ١ ص ٣٠٦ ،
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٢٦ ،
ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٢٥ .
- (٢) رواه البيهقي قال : رواه جماعة من الرواة عن الاعمش ، وجماعة اوقفوه على عائشة رضي الله عنها ، وقال ابن التركماني في الجوهر النقي ان الجماعة الذين رووه عن الاعمش اكثرهم ائمة كبار . أ. ه .
الجوهر النقي بهامش سنن البيهقي : ج ١ ص ٣٤٥ .
وزعم سفيان الثوري ان ابن حبيب بن ابي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً . سنن البيهقي : ج ١ ص ٣٤٥ .

قالوا : ان قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة : (توضئي لكل صلاة محمول على ان اللام للوقت (١)) توضئي وقت كل صلاة) .
٢ - حديث : (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة) (٢)

رأى المالكية :

أ - استحباب الوضوء لكل صلاة واجبه :

قال الامام مالك : يستحب للمستحاضة ان تتوضأ لكل صلاة واجبة (٣) ، وهو مروى عن عكرمة وربيعة (٤) .
لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت ابي حميش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا اطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال : (لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة ، فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، واذا أدبرت فاغسلي عنك السدم وصلي) (٥)

في هذا الحديث لم يأمرها صلى الله عليه وسلم بالوضوء وانما امرها بالنسل عند انقضاء الحيض فقط .

- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٢٦ .
(٢) رواه سبط بن الجوزي : (لم اعثر على تخريج لهذا الحديث فيما بين يدي من كتب) .
(٣) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٥٦ ، ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ٥٥ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٩ .
(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٥٩ .
(٥) سبق تخريجه في ص (١١٩)

ولقد رد الجمهور استدلال المالكية بهذا الحديث بقولهم :
ان استدلالكم بهذا الحديث على عدم وجوب الوضوء لكل صلاة
مردود برواية اخرى للحديث ورد فيها : " ثم توضع لكل صلاة حتى
يجي ذلك الوقت " (١)

قال المالكية : هذا مردود بما ورد لان هذه الزيادة من كلام
عروة ، موقوفا عليه .

اجابوا عليهم بقولهم : لو كان كلام عروة لقال : " ثم تتوضأ "
بصيغة الاخبار ، فلما اتى به بصيغة الأمر شاكله الأمر الذي فسي
المرفوع (٢) .

ب - وجوب الوضوء لكل صلاة :

وهو قول بعض فقهاء المدينة (٣)

لما روى عدى بن ثابت عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال في المستحاضة : (تدع الصلاة ايام اقراءها التي كانت
تحيض فيها ، ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة ، وتصوم وتصلي) (٤)

(١) رواه الترمذى / جامع الترمذى مع شرحه تحفة الاحوذى :

ج ١ ص ٣٩١ .

(٢) حاشية بغية اللمعي مع نصب الراية : ج ١ ص ٢٠٣ .

(٣) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٩ .

(٤) رواه الترمذى وقال المباركفورى في تحفة الاحوذى : ضعيف لكن

له شواهد تقويه / جامع الترمذى مع شرحه تحفة الاحوذى :

ج ١ ص ٣٩٣ .

مذهب الشافعية :

يجب الوضوء على المستحاضة لكل فرض ولو مندورا (١) ،
ولها ان تصلي ماشاءت من النوافل بهذا الوضوء ، لأن النوافل تكثر فلو
الزمنها أن تتوضأ لكل نافلة شق عليها (٢) وبهذا قال الحنابلة
في رواية (٣) .

الأدلة :

استدلوا بالأدلة من السنة ومن المحقول :

أولا - من السنة :

حديث فاطمة بنت ابي هيبش المتقدم حيث قال فيه :

(توضئي لكل صلاة) (٤)

ان قوله صلى الله عليه وسلم : (توضئي لكل صلاة) صريح فسي

أنها تتوضأ لكل صلاة لا لكل وقت فرض .

-
- (١) الخطيب / مضي المحتاج : ج ١ ص ١١٢ ، النووي /
المجموع : ج ٢ ص ٥٣٥ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ١٨٤ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣١٨ ، حاشية الجلالين :
ج ١ ص ١٠١ .
- (٢) النووي / المجموع : ج ٢ ص ٥٣٥ .
- (٣) المرادوي / الانصاف : ج ١ ص ٣٢٩ .
- (٤) سبق تفريجه في ص (١٢٢)

ثانياً - من المحقول :

لبقاء حدثها تتوضأ لكل صلاة (١) .

رأى الحنابلة :

للحنابلة في ذلك روايتان :

الرواية الأولى :

المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ان خرج منها شي* اما اذا لم يخرج منها شي* فلا تتوضأ .

على الصحيح من المذهب وعليه جمهور الاصحاب (٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١ - حديث فاطمة بنت ابي حبيش المتقدم ، حيث قال عليه الصلاة والسلام : (توضئي لوقت كل صلاة حتى يجي* ذلك الوقت) (٣)

- (١) حاشية الباجوري / ج ١ ص ١٨٤ .
- (٢) البهوتي / شرح منتهى الارادات : ج ١ ص ١١٤-١١٥ ، البهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ١٩٤ ، الرحيباني / مطالب اولي النهي / ج ١ ص ٢٦٤ ، ابن قدامة / المغني : مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٥٩ ، المرادوي / الانصاف : ج ١ ص ٣٧٩ ، ابن قدامة / المقنع بحاشيته : ج ١ ص ٩٦ .
- (٣) سبق تخريجه في ص (١٢٤)

قالوا :

الغاية لابد ان تكون من جنس الصغيا فلو كان المعنى لكل صلاة لما كان هناك معنى لهذه الغاية فلكي يكون للغاية معنى يكون معنى الحديث : " توضئي لوقت كل صلاة حتى يجي ذلك الوقت " (١)

٢ - لأنها طهارة عذر وضرورة فتقيدت بالوقت (٢) .

الرواية الثانية :

موافقة لقول الشافعية ، لهذا سبق ايرادها مع قولهم .

القول الثاني :

انه يجب على المستحاضة الاغتسال لكل صلاة ، وهو مروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح ، وعليه عليه السلام وابن عباس (٣) رضي الله عنهم .

واستدلوا بما يلي :

١ - روى الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة انها قالت : استفتت ام حبيبة بنت جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : اني استحاض فقال : (انما ذلك عرق فافتسلي ثم صلي ، فكانت تختسل عند كل صلاة) (٤)

-
- (١) ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٥٩ .
 - (٢) البهوتي ، شرح منتهى الارادات : ج ١ ص ١١٥ ، البهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ١٩٤ .
 - (٣) النووي / المجموع : ج ٢ ص ٥٣٦ ، الشوكاني / نيل الاوطار ج ١ ص ٣٠٢ .
 - (٤) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٣ .

٢ - روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله اني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة ؟ فقال : (لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي) (١)

٣ - روى عساک عن عروة عن عائشة أنها قالت : ان أم حبيسة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدم ؟ فقالت عائشة رأيت مرنكها ملآن دما فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمكثي قدر ما كانت تحبسك حیضتك ثم اغتسلي وصلي) (٢)

فجميع هذه الاحاديث تدل على وجوب الاغتسال لكل صلاة

بالنسبة للمستحاضة .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٦٤ .

المناقشة :

وقد ناقش اصحاب القول الاول أدلة اصحاب القول الثاني

بما يلي :

١ - اما الحديث الاول الذي استدلتتم به:

قال الليث بن سعد لم يذكر ابن شهاب ان الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة بنت جحش ان تغتسل عند كل صلاة ولكنه شيء فعلته هي (١)

وقال البيهقي في سننه : وفيما اجاز لي ابو عبد الله روايته عن ابي العباس عن الربيع عن الشافعي انه قال : انما امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلّي وليس فيه انه أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولا شك ان شاء الله تعالى ان فسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها * (٢)

اما الحديث الثاني : فليس فيه ما يقتضي تكرار الغسل (٣)

الترجيح :

ما ذهب اليه الجمهور من عدم وجوب الاغتسال الا لادبار الحيضة هو الحق وهو الصواب ، لقيام الأدلة الصحيحة على ذلك ولان في القول الآخر تكليفا شاقا على هؤلاء النساء فالأوفق التخفيف والتيسير عليهن والله تعالى أعلم .

- (١) صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٣ ، البيهقي / سننه : ج ١ ص ٣٤٩
(٢) سنن البيهقي : ج ١ ص ٣٤٩ ، الشوكاني / نيل الاوطار ج ١ ص ٣٠٣
(٣) الشوكاني / نيل الاوطار : ج ١ ص ٣٠٣

الباب الثالث

كيفية صلاة المرأة

ويحتوي على ثلاثة فصول :-

الفصل الأول :

صفة صلاة المرأة.

الفصل الثاني :

إمامة المرأة وجماعتها.

الفصل الثالث :

صلاة الجمعة.

الفصل الأول

صفة صلاة

المكروءة

صفة صلاة المرأة :

المرأة كالرجل في صلاتها لشمول الخطاب لها في قوله

صلى الله عليه وسلم : (صلوا كما رأيتموني أصلي) (١)

الا أنها تختلف في الاشياء التالية :

١ - في رفع اليدين في الصلاة :

أ - ترفع يديها حذو منكبيها ، وبهذا قال الحنفية (٢) في

الراجح عندهم ، والمالكية (٣) ، والحنابلة (٤) فسي

الرواية الراجحة لديهم .

(١) رواه البخارى وهو جزء من حديث : (عن مالك قال : اتينا النبي

النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شبهه متقاربون ، فأقننا عنده

عشرين يوما وليلة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيبا رفيقا ،

فلما ظن أننا قد اشتبهيننا أهلنا ، او قد اشتقنا سألنا عن تركنا

بعدنا فأخبرنا ، قال : ارجعوا الى اهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم

ومروهم وذكر اشياء احفظها اولا احفظها وصلوا كما رأيتموني

اصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم ،

صحيح البخارى : ج ١ ص ١٥٥ .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٩٨ ، حيث فرق الحنفية

بين الرجل والمرأة في كيفية الرفع فالرجل يرفع يديه حذاء اذنيه

حتى يحاذى بابهاميه شحمتي اذنيه ويروى من الاصابع فروع اذنيه . هـ

الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٧٣ .

(٣) الدردير / الشرح الكبير بهامش الدسوقي : ج ١ ص ٢٤٧ ،

حيث لم يفرقوا بين الرجل والمرأة .

(٤) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٤٧٤ ، كذلك لم يفرقوا في كيفية

الرفع .

وقال الشافعية : المرأة ترفع يديها عند منكبها بحيث يكون رأس ابهاميها مقابل شحمة أذنيها ورأس بقية اصابعها مقابلا لأعلى أذنيها وكفاها مقابلتين لمنكبها ، وهذه الكيفية جمع بها الشافعي بين روايتي الحنفية (١) .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة والآثار والقياس ،

فالسنة :

- (١) ماروى قتيبة وابن عمر ، قالا : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن ابيه قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذى منكبيه واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع) (٢)
- يدل هذا الحديث على كيفية رفع الرسول صلى الله عليه وسلم يديه ، والمرأة مع هذا كالرجل حيث لم يرد مخصص .

(١) الرطبي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٤٤ ، كذلك الشافعية لم يفرقوا بين الرجل والمرأة في الكيفية .

(٢) رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، تحفة الاحوذى / جامع الترمذى : ج ٢ ص ٩٩ - ١٠٠ ،

ورواه البخارى بلفظ : (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند منكبها اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع .)

القسطلاني / ارشاد السارى شرح صحيح البخارى : ج ٢ ص ٧٢ .

ولقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية في الرواية الصحيحة ،
والمالكية ، والحنابلة في الرواية الصحيحة ، وفيه الشافعية على منس
ان لتحاذى المرأة بأبهاميهما شحمتي اذنيها وراحتيهما منكبيها فتوافق
بذلك الرواية الاخرى للحنفية ، وبذلك جمع بين الروایتين .

والآثار :

- ١ - ماروى الخلال باسناده عن ام الدرداء ؓ وحفصة بنت سيرين انهما
كانتا ترفعان ايديهما (١) .
- ٢ - روى اسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن زيتون قال : رأيت
ام الدرداء ؓ ترفع كفيها هكذا منكبيها حين تفتح الصلاة (٢) .
- ٣ - روى الاوزاعي عن الزهري قال : ترفع المرأة يديها هكذا
منكبيها (٣)

والقياس :

قاسوا رفع اليدين على التكبير ، فقالوا : ان من شرع في حقه
التكبير شرع في حقه الرفع (٤) .

-
- (١) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٥١٧ .
 - (٢) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ١ ص ٢٣٩ .
 - (٣) نفس المرجع السابق .
 - (٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٥١٧ .
- ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٤٧٤ .

الرواية الثانية للحنفية ، وبها قال الحسن : ان المرأة
ترفع يديها حذو أذنيها (١)

وسبق ان جمع الشافعي بين هذه الرواية وسابقتها ،
والرواية الثانية للحنابلة :

ان المرأة لا ترفع يديها عند التكبير (٢) .

ودليلهم على هذا :

بأن قاسوا الرفع على التجافي ، فقالوا : ان الرفع في معنى
التجافي فمن لا يشرع في حقه التجافي - كما سيأتي - لا يشرع فسي
حقه الرفع (٣) .

لكن أقول : ان المرأة ترفع يديها في تكبيرة الاحرام وغيرها
لأن النصوص السابقة وردت في ذلك ، ولا سيما خبر ابن عمر حيث ورد
مطلقا دون تقييد او تخصيص ، فلا تقييد الا بحقيد ، ولا تخصيص
الا بمخصص ، وليس هناك شيء من ذلك .

وأما قياس الحنابلة التكبير على التجافي ، أقول ان عدم التجافي
للرأة ورد به نص - كما سيأتي - فكيف تقيسون عدم الرفع في التكبير
على عدم التجافي .

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٩٨ .

(٢) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٤٧٤ .

ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٥١٧ .

(٣) المصدر السابق .

٢ - في الركوع والسجود : تضم المرأة بعضها الى بعض .
ففي الركوع تنحني يسيرا فلا تعتمد ولا تفرج أصابعها ، ولكن
تضم يديها ولا تجافي عضديها ، وفي السجود تنخفض وتلسق
بطنها بخصديها ، وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) .
واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة ، ومن الأثر :

-
- (١) الحنفية : ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٣٩ ،
ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢١٦ ،
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٧٤
المالكية : الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٢٥٠
علمش / منح الجليل : ج ١ ص ١٥٨ ،
ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٧٨ ،
الخرشي : ج ١ ص ٢٨٦ ،
الدردير : الشرح الصغير : ج ١ ص ٣٢٩ ،
الشافعية : النووى / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٥٩ ،
الهاجورى / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٢٩٤
الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٩٦ ،
النووى / المجموع : ج ٣ ص ٤٠٦ - ٤٠٩ ،
الحنابلة : الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٤٦٧
ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٠٣
البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٣٢٥ ،
ابن مفلح / الجعد : ج ١ ص ٤٧٣ .

فمن السنة :

- ١ - عن زيد بن أبي حبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم مال مرة على امرأتين تصليان فقال : (اذا سجدتما فضا بعض اللحم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل) (١)
- ففي هذا الحديث دلالة على مشروعية الضم للمرأة لأن المرأة مطلوب منها الستر .

ومن الأثر :

- ١ - ماروى معمر عن الحسن وقتادة قالا : اذا سجدت المرأة فانها تنضم ما استطاعت ولا تتجافى لكي لا ترفع عجزتها (٢)
- ٢ - روى معمر والثوري عن منصور عن ابراهيم قال : كانت توء مسر المرأة أن تضع ذراعها ويطتها على فخذيها اذا سجدت ، ولا تتجافى كما يتجافى الرجل لكي لا ترفع عجزتها (٣) .
- ٣ - روى المخيرة عن ابراهيم قال : اذا سجدت المرأة فلتضم فخذيها ولتضع يطنها عليهما (٤) .

- (١) رواه ابوداود في مراسيله / الجدد : ج ١ ص ٤٧٤ .
- (٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٣٧ .
- (٣) المصدر السابق : ص ١٣٨ .
- (٤) رواه ابن ابي شيبه في مصنفه : ج ١ ص ٢٣٩ .

٣ - في الجلسة للتشهد : للعلماء في ذلك قولان :

أ - القول الأول :

المرأة تتورك ، أى : تجلس على اليتها اليسرى

وتخرج رجليها من الجانب الأيمن .

وهذا قال الحنفية (١) والحنابلة على التخيير بين

هذا وبين ان تجلس متربحة ، لكن قالوا : جلسة التورك أفضل من

التربحة (٢) .

ودليلهم من الأثر ومن المعقول :

أولا - من الأثر :

عن محمر عن قتاده قال : جلوس المرأة بين السجديتين

متوركة على شقها الأيسر (٣) .

(١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٤٤ ، ابن الهمام /

فتح القدير : ج ١ ص ٢٢٠ ، الشيخ نظام / الفتاوى الهندية :

ج ١ ص ٧٥ .

(٢) البهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ٣٣٥ ، ابن قدامه /

المصنعي مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦١٣ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٣٩ .

ثانيا - من المحقول :

ان المرأة ميناها على الستر وهذا استر لها (١) .

القول الثاني :

ان المرأة تجلس للتشهد مثل جلوس الرجل وهو تفضي
باليديها الى الأرض وتنصب رجلها اليمنى وتثني اليسرى .
وبهذا قال المالكية (٢) .

فراى الظاهرية في صفة صلاة المرأة :

المرأة كالرجل في ركوعها وسجودها تفرج ذراعيها ما أمكنها (٣)
وبهذا قال المالكية في رواية (٤) .

دليلهم :

قالوا : لو كان لها حكم بخلاف ذلك لما ائتمل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيان ذلك (٥) .

-
- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٤٢ .
 - (٢) ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٢٢ .
 - (٣) ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٤ .
 - (٤) الخمرشي / : ج ١ ص ٢٨٦ .
 - (٥) ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٤ .

الرأى الراجح :

- أقول : الرأى الراجح هو رأى جمهور العلماء والقائل بأن
المرأة لا تتجافى أثناء الركوع والسجود وتتورك فى جلسة التشهد ، -
لاستدلالهم بالأدلة القوية والأشهار المروية عن كبار الصحابة .
- وقول الشاهرية : لو كان لها حكم خاص لبينه رسول الله صلى الله
عليه وسلم .
- نقول لهم : أين هم من حديث أبى داود المروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ليس هذا بيانا منه وايضا لأن المرأة منهاها على الستر فيكون
لها صفة تنم عن الستر والله اعلم .

صوت المرأة :

صوت المرأة عورة ، فلا تجهر في الصلاة الجهرية ، اذا كان
يسمها اجنبي ، فجهرها يكون باسماع نفسها ، فعلى هذا ليس
لجهرها حد أعلى ولا أدنى .
وبهذا قال الحنفية (١) في رواية ، والمالكية (٢) ،
والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) .

وجهة ذلك :

ان المرأة منهاها على الستر ، فالجهر اذا كان هناك رجال
أجانب قد يؤدى الى الافتتان بصوتها ، اما اذا لم يكن هناك
رجال أجانب ، فلو جهرت لا بأس لعدم المحذور (٥) .

-
- (١) ابن عابدين / حاشية رد المختار : ج ١ ص ٤٠٦ .
الرواية الثانية للحنفية ، وهي الراجحة : ان صوت المرأة ليس
بمعورة أ. ه ، المرجع السابق .
- (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٢٤٣ ،
الشرشي / ج ١ ص ٢٧٥ ، شرح الخطاب : ج ١ ص ٥٢٥
- (٣) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ١٦٢ .
- (٤) الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٤٦٧ ،
ابن مفلح / المدع : ج ١ ص ٤٧٤ .
- (٥) الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٤٦٧٨ .

ومما يؤيد ان صوت المرأة عورة مشروعية التسبيح للرجال
والتصفيق للنساء عند التنبيه لخطأ الامام او سهوه .
وبهذا قال الحنفية (١) ، والشافعية (٢) ، والحنابلة (٣)
والظاهرية (٤) .

الأدلة على ذلك :

- ١ - روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (التسبيح
للرجال والتصفيق للنساء) (٥) .
- ٢ - روى سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(التشبيح للرجال والتصفيق للنساء) (٦)
- ٣ - روى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(التسبيح للرجال والتصفيق للنساء) (٧)

-
- (١) ابن عابدين / حاشية رد المختار : ج ١ ص ٤٠٦ ،
 - (٢) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ .
 - (٣) النووي / المجموع شرح المذهب : ج ٤ ص ١٣ .
 - (٤) ابن هزم / المهملى : ج ٤ ص ٧٧ .
 - (٥) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣١٨ ، رواه الترمذى وقال :
حديث حسن صحيح ، جامع الترمذى مع تحفة الأحسنونى :
ج ٢ ص ٣٦٦ .
 - (٦) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٣٤٢ .
 - (٧) نفس المرجع السابق .

تدل هذه الأحاديث على ان صوت المرأة عورة ، لأمره صلى الله عليه وسلم لها بالتصفيق ، وللرجل بالتسبيح اذا ناب امر من الأمور ، ان لولم يكن عورة لساوى بينهما في التسبيح ، والله تعالى أعلم .

رأى المالكية في ذلك :

- على الرغم من قول المالكية بموارة المرأة - الا أنهم قالوا :
المرأة تسبح كالرجل للتمييز على فلف الامام ، ويكره لها التصفيق (١)
استدلوا على ذلك :

١ - بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (من ناب عنه شيء في صلاته فليقل سبحان الله) (٢)
قالوا : فالحديث عام في المرأة والرجل فكل منهما اذا ناب عنه شيء فليسبح .

- (١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٠٠ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٣٤٢ .
- (٢) رواه البخارى ، وهو جزء من حديث ورد فيه : انه صلى الله عليه وسلم قال : (مالك حين نابكم شيء في الصلاة اخذتم فسي التصفيق ، انما التصفيق للنساء .. الحديث .
- صحيح البخارى : ج ٢ ص ٦٩ ، باب الاشارة في الصلاة .

وبجواب عن ذلك :

ان الحديث الذي استدل به مالك ورد فيه ان التصفيق للنساء كما هو مذكور في صحيح البخارى ، ولو لم يرد فيه ذلك لقلنا انه مخصص بالاحاديث التي استدل بها جمهور الفقهاء فيكون لكل من الرجل والمرأة حكم يختص به .

الرأى الراجح :

بمد عرض الأقوال والأدلة ومناقشتها ، يتبين ان السراى الراجح هو رأى جمهور الفقهاء ، لقوة دليلهم ، ولأنه مؤيد بصورة صوت المرأة ، مع ان المالكية يقولون : بأن صوت المرأة عورة ، فكيف يقولون بذلك .

وقال ابن حجر العسقلاني (١) : وكان منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقا لما يعشى من الافتتان ، ومنع الرجال من التصفيق لانه من شأن النساء (٢) .

(١) احمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني ، ابو الفضل ، شهاب الدين ابن حجر ، من ائمة العلم والتاريخ ، اصله من عسقلان بفلسطين ، ولد في القاهرة سنة ٧٧٣ هـ - ١٣٧٢ م ، وكذلك توفي بها سنة ٨٥٢ هـ - ١٤٤٩ م ، ولع بالأدب والشعر ثم اقبل على الحديث ، ورحل الى اليمن والحجاز وغيرها لسماع الشيوخ ، وله تصانيف كثيرة اهمها : تقريب التهذيب في اسماء رجال الحديث / الاصابة في تمييز الصحابة ، انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) ابن حجر / فتح البارى : شرح صحيح البخارى : ج ٣ ص ٧٧ .

الفصل الثاني

إمامة المرأة
وجماعتها

حكم ائمة المرأة للرجال :

للملما في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

لا تصح ائمة المرأة للرجال .

وبهذا قال جمهور العلماء (١) والظاهرية (٢) .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة ومن المعقول :

- (١) الحنفية / الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٥ ،
فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٨ ،
حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٥٥٠ .
المالكية / الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٣٣ ،
الخرشي : ج ٢ ص ٢٢ ، حاشية العدوى بهامش الخرشي :
ج ٢ ص ٢٢ ، عيش / منح الجليل : ج ١ ص ٢١٦ .
الشافعية : الشافعي / الام : ج ١ ص ١٤٥ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ١ ص ٣٥١ ، حاشيتنا قليوبي وعميرة : ج ١ ص ٢٣١
حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٣٢ .
الحنابلة : ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ ،
المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٦٤ ، الرحيباني / مطالب
اولي النهي : ج ١ ص ٦٦٧ .
(٢) المحلي : ج ٣ ص ١٢٦ .

أولا - السنة :

روى جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول : فذكر الحديث ، وفيه : (ألا وتؤمن امرأة رجلا) (١) .

وجه الدلالة :

يدل دلالة واضحة على ان المرأة لاتؤمن الرجل . (٢)

ثانيا - المعقول :

١ - لاتصح امامة المرأة للرجال لانها لاتؤمن ذن للرجال لأن المرأة مبناهما على الستر (٣) .

- (١) رواه البيهقي وقال : هذا في اسناده ضعيف ويروى من وجه آخر ضعيف عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه .هـ ، سنن البيهقي : ج ٣ ص ٩٠ ، رواه ابن ماجه / سبل السلام : ج ٢ ص ٢٨ ، وقال فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان ، والعدوي اتهمه وكبح بوضع الحديث وشيخه ضعيف . وله طرق اخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو متهم بسرقة الحديث وتخليط الاسانيد .هـ ، سبل السلام : ج ٢ ص ٢٨ .
- (٢) الصنعاني / سبل السلام : ج ٢ ص ٢٩ ، الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٣ ص ٢٠١ .
- (٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ .

- ٢ - ان المرأة ناقصة عقل عن الرجل وقد يكون في امامتها افتتان بها وقد قال صلى الله عليه وسلم : (لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة) (١) .
- ٣ - لما كانت سنتهن في الصلاة التأخير عن الرجال والامام لا يبد له من التقدم امام المؤمنين (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم : (اخرهن حيث اخرهن الله) (٣)
- ٤ - ولو كان جائزا لنقل ذلك عن الصدر الأول (٤)

القول الثاني :

ان امامة المرأة للرجال تصح اذا كانت المرأة قارئة والرجال اميون ، فتوء مهم في صلاة التراويح خاصة .

-
- (١) رواه البخارى عن ابي بكر ، قال : لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل ، لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ان فارسا ملكوا أبنة كسرى . قال : (لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة) . صحيح البخارى : ٩٧/٨ - كتاب الفتن .
- (٢) انظر : ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ٢١٩ ، ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٣٣ .
- (٣) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٩ .
- (٤) ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٣٣ .

وه قال الحنابلة (١) في رواية ، وابو ثور ، والمزني ،
وابن جرير حكاه عنهم القاضي ابو الطيب ، والمبدرى (٢) .

واستدلوا بحديث ام ورقة المتقدم فيه : ان النبي صلى الله
عليه وسلم جعل لها موء ذنا يوم ذن لها وأمرها ان توءم أهمل
دارها (٣)

فيظهر من هذا الحديث أنها كانت تصلي ويأتم بها موء ذنها
وفلامها (٤) حيث قال عبد الرحمن بن خلد : فأنا رأيت موء ذنها
شيخا كبيرا (٥) .

-
- (١) المهوتي / شرح المفردات : ج ١ ص ٨٠ ،
المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٢٦٤ .
(٢) النووي / المجموع : ج ٤ ص ٢٥٤ ، ورد فيه صحة امامة
المرأة للرجال مطلقا .
(٣) تقدم تخريجه في ص (٥٩) .
(٤) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٣ ص ٢٠١ .
(٥) التصليق المصني على الدارقطني : سنن الدارقطني : ج ١ ص ٢٧٩

المناقشة :

ناقش أصحاب القول الأول دليل أصحاب القول الثاني ،

بما يلي :

١ - ان حديث ام ورقة الذي استدلتتم رواه الدارقطني بلفظ :

(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لها ان يوءن لها

ويقام وتوءم نساءها) (١)

وقالوا : هذه الزيادة - وتوءم نساءها - يجب قبولها ،

ولولم تذكر لتمين حمل الحديث على ذلك بمقتضى الأدلة

المتقدمة .

٢ - ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن لها أن توءم أهل دارها فسي

الفرائض بدليل انه جعل لها موءناتها والاتان انما شرع

في الفرائض (٢) . والتخصيص على التراويح تحكم بشير

دليل .

(١) سنن الدارقطني : ج ١ ص ٢٧٩ ، باب في ذكر الجماعة

وأهلها وصفة الامام .

(٢) ابن قدامة / المذني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ ،

البهوتي / شرح المفردات : ج ١ ص ٨٠ .

٣ - ولو قدر ثبوت ذلك لأم ورقه لكان خاصا لها بدليل انه لا يشرع لغيرها من النساء آذان ولا اقامة ، فتختص بالامامة لاختصاصها بالآذان والاقامة لبني جنسها (١) والله تعالى أعلم .

الترجيح :

بعد عرض الأقوال والأدلة والمناقشة ، يظهر لي : ان الراجح هو القول الأول - القائل بعدم صحة اقامة المرأة للرجال - لقوة أدلتهم ، ولضعف أدلة القول الثاني ولأن هذا ينافي طبيعة المرأة وخلقها ، والمرأة ناقصة عقل ودين ، والله تعالى أعلم .

(١) ابن قدامة / المظني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ ،

البيهوتي / شرح المفردات : ج ١ ص ٨٠ .

اين تقف المرأة على القول بامامتها :

الذين قالوا بصحة امامة المرأة يبرون أنها تقف خلفهم لأنه
ابلغ في الستر (١) .

موقف النساء في الصفوف :

المرأة تقف خلف الامام اذا لم يكن هناك رجال ، والا تقف
خلف الرجال ان كان هناك رجال ، وان كان هناك رجال وصبيان ،
وخناش ونساء وصبيات مراهقات يقف الرجال ثم الصبيان ثم الخناش
ثم النساء ثم الصبيات المراهقات .
وبهذا قال جمهور الفقهاء (٢) .

الأدلة :

ومن الأدلة على ذلك مايلي :

١ - روى انس بن مالك ان جدته طيكة دعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم لطعام صنعته فأكل منه ثم قال : قوموا فلنصل بكم ، قال
أنس : فقامت الى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس فنضحت به
بالماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت عليه انسا
واليتم وراءه والمجوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين ثم انصرف (٣)

- (١) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٢٦٤ ، ابن قدامة / المغنبي
مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ .
(٢) الحنفية / الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ١٥٩ ،
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ .
المالكية : الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٥٨ ،
الخرشي : ج ٢ ص ٢٢ ، ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٣٦
الشافعية : الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٢٤٦ ، النووي /
روضة الطالبين : ج ١ ص ٣٥٩ ، حاشية الجلالين : ج ١ ص ٢٣٨ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ١٨٦ .
الحنابلة : الرهيباني / مطالب الولي النهي : ج ١ ص ٢٨٦ .
(٣) رواه الترمذى ، وقال : حديث صحيح / جامع الترمذى ص ٣٠٠
تحفة الاحوذى : ج ٢ ص ٢٩ - ٣٠ .

هنا يدل على انه اذا كان مع الامام رجال ونساء قام

الرجال خلف الامام والنساء خلفهم .

٢ - عن ابي مضر عن ابي مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول : (استووا ولا تختلفوا

فتختلف قلوبكم ، ليلني منكم اولوا الاحلام والنهي ، ثم الذين

يلونهم ، ثم الذين يلونهم) قال ابو مسعود : فأنتم اليوم

أشد اختلافا . (١)

وهو يدل على ان الذي يقف خلف الامام الرجال لانهم

هم المقصودون من قوله : (اولوا الاحلام والنهي) لفضلهم

ثم الصبيان لأنهم من جنس الرجال ثم الخنثى لاحتمال ذكورتهم

ثم النساء لتحقق انوثتهن .

٣ - عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : (خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها ، وخير

صفوف النساء آخرها وشرها اولها) (٢)

فخير صفوف النساء آخرها لما فيها من البعد عن مخالطة

الرجل ، بخلاف الوقوف في الصف الأول من صفوفهم فانه مظنة

المخالطة لهم وتعلق القلب بهن التسبب عن رؤيتهن وسماع

كلامهن لهذا كان شرها (٣)

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٢٦ .

(٣) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٣ ص ٢٢٦ ، الصنعاني /

سبل السلام : ج ٢ ص ٣٠ .

وقال النووي :

المراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال .
اما اذا صلن متميزات لامع الرجال فهن كالرجال ~~خـ~~
صفوفهن اولها وشرها اخرها (١)

(١) صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٦ ، عون المعبود : شرح سنن
ابي داود : ج ٢ ص ٣٧٤ .

حكم ما اذا وقفت المرأة بصف رجال :

١ - حكم صلاتها .

٢ - حكم صلاتهم .

أولا - حكم صلاتها : -----
للعلماء في هذا قولان :

القول الأول : ان وقفت امرأة بصف رجال كره لها ذلك وصحت صلاتها .
وبهذا قال الحنابلة (١) في الرأي الصحيح ، والشافعية (٢)
والمالكية (٣) ، والحنفية (٤) قالوا تصح صلاتها نوى الامام
امامتها اولاً .

الدليل :

استدلوا من السنة بما يلي :

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كان الرجال والنساء في بني
اسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة ولها الخليل ، تلبس القالبين
تطول بهما لخليلها فألقى عليها الحيز فكان ابن مسعود يقول :

-
- (١) الرهيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦٩ ، ابن قدامة /
الكافي : ج ١ ص ٢٤٩ ، المرادوي / الاتصاف : ج ٢ ص ٢٨٦
ابن قدامة / المعني مع الشرح : ج ٢ ص ٦٦ .
- (٢) النووي / المجموع : ج ٤ ص ١٩٣ ، الشافعي / الام ج ١ ص ١٥٠
- (٢) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٠٦ ، شرح الخطيب :
- ج ٢ ص ١٠٧ ، هاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٣١ .
- (٤) السرخسي / المسوط : ج ١ ص ١٨٤ - ١٨٥ ،
ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .

أخروهن حيث أخرن الله ، فقلنا لأبي بكر : ما القالبين ؟
قال : رفيصين من خشب (١) .

فالخطاب الوارد في قوله (أخروهن حيث أخرن الله)
للرجل دون المرأة ، فهو يمكن أن يؤخرها من فيسر أن
يتأخر ويتقدم عليها ، فلهذا صحت صلاتها (٢) .

القول الثاني :

ان وقفت امرأة بصف رجال ، بطلت صلاتها .
وه قال ابن عقيل من الحنابلة (٣) .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٩ ، باب شهود
النساء الجماعة .

(٢) السرخسي / المسوط : ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٨٦ .

حكم صلاتهم :

للمعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

ان وقفت امرأة بمف رجال كره لها ، ولا تبطل صلاة من يليها من الرجال ولا صلاة من خلفها منهم .
وبهذا قال المالكية (١) ، والشافعية (٢) والحنابلة (٣)
في القول الصحيح .

الأدلة :

استدلوا بما يلي :

- ١ - أنها لو وقفت في غير صلاة لم تبطل صلاته كذلك في الصلاة (٤)
لما ثبت عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض
الجنائز (٥) .

- (١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٠٦ ، شرح الخطاب :
ج ٢ ص ١٠٧ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٣١ ،
(٢) النووي / المجموع : ج ٢ ص ١٩٣ ، الشافعي / الأم ج ١ ص ١٥٠
(٣) الرهيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦٩٠ ،
الكافي : ج ١ ص ٢٤٩ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح
الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .
(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .
(٥) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣١٦ كتاب الصلاة باب الاعتراض
بين يدي المصلي .

قال الشافعي :

إذا لم تفسد المرأة على الرجل ان تكون بين يديه .
فهي إذا كانت عن يمينه او عن يساره أخرى الا تفسد عليه (١)

القول الثاني :

ان صلاة الرجال تكون باطلة .
وبه قال الحنفية (٢) وابو بكر من الحنابلة (٣) .
ولكن اشترط الحنفية في ذلك شروطا اذا توفرت هذه الشروط
فسدت صلاة الرجل ، واذا فقد شرط من هذه الشروط صحت صلاته .

الشروط هي :

١ - ان تكون المحاذية مشتهة سواء كانت صغيرة أم كبيرة .

(١) الشافعي / الأم : ج ١ ص ١٥١ .

(٢) ابن الهيثم / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .

الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٧ .

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٣ .

(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .

- ٢ - ان تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا يصليان بالايمان ، ولهذا لم تفسد صلاة الجنائز بالمحاذاة لأنها ليست بصلاة مطلقة انما هي مناجاة وقضاء لحق الميت (١) .
- ٣ - ان تكون الصلاة مشتركة تحريمة وأداء ، حتى ان الرجل والمرأة اذا وقفا في مكان واحد فصلى كل واحد منهما وحده لا تفسد صلاة الرجل لأن الترتيب في المقام انما يلزمه عند المشاركة كالترتيب بين المقتدى والامام (٢) والاصل فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فاذا سجد فمزني فقبضت رجلي واذا قام بسطتها (٣) .
- ٤ - ان يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته .

-
- (١) انظر ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ ،
السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٤ .
- (٢) السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٥ ، الشيخ نظام /
الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ ، حاشية سمد حلي مسع
فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .
- (٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٦٢ .

٥ - ان يكونا بلا هائل ، أما اذا كان بينهما هائل فلا تفسد صلاته (١) .

فعلسى هذا لا تفسد صلاة من هو على يمين من هو على يسارها ومن على يسار من هو على يسارها (٢) .

٦ - ان تكون ممن تصح منه الصلاة فالمجنون اذا هانته لا تفسد صلاته (٣) .

٧ - ان ينوي الامام امامتها ، اما اذا لم ينو الامام امامتها لم تكن داخله في صلاته فلا تفسد الصلاة على احد بالمحاذاة ، وقال زفر - رحمه الله تعالى - : يصح اقتداءها به وان لم ينو امامتها والقياس ما قاله زفر فان الرجل صالح لامامة الرجال والنساء جميعا ثم اقتداء الرجال بالرجل صحيح وان لم ينسو الامامة فكذلك اقتداء النساء (٤) .

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ ،

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٤ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ .

(٤) السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٥ ،

اورد فيه دليل زفر ودليل من قال اذا لم ينو امامتها لا تكون داخله في صلاته الادلة .
==

الأدلة :

استدل الحنفية على فساد صلاة الرجل اذا حانت المرأة بأدلة

من السنة ومن الاستحسان ومن المحقول .

أولا - من السنة :

١ - استدلووا بحديث انس المتقدم (صفت انا واليتيم وراه والعجوز

من ورائنا فصلى بنا ركعتين ثم انصرف) (١)

يدل هذا الحديث على ان المرأة تقف خلف الرجل

حيث قامت العجوز من وراه أنس واليتيم (٢)

== دليل زفر : استدل بالجمعة والميدين فان اقتداء المرأة بالرجل

صحيح فيهما وان لم ينو امامتهما . أ . ه .

دليل الآخرين : ان الرجل لما كان يلحق صلاته فساد من جهة المرأة

امكنه التحرز عنه بالنية كالمقتدى لما كانت صلاته يلحقها

فساد من جهة الامام امكنه التحرز عنه بالنية وهو الا ينوي

الاقتداء به وهذا لانها لو صححنا اقتداءها بخير

النية قدرت على افساد صلاة الرجل كل امرأة مستتى

شاءت بأن تقتدى فتقف الى جنبه وفيه من الضرر

ملا يخفى .

وفي صلاة الجمعة والميدين اكثر مشايخنا قالوا : لا يصح

اقتداؤها به مالم ينو امامتها وان كان الجواب مطلقا في الكتاب

ومضم من سلم فقال الضرورة في جانبها هاهنا لانها لا تقدر على

اداء صلاة العيد والجمعة وحدها ولا تجدد اماما آخر تقتدى

به والظاهر أنها لا تتمكن من الوقوف بجانب الامام في هذه الصلوات

لكثرة الازحام فصححنا اقتداءها لدفع الضرر عنها بخلاف

سائر الصلوات . أ . ه .

المبسوط : ج ١ ص ١٨٥ .

(١) تقدم تخريجه في ص (١٥٢) .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .

ثانيا - الاستحسان :

قالوا : تفسد صلاة الرجل استحسانا (١) .

وجه الاستحسان : ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه

الحديث الوارد فيه : (أخرجهن حيث أخرهن الله) (٢)

فعلى هذا يكون هو المخاطب به دونها، فيكون هو التارك لفرض

المقام ، فتفسد صلاته دون صلاتها كالمأموم اذا تقدم على الامام (٣) .

ثالثا - من المحقول :

قالوا : ان المختار للرجال التقدم على النساء ، فاذا وقف

بجانبيها او خلفها فقد ترك المكان المختار له وترك فرضا من فروض الصلاة

ايضا ، فان عليه ان يوءخرها عند اداء الصلاة بالجماعة لحديث :

(أخرجهن حيث أخرهن الله) .

والمراد من الأمر بتأخيرها لأجل الصلاة فكان من فرائض صلاته

وهذا لان حال الصلاة حال المناجاة فلا ينهني ان يخطر بباله شيء من

معاني الشهوة فيه ومحاذاة المرأة اياه لاتنك عن ذلك . فصار الأمر

بتأخيرها من فرائض صلاته فاذا ترك تفسد صلاته (٤)

(١) ابن المهام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ ،

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص (١٥٦) .

(٣) ابن المهام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .

(٤) السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

المناقشة :

ناقش أصحاب القول الأول أدلة الحنفية ،
بأن قالوا : ان المرأة ايضاً منهية عن الوقوف مع الرجال
ومع ذلك لم تبطل صلاتها فكيف تبطل صلاتهم ؟ بل هي أولى
بعدم البطلان (١) .

الترجيح :

من خلال عرض الأقوال وادلتها يظهر لي ان الأولى بالقبول
هو القول الأول القائل بعدم بطلان صلاة الرجل لأنه لا توجد أدلة
صريحة تدل على ذلك .

(١) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .

امامة المرأة يحسب مثلها :

للملأء في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يستحب للمرأة أن تؤم نساءً مثلها .

وبه قال الشافعية (١) ، والحنابلة (٢) في الرواية الصحيحة

عنهم وهو مروى عن عائشة رضي الله عنها وام سلامة وعطاء والشورى ،

والأوزاعي وهو قول اسحاق وابو ثور (٣) والظاهرية (٤) .

(١) النووى / المجموع : ص ٤ ص ١٨٨ ورد فيه استحباب جماعة

النساء مما يدل على استحباب امامتهن للشافعية في هذه المسألة

روايتان ذكرهما القاضي الرويانى :

أ - ان استحبابها لهن كاستحبابها للرجال لمصوم الاخبار .

ب - وهي اظهرهما ذكرها المعظم انه لا يتأكد تأكده في حقيق

الرجال فلا يكره لهن تركها ويكره للرجال ذلك .

فتح العزيز بهامش المجموع : ج ٤ ص ٢٨٦ .

انظر : الخطيب / مفني المحتاج : ورد فيه تصح امامة المرأة

بالمرأة : ج ١ ص ٢٤٠ ، الرطلي / نهاية المحتاج : ج ٢

ص ١٦٧-١٦٨ ، حاشية الباجورى : ج ١ ص ٣٣٢ ،

النووى / روضة الطالبين : ج ١ ص ٣٥٠ ، حاشيتا قليوبي وعميرة :

ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) ابن قدامة / المفني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٥ ،

الرحياني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦١١ ،

المرداوى : / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ .

(٣) ابن قدامة / المفني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٥ .

(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ٣١٩ .

الأدلة :

استدلوا من السنة ومن الآثار والمعقول :

أولا - من السنة :

- ١ - روى الوليد عن عبد الله بن جميع عن عبد الرحمن بن خالد الانصاري عن ام ورقة بنت عبد الله بن الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها موء ذنا يوء ذن لها وأمرها ان توأم اهل دارها (١) وهو واضح الدلالة في ان امامة النساء صحيحة لامر النبي صلى الله عليه وسلم لها بأن (٢) توأم اهل بيتها .

ثانيا - من الآثار :

- ١ - روى مسيرة بن حبيب النهدي عن ريطه الحنفية ان عائشة اتمهن وقامت بينهن في الصلاة المكتوبة (٣) .

(١) رواه ابوداود / سنن ابوداود مع بذل المجهود : ج ٤ ص ٢٨٠ .
وقال ابن حجر في اسناده : عبد الرحمن بن خالد وفيه جهالة .

تلخيص الحبير بهامش المجموع : ج ٤ ص ٢٨٦ .
وقال فيه ابن حبان من الثقات . حاشية سنن الدارقطني :

ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) عون المعبود : ج ٢ ص ٣٠١ .

(٣) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٠ ،

رواه البيهقي عن مسيرة ابي حازم عن رائلة الحنفية * ان عائشة اتم نسوة في المكتوبة فأتمهن بينهن وسطا * .

سنن البيهقي : ج ٣ ص ١٣١ .

- ٢ - روى ابن عيينه عن عمار الدّهني عن امرأة من قومه يقال لها
حجيرة عن ام سلمة انها امتهن فقامت وسطا (١)
- ٣ - روى داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : توأم المرأة
النساء وتقوم وسطهن " (٢)
- ٤ - عن ليث عن عطاء عن عائشة انها كانت توأم ذن وتقيم وتوأم النساء
وتقوم وسطهن (٣)

ثالثا - المعقول :

وقالوا : ان امامة المرأة بنساء مثلها من فعل الخير
وقد قال الله تعالى : * وافعلوا الخير * ولم يأت بالمنع
من ذلك قرآن ولا سنة (٤) .

-
- (١) رواه البيهقي / سنن البيهقي : ج ٣ ص ١٣١ ،
رواه عبد الرزاق / ورد فيه : حجيرة بنت حصين ،
مصنف عبد الرزاق : ج ٣ ص ١٤٠ .
- (٢) اخرجه عبد الرزاق / في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٠ ،
رواه البيهقي في سننه : ج ٣ ص ١٣١ .
- (٣) رواه البيهقي في سننه : ج ٣ ص ١٣١ .
- (٤) ابن جنم / المحلى : ج ٤ ص ٢١٩ .

القول الثاني :

يكسره للمرأة ان توءم نساء مثلها .

وبه قال الحنفية (١) ، والحنابلة (٢) في رواية الغريضة

دون الناظلة .

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٥ .

ورد في الهداية : " يكره للنساء وحدهن الجماعة - يفهم من كراهة الجماعة كراهة الامامة لان الامامة لا تكون الا بجماعة - لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكسره كالمرأة . أ . ه ، الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ . قال ابن الهمام : ان جماعة النساء تكره كراهة تحريم لان ملزم متعلق الحكم اعني الفعل المعين ملزم لذلك الحكم ثم شبهها بجماعة العراة فاقتضى انها ايضا تكره كذلك لاتحاد اللانم وهو احد الامور اما ترك واجب التقدم واما زيادة الكشف الذي هو افحش من كشف المرأة اذا تقدمت وهي لابسة ثوبا محشوا من قرنبا الى قدمها ، فان الكراهة ثابتة في حقها ايضا ولا كشف عورة فكيف بالمارى المتمرض للنظر او زيادة كشف عورة يقدر على ستر بعضها ثم ثبوت كراهة تقدمها وهي بهذا الستر المذكور انما يتم الاستدلال عليه بفعل عائشة فقط لما آتت فانها ماتركت واجب التقدم الا الامر هو اوجب منه والله تعالى اعلم .

فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ .

(٢) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ .

ومن أدلتهم في ذلك :

١ - روى وكيع عن ابن ابي ذئب عن مولى لبنى هاشم عن علي
قال : " لاتوءم المرأة " (١)

وجه الدلالة :

يدل على انها لا تكون اماما مطلقا حتى للنساء فعل نسي
سياق النفي في قوة النكرة في سياق النفي ، والنكرة في سياق
النفي تم .

٢ - روى ابن عون قال : كتبت الى نافع أسأله اتوءم المرأة النساء
قال : لا اعلم المرأة توءم النساء (٢)

لكن اقول : ان نفي العلم لا يقتضي نفي الدليل .

القول الثالث :

لاتصح امامة المرأة بنساء مثلها في فرض او نفل (٣) ،
قال به المالكية (٤) ، اما صلاة المرأة الامامة صحيحة ولو نوت
الامامة (٥) .

-
- (١) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٨٩ .
(٢) المصدر السابق
(٣) الدردير / الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٢٦ .
الخرشي / ج ٢ ص ٢٢ .
(٤) المصادر السابقة .
(٥) حاشية الحدوى بهامش الخرشي : ج ٢ ص ٢٢ .

مناقشة ادلة القول الاول من قبل الحنفية :

قالت الحنفية : ان جماعة النساء شرعت في ابتداء الاسلام
ثم نسخت (١) ان الآثار التي استدلتتم بها انما فعلت في بدايسة
الاسلام ثم نسخت .

وقد قالوا : ان الناسخ لها ، الاحاديث المروية في صحيح
ابن خزيمة وهي :

- ١ - عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(ان المرأة عورة فاذا خرجت استشرفها الشيطان ، وأقرب
ما تكون من وجه ربها وهي في قصر بيتها) (٢) .
- ٢ - عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(صلاة المرأة في مخدعها افضل من صلاتها في بيتها ،
وصلاتها في بيتها افضل من صلاتها في حجرتها) (٣)
ومعلوم ان قصر بيتها ومخدعها لا يسع الجماعة .

وقالوا في حديث ام ورقه مايلي :

- ١ - ان حديث ام ورقة فيه الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن غلاد
الانصاري ، وقال فيهما ابن القطان لا يعرف حالهما (٤) .

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ ، يفهم من نسخ

الجماعة نسخ الامامة لان الامامة لا تكون الا بجماعة .

(٢) صحيح ابن خزيمة : ج ٣ ص ٩٣ .

(٣) المرجع السابق : ج ٣ ص ٩٥ .

(٤) العظيم آبادي / التمليق الصفي بهامش سنن الدارقطني :

ج ١ ص ٢٢٩ .

- ٢ - وقالوا : قد يدل على كونه اخبارا عن مواظبة كانت قبل النسخ ،
فليس هناك ما يدل على استمراره بعد النسخ (١)
- ٣ - أمر النبي صلى الله عليه وسلم لها بامامة اهل دارها لا يستلزم منه
استمرار امامتها الى وفاته صلى الله عليه وسلم .
- ناقشوا قول ابن عباس : " توأم المرأة النساء وتقوم
وسطهن " بأنه لا يقتضي علم ابن عباس ببقاء شرعيتها لجواز
كون المراد افادة مقاصها بتقدير ارتكابها لذلك .
- او خفي على ابن عباس الناسخ ان لو علم به لما بين
شرعية أمر قد نسخ (٢)

الرد على مناقشة الحنفية من قبل أصحاب القول الأول :

الرد على قولهم انها شرعت في ابتداء الاسلام ثم نسخت :

أولا - بالنسبة لشرعيتها في ابتداء الاسلام :

نقول أنه صلى الله عليه وسلم : أقام بمكة بعد الهجرة ثلاثة عشر
سنة كما رواه البخاري ومسلم (٣) ثم تزوج عائشة رضي الله عنها ونسب
بها بالمدينة وهي بنت تسع سنين وبقيت عنده تسع سنين - وكما هو معلوم
ان عائشة أمت النساء - وماتوا مالا بعد بلوغها ، فأين ذلك من ابتداء
الاسلام (٤) ؟ !

- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .
(٢) المرجع السابق نفسه .
(٣) روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مكث بمكة ثلاث عشرة (صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨٢٦)
كتاب الفضائل باب كم اقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة .
(٤) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .

ثانيا - بالنسبة لنسخها :

نقول : لابد من تعيين النسخ ، ان لابد في ادعاء النسخ
منه وليس هناك نسخ (١) ، والنسخ لا يقال بالاحتمال .
وان قلتم ان الاحاديث المروية في صحيح ابن خزيمة ناسخة
السابق ذكرها .
نقول : بميدة كل البعد عن النسخ ان لم ترد صراحة
في النسخ .

الرد على مناقشتهم لحديث ام ورقة :

- ١ - اما قولكم ان كلا من الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن غلاد
الانصاري قال فيهما ابن القطان لا يعرف حالهما ، نقول :
ان ابن حبان قال انهما من الثقات (٢) .
- ٢ - واما قولكم ان امره صلى الله عليه وسلم لها أن تؤم أهل دارها
لايستلزم استمرار امامتها الى وفاته ، نقول : ان القول بمدم
الاستمرار يحتاج الى دليل (٣) .

-
- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .
 - (٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ ، التعليق
المسئني على الدارقطني ، سنن الدارقطني : ج ١ ص ٢٨٠ .
 - (٣) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .

اما قولكم ان ابن عباس لا يعلم شرعيتها ، او خفي عليه الناسخ
فهذا بعيد والتعسف فيه ظاهر .

الترجيح :

بعد عرض الأقوال وأدلة كل منها ومناقشتها ، يتبين ان
القول الاول - باستحباب امامة النساء - هو الأرجح لقوة أدلته ،
ولضعف أدلة الخصم ولعدم وجود أدلة للمالكية القائلين بعدم الصحة ،
ولان الامامة لاتنافي خلقة المرأة وطبيعتها وليس فيها رفع الصوت كما هو
في الآذان وهي تؤم نساءا مثلها فلا محذور .

موقف المرأة من النساء اذا أمتهن :

للعلماء في هذا قولان :

القول الأول :

تقف المرأة من النساء اذا أمتهن وسطهن .

وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) .

واستدلوا بالآثار التي استدل بها من قال بامامة المرأة للنساء

حيث تدل دلالة واضحة على موقف الامامة من النساء .

القول الثاني :

ان المرأة تقف أمام النساء اذا أمتهن .

وبهذا قال الظاهرية (٢) ، والحنابلة (٣) في رواية

قال الزركشي : هذا اشهر الروايتين .

(١) الحنفية مع انهم لا يقولون بامامة المرأة للنساء لكن قالوا ان فملمن

قامت الامام وسطهن . ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ ،

الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٥ ، المالكية / العرشي :

ج ٢ ص ٢٢ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٣٣ ،

الشافعية : الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٢٤٧ ،

النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٣٥٩ ، الرملي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ١٨٧ ، حاشيتا قليموي وعميرة : ج ١ ص ٢٣٩ .

الحنابلة : ابن قدامة / المظني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٥ ،

الرحياني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦٨١ ، المرادوي /

الانصاف : ج ٢ ص ٢٩٩ .

(٢) ابن هزم / المحلى : ج ٤ ص ٣٠٨ .

(٣) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٩٩ .

قال ابن حزم : ما نعلم لمنصها التقدم صحة أصلا (١) .

والذى يبدو لي ان الرأى الأولى بالقول هو الأول ،

لأن هذا الموقف استر للمرأة ولورود الأدلة على ذلك .

(١) ابن حزم / المجلى : ج ٤ ص ٣٠٨ .

الفصل الثالث

صلاة الجمعة

حكم صلاة الجمعة للمرأة :

لا تجب الجمعة على النساء .

وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) ، والظاهرية (٢) .

- (١) ابن عابدين / حاشية رد المحتار : ج ٢ ص ١٥٤ ،
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٤٤ ،
السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٢٢ ، الكاساني /
بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٥٨ ، ابن الهمام / فتح
القدير : ج ١ ص ٤١٧ ، ابن نجيم / البحر الرائق :
ج ٢ ص ١٦٣ ، العواقب / التاج الاكليل بهامش الخطاب :
ج ٢ ص ١٧٢ ، الخرشبي : ج ٢ ص ٨٠ ، حاشية
الدسوقي : ج ١ ص ٣٧٩ ، ابن جزى / قوانين الأحكام
الشرعية : ص ٩٤ - ٩٥ ، عيش / شرح منح الجليل :
ج ١ ص ٢٦١ ، الخطيب / مقني المحتاج : ج ١ ص ٢٧٦ ،
حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٥٩ ، ابن بفلح / المبدع :
ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٣ ، البهوتي / كشف القناع :
ج ٢ ص ٢٣ ، البهوتي / شرح منتهى الارادات :
ج ١ ص ٢٩١ ، الرحيباني / مطالب اولي النهي :
ج ١ ص ٧٥٩ .
- (٢) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ٥٥ .

ومن الأدلة على ذلك :

- ١ - حديث جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(من كان يوم* من بالله واليوم الآخر فعله الجمعة يوم الجمعة
الامريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو مملوك ، فمن استغنى
بلمه أو تجارة استغنى الله عنه والله غني حميد) (١)
- ٢ - حديث طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : (الجمعة واجبة في جماعة الا على أربع : عبد مملوك ،
أو صبي ، أو مريض ، أو امرأة *) (٢) .
- ٣ - ماروي حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن ابيه عن ابي حاتم مولى
لال الزبير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الجمعة
واجبة على كل حال الا أربعة : الصبي والمبد والمرأة والمريض) (٣)

-
- (١) رواه الدارقطني ، وقال فيه العظيم آبادي فيه ابن لهيعة عن
معان بن محمد الانصاري وهما ضعيفان أ . ه .
سنن الدارقطني : ج ٢ ص ٣ ، ورواه البيهقي في سننه :
ج ٣ ص ١٨٤ .
 - (٢) رواه ابوداود وقال الخطابي : ليس اسناد هذا الحديث بذلك
وطارق بن شهاب لا يصح له سماع رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا أنه لقيه . أ . ه .
مختصر سنن ابوداود : ج ٢ ص ٩ .
رواه الدارقطني في سننه : ج ٢ ص ٣ .
 - (٣) رواه البيهقي / سنن البيهقي : ج ٣ ص ١٨٤ .
رواه ابن شيبه في مصنفه : ج ٢ ص ١٠٩ .

- ٤ - جاء عن الحسن انه قال : (ليس على النساء الجمعة) (١)
جميع الأحاديث السابقة اوضح من ان يخلق عليها فهي تدل
علي نفي وجوب الجمعة على المرأة بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وايضا فان المرأة منبهة شرعا عن الخروج الى محافل الرجال
لما فيه من الفتنة (٢) .
وهي مشغولة بخدمة الزوج فعدت دفعا للحرج والمشقة (٣) .
أما اذا حضرت المرأة الجمعة اجزأت عن فرض الوقت ، وبهذا
قال جماهير أهل العلم (٤) .

-
- (١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ١٠٩ .
(٢) السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٢٢ ، ابن مفلح / المبدع :
ج ٢ ص ١٤٣ .
(٣) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤١٧ ، الكاساني / بدائع
الصنائع : ج ١ ص ٢٥٨ .
(٤) السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٢٢ ، الكاساني / بدائع الصنائع :
ج ١ ص ٢٥٨ ، ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٩٥ ،
المواق / التاج الاكليل بهامش الخطاب : ج ٢ ص ١٧٢ ،
حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٧٩ ، الخطيب / مفني المحتاج :
ج ١ ص ٢٧٦ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٥٩ ، الرملي /
نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٢٧٢ ، حاشية الجلالى / قليوبي
وعميده ج ١ ص ٢٦٨ ، البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٢٥ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ١٤٣ ، الرحيباني / مطالب اولسي
النهي : ج ١ ص ٧٥٩ ، البهوتي / شرح منتهى الارادات :
ج ١ ص ٢٩٢ .

لما روى معمر عن قتادة قال : (اذا شهدن النساء الجمعة

فانهن يصلين ركعتين) (١)

وما روى يونس عن الحسن في امرأة تحضر المسجد يوم الجمعة

فانها تصلي بمصلاة الامام ويجزيها ذلك) (٢)

ولانها اذا اجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فأصحاب

العذر بطريق الأولى وانما سقطت عنهم رفقا بهم) (٣)

وقالوا : ان سقوط فرض السعي عنهن لا لعنف في الصلاة

بل للحرج والمشقة والضرر ، فاذا تحملن التحقن في الاداء بخيرهن) (٤)

-
- (١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٢ ص ١٩١ .
(٢) أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ١١٠ .
(٣) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٢٧٥ ، الخطيب / مغربي
المحتاج : ج ١ ص ٢٧٦ .
(٤) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٢٣ .

الباب الرابع

المرأة والصلوات ذوات الأسباب
ويحتوي على أربعة فصول :-

الفصل الأول : صلاة العيدين .

الفصل الثاني : صلاة الكسوف .

الفصل الثالث : صلاة الاستسقاء .

الفصل الرابع : صلاة الجنازة

ويحتوي على المباحث التالية :-

المبحث الأول : تغسيل الميتة .

المبحث الثاني : تكفينها .

المبحث الثالث : موقف الإمام حين الصلاة عليها

المبحث الرابع : حكم صلاتها على الجنازة

المبحث الخامس : اتباع النساء للجنازة

وزيارتهن للمقبر

الفصل الأول

صلاة العيدين

مدخل

قبل الدخول في هذا الفصل نحطى صورة مختصرة عن تعريف العيد ، وكيفية الصلاة لتكون على بينة من ذلك .

تعريف العيد لخبنة :

مأخوذة من العادة ، سميت بذلك لأن صاحبها يعاودها
أى : يرجع اليها مرة بعد أخرى .
والعيد الموسم ، وجمعه : اعياد ، وعيدت تمييدا شاهدت
العيد (١) .

شرفت صلاة العيدين لقوله تعالى : * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ * (٢)

وهي :

ركعتان ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال : صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالناس يوم فطر ركعتين بغير آذان ، ثم خطب
بعد الصلاة ، ثم أخذ بيد بلال فانطلق الى النساء ، فخطبهن ،
ثم أمر بلالا بعد ما قفا من عندهن أن يأتيهن فيأمرهن ان يتمدقن (٣)

(١) المقرئ / المصباح المنير : ج ٢ ص ٨٨ .

(٢) سورة الكوثر : الآية ٢ .

(٣) رواه الامام احمد في مسنده : ج ١ ص ٣٣٥ .

يحرم بهما الامام يمنية صلاة عيد الفطر ، او الاضحى ، ثم يأتي بدعاء الاستفتاح ، ثم يكبر سبع تكبيرات من دون تكبيرة الاحرام ، وبه قال الشافعية ، اما المالكية والحنابلة قالوا : ست تكبيرات ، والسابعة تكبيرة الاحرام .

لحديث كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده (ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في الصلوات في الاولى سبعا قبل القراءة ، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة) (١)

ولحديث نافع مولى عبد الله بن عمر أنه قال : شهدت الأضحى والقطر مع ابي هريرة فكبر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة ، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة) (٢)

يقف بين كل تكبيرتين كآيه معتدلة يهمل ، ويكبر ، ويمجد .
وبحسن (سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله اكبر) .
ثم يتمون ، ويقرأ جهرا ويكبر في الركعة الثانية خمسا -
للحديثين السابقين - قبل القراءة ، ويرفع يديه في جميع التكبيرات .

وسن له ان يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة (ق)
أو سورة (سبح اسم ربك الاعلى) وفي الركعة الثانية سورة (القمر) ،
أو سورة (الفاشية) .

- (١) رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، جامع الترمذى مع شرحه
تحفة الاحوذى : ج ٣ ص ٥٠ ، باب التكبير في الصلوات .
(٢) رواه مالك في موطأه مع شرح الباجي : ج ١ ص ٣١٨ .

لما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل ابا واقد الليثي

ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاضحى والفطر ؟
فقال : كان يقرأ فيهما ب (ق ، والقرآن المجيد) و (اقتربت
الساعة وانشق القمر) (١)

ولما روى النعمان بن بشير قال : كان النبي صلى الله عليه

وسلم يقرأ في العيدين ، وفي الجمعة (بسبح اسم ربك الاعلى)
و (هل اتاك حديث الفاشية) وربما اجتمعتا في يوم واحد
فيقرأ بهما (٢)

ثم يخطب بعد الصلاة خطبتان ، يحث الناس في عيد الفطر
على دفع زكاة الفطر مع بيانها ومقدارها ، وفي عيد الاضحى على
الضحية وفضلها وغير ذلك .

لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان يصلي في الاضحى والفطر ثم يخطب بعد الصلاة (٣)

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٠٧ ، كتاب صلاة العيدين

باب ما يقرأ به في صلاة العيدين .

(٢) رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، جامع الترمذى مع

شرحه تحفة الاحوذى : ج ٣ ص ٧٦ ، كتاب العيدين ، باب

القراءة في العيدين .

(٣) رواه البخارى في صحيحه : ج ٢ ص ٥ ، كتاب العيدين ،

باب الصلاة قبل الخطبة .

ولحديث ابن عباس قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد ثم خطب ، وصلى ابوبكر ثم خطب ، وعمر ثم خطب ، وعثمان ثم خطب (١) .

وهذا بيان موجز لكيفية صلاة العيد عند المالكية والشافعية والحنابلة (٢) .

وعند الحنفية :

يصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى للافتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ الفاتحة ، وسورة ، ثم يكبر تكبيرة الركوع ، ثم يبتيء في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا بعدها ، ويكبر رابعة يركع بها .

— لما روى الاسود بن يزيد أن ابن مسعود كان يكبر في العيد تسعا اربعا قبل القراءة ، ثم كبر فركع ، وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع (٣)

— ولأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المعمود فكان الأغنياء بالأقل اولى .

-
- (١) رواه الامام احمد في مسنده : ج ١ ص ٢٤٣ .
(٢) انظر : الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ، الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣١٠ ، ٣١١ ، البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ .
(٣) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٢٩٣ باب التكبير في الصلاة يوم العيد .

ويرفع يديه في كل التكبيرات .

لما روى ابن جريج قال : قلت لعطاء : يرفع الامام يديه
كلما كبر هذه التكبير الزيادة في صلاة الفطر ؟ قال : نعم ويرفع
الناس ايضاً . (١)

وسن فيهما بسورة (سبح اسم ربك الاعلى) ، (وهل اتاك

حديث الخاشية) .

لحديث بشير بن نعمان السابق ، ثم يخطب بعد الصلاة (٢)

(١) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٢٩٧ ، باب التكبير
باليدين .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٢٥ - ٤٢٨ .

حكم صلاة الصيدين بالنسبة للنساء :

أولا : حكم أدائها لهن .

ثانيا : حكم خروجهن لصلاة العيد .

أولا - حكم أداء صلاة الصيدين للنساء :

ذهب الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والحنابلة (٣) إلى

القول بعدم وجوب صلاة الصيدين .

وقال ابن حبيب من المالكية : صلاة العيد واجبة على كل من

عقل الصلاة من النساء والمسيدين (٤) .

أما المالكية ، فلهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يندب للنساء أداء صلاة الصيدين فذالاجماعه بل يكره لهن

الجماعة وهذا هو القول الراجح عند الدسوقي كما أورده في حاشيته على

الشرح الكبير (٥)

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٥٠ ، ابن نجيم /

البحر الرائق : ج ٢ ص ١٢٠ .

(٢) المواق / التاج الاكليل بهامش مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٨٩ ،

الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٩٦ ،

الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٢٣ ، الخطاب /

مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) البيهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٤٥ .

(٤) الخطاب / مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٨٩ ، المواق / التساج

الاكليل بهامش مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٩٧ .

(٥) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٠ .

القول الثاني :

يندب للنساء أداء صلاة العيدين فذا وجماعة .

القول الثالث :

يكراه للنساء أداء صلاة العيدين فذا وجماعة (١)

وقال الشافعية :

تسن صلاة العيدين للنساء أداء (٢)

وورد في روضة الطالبين : ان المذهب والمنصوص في الكتنب

الجديدة كلها القول بمشروعية صلاة العيدين للمرأة (٣) .

وفي القول القديم للشافعي : " ان صلاة العيد يشترط فيهما

شروط الجمعة من اعتبار الجماعة والعدد بصفات الكمال وغيرهما (٤)

فعلق هذا لاتصح من المرأة والمبند والمسافر الا تبعا (٥)

(١) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٠ .

(٢) هاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٨١ .

(٣) وبهذا اللفظ ورد في مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣١٠ .

(٤) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ٧٠ .

(٥) عميره على حاشية الجلال : ج ١ ص ٣٠٤ .

مرادهم انها تصح منها لكن لاتتصدق بها والله تعالى أعلم .

ثانيا - حكم خروجهن اليها :

فرق العلماء^{كثير} بين الشابة والمجوز - غير ذات الهيئة - :

أولا - الشابة (ذات الهيئة)

للعلماء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

يكره للشواب الخروج الى الصيدين .

وه قال الحنفية (١) ، والشافعية (٢) والحنابلة (٣) ،

في رواية .

ونص المالكية على القول بالحرمة لمخشية الفتنة (٤) .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من القرآن ومن المحقول .

- (١) السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٤١ .
(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١١ ، النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ٧٦ .
(٣) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٢٧ .
(٤) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٣٠ .

أولا - من القرآن :

قال تعالى : * وقسرن في بيوتكن * (١)

ان نص الأمر بالاقرار يفيد النهي عن الانتقال (٢)

ثانيا - من المعقول :

قالوا : لما في ذلك من خوف الفتنة عليهن وبهن (٣) .

القول الثاني :

يباح لهن - اي الشواب - حضور صلاة العيد .
وبه قال الحنابلة في القول الصحيح من المذهب (٤) ،
حيث انهم لم يفرقوا بين الشابة وغيرها .

وقد استدلوا :

بحدِيث ام عطية قالت : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
نخرجهن في الفطر والأضحى ، الصواتق (٥) والحيض ذوات الخدور (٦)

-
- (١) سورة الأحزاب : الآية " ٣٣ " .
 - (٢) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٤٧٥ .
 - (٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١١ .
 - (٤) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٢٧ ، انهم لم يفرقوا هنا بين الشابة والعجوز فيفهم منه اباحتها ايضا للشابة .
 - (٥) جمع عاتق : وهي الشابة اول ماتدرك ، وقيل هي التي لم تبين مسن والديها ولم تزوج وقد ادركت وشبت أ . هـ .
 - انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث : ج ٣ ص ٧٣ ، باب العين مع التاء .
 - (٦) جمع خدر : وهو ناحية في البيت ترك عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر . انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث : ج ١ ص ٣١٨ ، باب الحاء مع الدال .

فأما العيظ فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ، قلت :
يارسول الله ! اهدانا لا يكون لها جذباب . قال : (لتلبسها
أختها من جليابها) (١)

قالوا : والحديث صريح في اباحة خروج الشواب الى الميد
حيث قالت : (المواتق ، وذوات الخدور) .

ودليل الاباحة قولها : أمرنا والأمر هنا لا يفيد الوجوب

لعدم ايجابها عليهن انما يحمل على اقل ما يحمل عليه وهو الاباحة .

ويعد ذلك يظهر لي : ان القول الاول القائل بكراهة

خروجهن هو الأولى بالقبول في عصرنا هذا لما نراه من تهرج النساء

وكثرة الفساق من كلا الجنسين ، فالأولى منحهن من ذلك منحصرا

لحدوث ما لا يحمد عقياه . والله تعالى أعلم .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٠٦ .

ثانيا - خروج المعجوز - غير ذات الهيئة - الى العيدين :

قال الحنفية :

يرخص للمعائز الخروج في الفجر والمغرب والعشاء - كما

سبق بيانه - والعيدين (١)

السبب في الترخيص لهن في العيدين :

قالوا : في العيدين تكثر الفساق ويكثر الصلحاء ايضا

فتمنع هيئة الصلحاء والعلماء اياهما - النساء والفساق - عن الوقوع في المآثم .

ولأن صلاة العيد تؤدى في الجبانة (٢) فيمكنهن ان

يعتزلن في ناحية عن الرجال فرخص لهن (٣) . والله اعلم .

ومع ذلك فقد قال الحنفية بأن الأفضل ان لا يخرجن فسي

صلاة العيدين (٤) .

لما رواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

صلاة المرأة في مخدعها افضل من صلاتها في بيتها ، وصلاتها في بيتها

افضل من صلاتها في حجرتها (٥)

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) المصلح العام في الصحراء . انظر : العطرزي / المغرب : ص ٧٤ ، باب الجيم مع الباء .

(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٥ .

السرغسي / المسوط : ج ٢ ص ٤١ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) رواه ابن خزيمة في صحيحه : ج ٣ ص ٩٥ .

فقد دل الحديث على أفضلية صلاة المرأة في بيتها دون الخروج الى المساجد .

ثم اذا رخص لهم في الخروج ، هل يصلون أم لا ؟
في هذا للحنفية روايتان :

الرواية الأولى :

رواها الحسن عن ابي حنيفة : انهن يصلين (١)

لما روى ابو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : (لاتنعموا اماء الله مساجد الله ، وليخرجن تفلات) (٢)

فتبين ان المقصود بالخروج هو الصلاة (٣)

الرواية الثانية عن ابي حنيفة :

روى المطلب عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يصلين الحديد مع
الامام ، انما خرجهن لتكثير سواد المسلمين (٤) .

لما جاء في حديث ام عطية رضي الله عنها قالت : أمرنا ان نخرج
الصواتق ذوات الخدور (٥)

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٦ ، السرخسي /

المبسوط : ج ٢ ص ٤١ .

(٢) رواه ابن خزيمة / صحيح خزيمة : ج ٣ ص ٩٠ .

(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) رواه البخاري / صحيح البخاري : ج ٢ ص ٨ .

قالوا : معلوم ان الحائض لاتصلي فصلم ان خروجهن لتكثير
سواد المسلمين فكذاك في زماننا (١) .

لكن أقول : ورد حديث أم عطية في مسلم بلفظ قالت :
أمرنا (تحني النبي صلى الله عليه وسلم) أن نخرج في العيد بين ،
المواتق وذوات الخدور ، وأمر الحيفض ان يحتزلن مصلى المسلمين (٢)
فهذا يفيد ان خروجهن للأمرين ليس لتكثير السواد فقط ،
انما من لم يوجد لديها مانع فتصلي ومن يوجد لديها مانع فلا تصلي انما
تكثر سواد المسلمين .

فيكون فيه رد على من يقول ان خروجهن فقط لتكثير سواد
المسلمين ، لا أمره صلى الله عليه وسلم باعتزال الحيفض المصلى ولم يأمر
غيرهن بذلك .

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٦ .

(٢) رواء مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٠٥ .

رأى المالكية في خروج العجائز - غير ذوات الهيئة - الى العيدين :

قالوا : لا بأس بشهود النساء صلاة العيدين (١) ،
وإذا حضرتها لا يجب عليهن الخروج ، بل لا ينصرفن الا بانصراف
الامام (٢) .

غير انهم قالوا ان ترك شهودهن لها أحب من خروجهن لها
لما حدث في الناس من التبرج (٣) .

رأى الشافعية :

للشافعية في هذا وجهان :
الوجه الأول وهو الصحيح :
يستحب للنساء غير ذوات الهيئة - اي الحجوز - الخروج
للعيدين ، بالشروط التالية :

- أ - ان تحضرها باذن زوجها
- ب - بثياب بيتهما التي تلبسها للخدمة والمهنة .

(١) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٦٣ .

(٢) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٦٣ .

ج - غير مقطبيه (١)

ولذلك قال في البهجة :

قلت وتحضر المعجوز باذن زوجها يمجوز
ان لم يكن لباسها مشهورا اوصحت طيها فلا حضورا (٢)

الوجه الثاني :

حكاه الرافسي (٣) : انه لا يستحب لهن الخروج بحال

وقد حكاه وجهها شادا (٤) .

-
- (١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١١ ، حاشية الباجورى :
ج ١ ص ٣٨١ ، القسطلاني / ارشاد السارى شرح صحيح
البخارى : ج ٢ ص ٢٢٠ .
- (٢) حاشية الباجورى : ج ١ ص ٣٨١ .
- (٣) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ابوالقاسم الرافسي القزويني
فقيه من كبار الشافعية ، ولد سنة ٥٥٧ هـ - ١١٦٢ م ،
وتوفي في قزوين سنة ٦٢٣ هـ - ١٢٢٦ م ، له تصانيف منها :
المحرر / فتح العزيز في شرح الوجيز للفرزالي ، شرح مسند
الشافعي ، غير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٢ ص ٥٥ .
- (٤) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ٧٦ .

رأى الحنابلة :

قالوا : في الصحيح من المذهب يباح للنساء الخروج الى
الحديد (١) .

- وفي بعض كتب الحنابلة ورد بلفظ (لا بأس) (٢) -
غير تطيبات ولا مزينات .

وقال القاضي : ظاهر كلام احمد ان ذلك جائز فيسر
مستحب (٣) .

ومن أدلتهم في ذلك :

١ - حديث ام عطية قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نخرجهن في الفطر والاضحى ، الحواتق والحيفر ذوات
الخدور ، فأما الحيفر فيمتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة
المسلمين ، قلت : يا رسول الله ! احدانا لا يكون لها جلباب ،
قال : " لتلبسها أختها من جلبابها " (٤)

-
- (١) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٢٧ .
(٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح : ج ٢ ص ٢٣٢ ،
البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٤٥ ، الرهيماني /
مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٧٩٨ .
(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح : ج ٢ ص ٢٣٢ .
(٤) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٠٦ .

٢ - عن اسماعيل بن محمد الرحمن بن عطية عن جدته ام عطية :
" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جمع نساء
الانصار في بيت فأرسل اليها عمر بن الخطاب فقام على الباب
فسلم علينا فرددنا عليه السلام ثم قال : أنا رسول رسول الله
صلى الله عليه وسلم اليكن وأمرنا بالحيدين ان نخرج فيهما
الحيف والعتق ولا جمعة علينا ونهانا عن اتباع الجنائز " (١)
فهذان الحديثان يدلان على اباحة خروج النساء للحيدين
دون فرق بين شابة وعجوز لامره صلى الله عليه وسلم باخراجهن ، والأمر
هنا يحمل على اقل ما يحمل عليه وهو الاباحة ، لعدم وجوبها
عليهم .

٣ - روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تمنصوا
اماء الله مساجد الله وليخرجن تفلت) (٢)
يدل هذا الحديث على منصهن من الخروج الى العيد وغيره
اذا كن متطيبات .

مناقشة :

وقد ناقش الحنابلة من فرق بين الشابة وغيرها ، قالوا :
ان تخصيص الخروج بالصائغ بالشواب يأباه صريح الحديث
المتفق عليه (حديث ام عطية) (٣)

حيث ورد فيه كما بينا انه ليس هنا فرق بين الشابة وغيرها بل الكل
أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج فلماذا هذا التخصيص ؟ !

(١) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٢ ص ٢٨٠

(٢) تقدم تخريجه في ص (١٠٠)

(٣) الشوكاني / نيل الاوطار : ج ٣ ص ٣٥٤ .

قال الشافعية :

لقد ثبت في الصحيحين عن عمرة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة (١) - رضي الله عنها - زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل (٢)

قالوا : وفي هذا دليل على ان النساء اللاتي يصدرنهن الفتن والفساد يمتن من حضور الصلاة ، ولا سيما في هذا العصر حيث اسباب الشر والفتن فيه كثيرة بخلاف العصر الأول (٣) .
أجاب الجنابة - ان هذا قول صحابي ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان تتبع .

وقول عائشة هذا مختص بمن أحدثت دون غيرها (٤) .
لكن اذا كثرت الفسق وكثرت الفتن بحيث اصبح كثير من الأحداث كما في عصرنا هذا أفلا يكون المنع اولى درءاً للفساد ؟ !

(١) هذا قول صحابي ، لكنه يعتبر اجماع سكوتي حيث اشتهر ولم ينكر .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٩ .

(٣) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ٧٦ .

(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٢٣٢ .

رأى الظاهرية في صلاة العيدين بالنسبة للنساء :

قالوا : تسن صلاة العيدين للنساء عامة (١) .
استدلوا : بقوله تعالى ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ (٢)
فالصلاة من فعل الخير (٣) فتكون داخلة في الامر السوار
في الآية .

قالوا : وتخرج الى المصلي النساء حتى الابكار والحيض وغير
الحيض ، ويحتزل الحيض المصلي اما الطواهر فيصلين مع الناس ومن
لا جلباب لها فلتستعر جلبابا وتخرج (٤) .

- ١ - لحديث ام عطية السابق امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نخرجهن في الفطر والاضحى . . (٥)
- ٢ - وحدث اسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته ام عطية ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جمع نساء الانصار
في بيت فأرسل اليها عمر . . (٦)
فهذان الحديثان يدلان على اباحة خروج النساء للعيدين دون
فرق بين شابة وعجوز لشمول الامر لهن باخراجهن .

-
- (١) ابن حزم / المصلي : ج ٥ ص ٨٦ .
 - (٢) سورة الحج : الآية ٧٧ .
 - (٣) ابن حزم / المصلي : ج ٥ ص ٨٦ .
 - (٤) المرجع السابق .
 - (٥) سبق تخريجه في ص (١٩١) .
 - (٦) سبق تخريجه في ص (١٩٨) .

الفصل الثاني

مقالة الكسوف

تمهيد
=====

قبل ذلك يجدر بنا ان نعرف الكسوف ، ونبين كيفية صلاته
عند الأئمة الأربعة .

تعريف الكسوف :

لغة :

كسفت الشمس كسوا من باب ضرب ضربا ، وكذلك القمر ،
قال ابن فارس ، والأزهري ، وقال ابن القوطية أيضا :
كسفت القمر والشمس ، وقيل : يقال لهما خسوف .

وقيل : الكسوف ذهاب البصر ، والخسوف ذهاب الكل .
وقيل : الكسوف للشمس ، والخسوف للقمر ، وهو أشهر ،
وقيل عكسه .

وقيل : الكسوف اوله ، والخسوف آخره (١) .

والأشهر في السنة الفقهاء : تخصيص الكسوف بالشمس ،

والخسوف بالقمر (٢) .

فإذا ذهب ضوء احد النيرين ، اوبعضه فزع الناس الى الصلاة

لقوله صلى الله عليه وسلم : (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان

لموت احد ولا لحياته ، فإذا رأيتوهما فأفزعوا للصلاة) (٣) .

(١) المقرئ / المصباح المنير : ج ٢ ص ١٩٤ ، الزنجاني / تهذيب

المصباح : ج ٢ ص ٥٥٤ ، باب الفاء ، فصل الكاف .

(٢) انظر : البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٢ ،

ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٨١ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٦١٩ ، كتاب الكسوف ، باب

صلاة الكسوف .

لكسن ماصفة هذه الصلاة ٢ :

صفتها :

ركعتان ، لحديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى أربع ركعات في ركعتين ، وأربع سجعات (١) ، يحرم بهما الامام بنية صلاة الخسوف ، او الكسوف ، يقرأ في الركعة الاولى بعد الافتتاح ، والتمون ، والبسطة ، والفاتحة ، وسورة البقرة ، او قدرها جهرا (٢)

لما روت السيدة عائشة رضي الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الخسوف بقراءته فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات (٣) .

ثم يركع ركوعا طويلا ، ثم يرفع من الركوع ، فيقرأ الفاتحة ، وسورة دون القراءة الاولى .

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٦٢٠ ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف .

(٢) قال المالكية : يصلي الكسوف سرا في احد قوليهما ، والخسوف جهرا ، ويندب فعلها في البيوت ، وفعلها في المساجد مكروه ، وان فعلت في المسجد جماعة ندب قراءة البقرة في القيام الاول من الركعة الأولى . الخ .

الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .
وذكر النفراوى في الفواكه الدواني ان الجماعة في صلاة الكسوف مستحبة على المحدث : ج ١ ص ٣٢٤ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٢٠ ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف .

وقال المالكية : يندب قراءة سورة آل عمران ، ثم يركع ويظيل
في الركوع (١) دون الأول ، ثم يرفع ولا يظيل في الرفع بل يسجد
سجدتين طويلتين ، ولا يظيل الجلوس بينهما ، ثم يقوم للركعة الثانية ،
ويفعل مثل الاولى الا أنها اقل منها في الطول ،

وقال المالكية : يسن ان يقرأ في القيام الاول من الركعة الثانية
سورة النساء ، وفي القيام الثاني منها سورة المائدة ، ثم يتشهد ويسلم ،
لحديث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : خسفت الشمس فسي
حياة النبي صلى الله عليه وسلم فخرج الى المسجد فصف الناس وراءه فكبر ،
فاقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً
ثم قال : سمح الله لمن حمده فقام ، ولم يسجد وقرأ قراءة طويلة هي
ادنى من القراءة الاولى ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً وهو ادنى من الركوع
الأول ثم قال : سمح الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم
قال في الركعة الآخرة مثل ذلك فاستكمل اربع ركعات في اربع سجعات
وانجلت الشمس قبل ان ينصرف ، ثم قام فأثنى على الله بما هو اهله ثم
قال : هما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا لحياته فاذا
رأيتوهما فافزعوا الى الصلاة (٢)

وتجاوز صلاتها على كل صفة وردت عن الشارع (٣) ،

-
- (١) قال الشافعية : يسن ان يكون مقدار الركوع في القيام الاول مسن
الركعة الاولى مائة آية ، وفي الثاني منها ثمانين ، وفي الاول مسن
الركعة الثانية ، سبعين ، وفي الثاني منها خمسين .
الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣١٢ .
- (٢) رواه البخارى في صحيحه : ج ٢ ص ٢٥ كتاب الكسوف ، باب
خسوف الامام في الكسوف
- (٣) ورد لها اكثر من صفة منها ثلاث ركعات في كل ركعة ، او اربع في كل
ركعة ونحوها . انظر البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٥٢ .

ولا خطبة فيها ، الا الشافعية قالوا : يخطب الامام خطبتين كالجمعة
يحث الناس فيهما على التوبة الى الله وترك المعاصي واتباع اوامر الله
ونحوها (١) .

وهذه صفتها عند : المالكية (٢) ، والشافعية (٣) ،
والحنابلة (٤) .

اما عند الحنفية :

فهي كهيئة النافلة يصلي الامام بالناس ركعتين في كل ركعة
ركوع واحد يطول القراءة فيهما سرا ، عند ابي حنيفة ومحمد بن
الحسن في احد قوليه .

وعند ابي يوسف ومحمد بن الحسن في القول الثاني له : يقرأ
فيهما جهرًا ،

لحديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر
في صلاة الخسوف بقراءة ته (. .) (٥)

ولا خطبة فيها انما يدعو الامام بما شاء بعد الصلاة .

وقالوا : ليس في صلاة خسوف القمر جماعة ، انما يصلي كل واحد

بنفسه ، لتمذرا لاجتماع في الليل ولخوف الفتنة (٦)

-
- (١) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣١٨ .
 - (٢) النفرواني / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٢٦ ، الدردير /
الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٢ .
 - (٣) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣١٨ .
 - (٤) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٢ .
 - (٥) سبق تخريجه في ص (٢٠٣) .
 - (٦) انظر : ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٣٢ - ٤٣٧ .

حكم صلاة الكسوف (الخسوف) بالنسبة للنساء :

سأبحث في هذا مسألتين :

الأولى : حكم الصلاة (١)

الثانية : حكم خروجهن فيها .

الأولى : حكم الصلاة :

قال الفقهاء : صلاة الكسوف في حق النساء سنة ،

وعجزة المالكية في ذلك : (سن عينا للنساء صلاة

الخسوف على المشهور) (٢) .

ورواية عن مالك انها سنة كفاية للمأمور بالصلاة الخمس (٣) .

والشافعية والحنابلة قالوا : سنة مؤكدة (٤) ،

والظاهرية قالوا : تصلي النساء (٥)

(١) الحنفية لم يرد في كتبهم بيان حكم صلاة الكسوف (الخسوف)

بالنسبة للنساء خاصة ، بل أطلقوا الحكم ، فيفهم منه ان حكمها

عليهن كحكمها على الرجال - والله تعالى أعلم - .

(٢) الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٣٩٢ ، الخطيب /

مفني المحتاج : ج ١ ص ٣١٦ ، حاشية الباجوري :

ج ١ ص ٣٨٨ ، البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٣ .

(٥) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٠٥ .

ومن الأدلة في ذلك :

١ - عن أبي مسعود ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(ان الشمس والقمر ليس ينكسفان لموت احد من الناس ، ولكنهما آيتان
من آيات الله ، فاذا رأيتموه فقوموا فصلوا (١) .

فهذا امر من النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة لكل احد رجلا
ونساء افيحمل على الصوم حتى يرد المخصص ولا مخصص هنا .

٢ - عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن اسما بنت
ابي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
حين خسفت الشمس فاذا الناس قيام يصلون وانا هي قائمة
تصلي ، فقلت : ما للناس فأشارت بيدها الى السماء وقالت
سبحان الله ، فقلت آية فأشارت أى نعم ، قالت : ففقت حتى
تجلاني الخشي فجعلت أصب فوق رأس الماء فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد الله واتى عليه ثم قال : ما من
شيء كنت لم اره الا قد رأيت في مقامي هذا حتى الجنة والنار ولقد
اوحى الي انكم تفتنون في القبور مثل او قريبا من فتنة الدجال
... الخ (٢)

ففي هذا الحديث عائشة رضي الله عنها من جملة المصلين لصلاة
الكسوف والنبي صلى الله عليه وسلم قد أقرها على ذلك فدل على المشروعية .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٢٨ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه : ج ٢ ص ٢٨ ، باب صلاة النساء
مع الرجال في الكسوف .

المسألة الثانية : حكم خروجهن :

قال الفقهاء (١) : يخرج اليها من لاهيئة لهن من النساء كالعجائز والصبيات اللاتي لسن محل شهوة .

حيث قال المالكية : لا بأس ان تخرج المتجالة .

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا أكره لمن لاهيئة لها من

النساء وأحبها لهن ، بل يتدب لهن حضورها مع الجماعة . (٣)

وقال الحنابلة : ان حضرها غير ذوى الهيئات مع الرجال

فحسن . (٤)

قال الشافعي:

ان كسفت الشمس وهناك رجل مع نساء فيهن ذوات محرم منه صلى بهن وان لم يكن فيهن ذوات محرم منه كرهت ذلك له . وان صلى بهن فلا بأس .

قال : فان صلى النساء فليس من شأنهن الخطبة لكن لسو

ذكرتهن احداهن كان حسنا (٥) .

(١) المراد بهم - المالكية - الشافعية - الحنابلة .

(٢) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٦٤ .

(٣) النووى / المجموع : ج ٥ ص ٥٩ ، الخطيب / مغني المحتاج :

ج ١ ص ٣٢٠ .

(٤) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٣ .

(٥) النووى / المجموع : ج ٥ ص ٥٩ .

الفصل الثالث

صلاة الاستسقاء

تمهيد

قبل الدخول في هذا الفصل نوضح تعريف الاستسقاء ،
وكيفية الصلاة بايجاز .

تعريف الاستسقاء :

لغة :

مأخوذة من سقيت الزرع سقيا فأنا ساقٍ ، وهو مسقي ،
وأسقيته بالألف ، لغة ، ومنه سقانا الله الخيث ، واسقانا .
ومنهم من يقول : سقيته اذا كان بيدك ، واسقيته اذا جعلت
له سقيا ، وسقيته ، واسقيته ، دعوت له فقلت له سقيا لك .
وفي الدعاء سقيا رحمة ولا سقيا عذاب على فملى .
والاستسقاء طلب السقي مثل الاستمطار طلب المطر (١)

شرعا :

طلب السقيا من الله تعالى لقطع نزل بهم او بدوابهم (٢)
فانما أجدبت الارض ، وقطعت المطر ، ونقص الماء ، لا عن
ارض غير مسكونة ، ولا سلوكه فزع الناس الى الصلاة ، لحديث عباد بن
تميم المازني ، انه سمع عنه ، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر : القري / المصباح المنير : ج ١ ص ٣٠١ ،

كتاب السين ، السين مع القاف وما

(٢) النفراوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٥٦ .

يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يستسقي ، فجلس الى الناس ظهره ، يدعو الله ، واستقبل القبلة وحول رداءه ثم صلى ركعتين (١) .

وكيفية تلك الصلاة :

ركعتان يحرم بهما الامام بنية الاستسقاء ، يكبر في الركعة الاولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، هذا عند الشافعية (٢) ، والحنابلة (٣) .

لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج متبدلاً ، متواضعاً ، متضرعاً ، حتى أتى المصلين فلم يخطب ، خطبتكم هذه ، ولكنه لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلي في الصيد (٤)
ويسن ان يقرأ في الاولى سورة (سبح اسم ربك الاعلى) ،

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٦١ ، كتاب صلاة الاستسقاء .

(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٢٤ .

(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٨ ، اما المالكية لم يذكروا التكبير في صلاة الاستسقاء .

الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥ .

(٤) رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، جامع الترمذي

بشرح تحفة الاحوذى : ج ٣ ص ١٣٤ .

وفي الثانية سورة (الخاشية) (١) جهرا .

لحديث طلحة قال : ارسلني مروان الى ابن عباس اسأله عن سنة الاستسقاء ، فقال : سنة الاستسقاء سنة الصلاة في الحميدين ، الا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداً ، فجمل يمينه على يساره ، ويساره على يمينه ، وصلى ركعتين ، وكبر في الاولى سبع تكبيرات ، وقرأ : (سبح اسم ربك الاعلى) ، وقرأ في الثانية : (هل أتاك حديث الخاشية) ، وكبر فيها خمس تكبيرات (٢)

ولحديث ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في الحميدين وفي الاستسقاء (٣)
ويعد ذلك يخطب الامام بالناس خطبة واحدة ، وهو قول الحنابلة (٤) ، وابو يوسف من الحنفية (٥) .

-
- (١) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٨ - ٦٢ ، الا ان المالكية قالوا : يسن ان يقرأ في الثانية (والشمس وضحاها) ،
النفراوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٢٧ ،
والشافعية قالوا : يسن ان يقرأ في الاولى (ق) ، وفي الثانية (القمر) كالحمد .
وان شاء قرأ في الثانية (ان ارسلنا نوحا) لمناسبتها الحال
الخطيب / مضي المحتاج : ج ١ ص ٣٢٤ .
- (٢) رواه الدارقطني في سننه : ج ٢ ص ٦٦ ، كتاب الاستسقاء .
(٣) رواه الدارقطني في سننه : ج ٢ ص ٦٧ ، كتاب الاستسقاء .
(٤) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٨ - ٦٢ .
(٥) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٣٩ .

أما المالكية (١) ، والشافعية (٢) ، ومحمد بن الحسن بن
الحنفية (٣) قالوا : يخطب خطبتين .

يدعو المسلمين فيها الى التوبة عن المحاصي ، والخروج من
المظالم ، ويخوفهم من عقاب الله ، ويذكرهم بالخير لترك قلوبهم . .
ونحو ذلك ، ثم يستقبل القبلة ويحول رداءه من اليمين الى اليسار ،
وبالعكس .

ويقتدى به الناس في ذلك ، فتأولاً بتحويل الحال من الشدة
الى الرخاء ، ومن الجذب الى الخصب .

لحديث عبد الله بن زيد : (ان النبي صلى الله عليه وسلم
استسقى فقلب رداءه) (٤)

هذه صفتها عند المالكية (٥) ، والشافعية (٦) والحنابلة (٧)
ومحمد بن الحسن وابويوسف من الحنفية (٨) .

اما الامام ابو حنيفة رحمه الله قال :

ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة جماعة ، فان صلى الناس فرادى

جاز ، وانما هو دعاء واستغفار (٩) لقوله تعالى : * استغفروا ربكم
انه كان غفارا * (١٠)

-
- (١) الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥
(٢) الخطيب / مضي المحتاج : ج ١ ص ٣٢٤ .
(٣) المصدر السابق للحنفية .
(٤) رواه البخارى في صحيحه : : ج ٢ ص ١٦ كتاب الاستسقاء ،
باب تحويل الرداء في الاستسقاء .
(٥) النفاوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٢٧ ،
الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥-٤٠٦ .
(٦) المصدر السابق للشافعية .
(٧) المصدر السابق للحنابلة .
(٨) المصدر السابق للحنفية .
(٩) المصدر السابق للحنفية
(١٠) سورة نوح : الآية " ١٠ " .

حكم صلاة الاستسقاء للنساء :

أولا - حكم أدائها .

ثانيا - حكم خروجهن اليها .

أولا - حكم أدائها :

صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة للنساء (١)

وبهذا قال الشافعية (٢) .

ثانيا - حكم خروجهن اليها :

اتفق الفقهاء على خروج المجائز اليها ، في الجملة ،

لكن اختلفوا في ذلك تفصيلا .

قال الحنفية : يرضى للمجائز حضورها (٣)

وقال المالكية (٤) والشافعية (٥) ورواية عن الحنابلة (٦)

اخترها ابن حامد وابو الخطاب والمجد :

يندب للمجائز الخروج اليها .

(١) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٩٢ ، اما بقية الفقهاء فلم اعثر

على نص في النساء خاصة فيما بين يدي من كتب .

(٢) المرجع السابق .

(٣) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٤٢ .

(٤) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٣٨ ، الدردير /

الشرح الكبير بهامش الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥ .

(٥) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٠٨ ، حاشية الباجسوري :

ج ١ ص ٣٩٤ ، النووي / المجموع : ج ٥ ص ٧٠ ، النووي /

روضة الطالبين : ج ٢ ص ٩١ .

(٦) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٥٤ .

وقال المالكية : يحرم على مخشية الفتنة ، ويكره لشابسة
غير مخشية الفتنة ، فان خرجت لم تمنع (١) وبه قال الحنابلة (٢) .

وقال الحنابلة : على الصحيح من المذهب يجوز خروجهم
من غير استحباب (٣)

ورواية عن الامام احمد رحمه الله لا يجوز خروجهم للاستسقاء
وجعله ابن عقيل ظاهرا كلام الامام احمد (٤)

الأدلة : -----
استدلوا بأدلة من السنة ومن المحقول .

أولا - من السنة : استدلوا بما يلي :

- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (هل تنصرون وترزقون
الا بضعفائكم) (٥)

فهذا الحديث يدل على جواز خروج المجائز لصلاة الاستسقاء
لأنهم من الضعفاء الوارد فيه .

(١) الدردير / الشرح الكبير بهامش الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥ ،

الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٣٨ .

(٢) الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٨١٧ .

(٣) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٥٤ - ٤٥٥ .

ورد في كشف القناع بلفظ يباح خروج المجائز أ.هـ ،

ج ٢ ص ٦٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) رواه البخارى في صحيحه : ج ٣ ص ٢٢٥ كتاب الجهاد .

ثانيا - من المحقول :

يخرجون المعجزات للاستسقاء لان دعاءهم اقرب الى الاجابة

فانهم ارق قلوبا من غيرهم . (١)

وليس في خروجهم فتنة ، فالناس قل ما يرغبون فيهم (٢)

(١) الرملبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٠٨ ،

الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٢٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ج ٢ ص ١٨٥ .

الفصل الرابع

صلاة الجنائز

ويحتوى على المباحث الآتية :-

المبحث الأول : تفسير الميتة .

المبحث الثانى : تكفيها .

المبحث الثالث : موقف الإمام حين الصلاة عليها

المبحث الرابع : حكم صلاتها على الجنائز

المبحث الخامس : اتباع النساء للجنائز ،
وزيارتهن للقبور

تمهيد

قبل البدء في بيان الأحكام الخاصة بالمرأة في الجنازة — من
تفصيل وتكفين وصلاة ونحوها .
نعرف الجنازة ونبين كيفية الصلاة عليها عند الاثمة الاربعة :

تعريف الجنازة :

لغة :

جنزت الشيء اجزته من باب ضرب ، سترته ، ومنه اشتقاق
الجنازة ، وهي بالكسر والفتح ، والكسر أفصح .
وقال الاصمعي وابن الاعرابي : بالكسر الميت نفسه ،
وبالفتح السرير .

وروى ابو عمر الزاهد عن ثعلب عكس هذا (١)

صلاة الجنازة :

شرعت لأمر الشارع بها في غير حديث ، منها : قوله
صلى الله عليه وسلم : (ان اخا لكم قد مات فقوموا فصلوا عليه) (٢)

- (١) المقرئ / المصباح المنير : ج ١ ص ١٢١ ، كتاب الجيم ،
الجيم مع النون وماثلتهما .
الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٢ ص ١٧٠ ، فصل
الجيم . باب الزاي .
(٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٥٧ ، كتاب الجنائز ، باب
في التكبير على الجنازة .

وكيفية هذه الصلاة :

ينوى الامام الصلاة على الميت ، ثم يكبر اربع تكبيرات .
لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ، ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نصى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج بهم
المصلى ، وكبر اربع تكبيرات (١) يرفع يديه في كل تكبيرة ،
لما روى نافع ان ابن عمر كان يرفع في التكبيرات الاربع على
الجنائز (٢)

ثم يتعمد بعد التكبيرة الاولى ، ولا يقرأ دعاء الاستفتاح
لانها مبنية على التخفيف ويمدّها الفاتحة سرا .

لما روى الزهري قال : سمعت أبا أمامة بن سهيل بن حنيف
يحدث ابن السيب قال : السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر ثم
يقرأ بأمر القرآن ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يخلص
الدعاء للميت ، ولا يقرأ الا في التكبيرة الاولى ، ثم يسلم في نفسه
عن يمينه (٣)

ولحديث ابن عباس : (ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وقرأ
على الجنائز بفاتحة الكتاب) (٤)

-
- (١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٥٦ ، كتاب الجنائز ،
باب في التكبير على الجنائز .
- (٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٤٧٠ ، كتاب الجنائز
باب رفع اليدين في التكبير على الجنائز .
- (٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٤٨٩ ، كتاب الجنائز ،
باب القراءة والدعاء في الصلاة على الميت .
- (٤) رواه الترمذي في سننه مع تحفة الاحوذى : ج ٤ ص ١٠٩ ، باب
ما جاء في القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب .

ولما روى طلحة بن عبد الله بن عوف ان ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب ، فقلت له فقال انه من السنة او من تمام السنة (١)

ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، ويدعو للميت بعد الثالثة لخبر أبوأمامة المتقدم .

ولحديث أبوهريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اذا صليت على الميت فأخلصوا له الدعاء) (٢)

ولخبر عوف بن مالك الاشجعي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (وصلى على جنازة) يقول : * اللهم اغفر له وارحمه ، واعف عنه وعافه ، واكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بماء وثلج وبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس ، وابدله دارا خيرا من داره ، واهلا خيرا من اهله ، وزوجا خيرا من زوجته ، وافته القبر وعذاب النار) (٣)

ويسلم بعد الرابعة تسليمة واحدة عن يمينه .

-
- (١) رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح . سنن الترمذى مع تحفة الاحوذى : ج ٤ ص ١٠٩ ، باب ماجاء في القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب .
- (٢) رواه ابو داود في سننه ، مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٣٠
- (٣) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٦٣ ، كتاب الجنائز ، باب الدعاء للميت في الصلاة .

وان سلم ثانية عن يساره جاز .
لما روى عن ابن عمر انه كان اذا قضى الصلاة على الجنائز
سلم على يمينه (١)
هذه كيفيتها عند الشافعية (٢) والحنابلة (٣) .

اما عند الحنفية :

ينوي الامام الصلاة على الميت ، ثم يكبر اربع تكبيرات ،
يحمد الله بعد الاولى كقوله " سبحانك اللهم ، وحمدك . . . " ،
ولا يقرأ الفاتحة ، الا أن يقرأها بنية الشاء .
لخبر نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على
الجنائز (٤) ، ولان القراءة لم تثبت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم .
ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، ويدعو
لنفسه وللميت وللمسلمين بعد الثالثة .

-
- (١) رواه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٤٩٤ ، كتاب الجنائز
باب تسليم الامام على الجنائز .
 - (٢) انظر : الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٠-٣٤٢ .
 - (٣) انظر : البيهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ١٠٠-١٠٣ .
 - (٤) رواه الامام مالك في موطأه مع شرح الباجي : ج ٢ ص ١٦
كتاب الجنائز .

لما روى سعيد بن ابي سعيد المقرئ عن ابيه انه سأل اباه ريرة
كيف تصلي على الجنائز فقال : ابوهريرة (انا لصر الله اُخبرك ،
اتبعها من اهلها ، فاذا وضعت ، كبرت ، وحمدت الله وصليت
على نبيه ثم اقول : اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن امتك كـان
يشهد انه لا اله الا انت ، وان محمدا عبدك ورسولك ، وانت اعلم به
ان كان محسنا فزد في احسانه ، وان كان مسيئا فمتجاوز عن سيئاته ،
اللهم لاتعزمننا اجره ولا تفتنا بعمده) (١)

ثم يسلم بعد الرابعة (٢)

اما عند المالكية :

ينوي الامام الصلاة على الميت ، ثم يكبر اربع تكبيرات ، يرفع الامام
في اولاهن وان رفع في كل تكبيرة لابس ، يدعو بعد كل تكبيرة ،
و بعد الرابعة ان شاء دعاء وان شاء لا . ثم يسلم تسليمه غفيفة يسمع
من يليه (٣)

-
- (١) رواه الامام مالك في الموطأ . مع المنتقى : ج ٢ ص ١٦ كتاب الجنائز
(٢) انظر : ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .
(٣) انظر : النفراوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢

المبحث الأول

تغسيل الميتة

المبحث الأول

أحكام تفسيل الميتة :

اتفق الفقهاء على ان تفسيل المرأة مثل تفسيل الرجل
الا أن الرجل يفضله الرجال ، والمرأة يفضلها النساء (١) ،
لأنهن أولى بها (٢) .

واختلفوا فيما يأتي :

أولا - من اولى بتفسيل المرأة :

قال الحنفية :

الاولى في الفسل اقرب الناس الى الميتة ، فان
لم يعلم الفسل ، فأهل الأمانة والورع . (٣)

(١) انظر : الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ ،

الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ ، ابن جزى /

قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ ، الدسوقي / حاشيته على

الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١٠ - ٤١١ ، الخطيب / مضمي

المحتاج : ج ١ ص ٤٣٤ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٨

النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٣ ، حاشيتا قليوبي وعميرة

على مذهب الطالبين : ج ١ ص ٣٢٥ ، النووي / المجموع :

ج ٥ ص ١٣٠ ، ابن قدامة / المضمي مع الشرح الكبير :

ج ٢ ص ٣٩٩ .

(٢) الباجوري / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٢ ،

النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٣ ، الخطيب / مضمي

المحتاج : ج ١ ص ٣٢٤ .

(٣) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٨٨ .

وقال المالكية :

الأولى بفلس المرأة الزوج حيث يقدم على قريباتها ، ولو
أوصت بالقضاء (١) - يحكم الحاكم عند التنازع - ، ثم اقرب امرأة
بنت ، فبنت ابن ، فأم ، فأخت ، فبنت أخ ، فجددة ، فعممة ،
فبنت عم ، وتقدم الشقيقة (٢) ، ثم ان لم توجد أقرب امرأة غسلتها
أجنبية ، ثم ان لم تكن أجنبية غسلها محرم نسبا ، او صهرا ، او رضاعا
يلف على يديه خرقة غليظة لئلا يباشر جسدها ويجعل بينه وبينها
حائلا كثوب يملق في السقف ليمنع النظر اليها . (٣)

وقيل :

ييمسها لا اختلاف الجنس (٤) .

-
- (١) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
(٢) اى : الشقيقة في الأخت وفي العممة . الدردير / الشرح
الصغير : ج ١ ص ٥٤٦ .
(٣) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١١ ،
مالك بن أنس / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٦ ،
الشيخ عليش / شرح منح الجليل : ج ١ ص ٢٩٠ .
(٤) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ .

قال الشافعية :

أولى بتخسيل المرأة قريباتها من النساء سواء المحارم

كالبنات ، وغيرهن كنت العم . (١)

لأنهن اشفقن من غيرهن (٢) .

وهل الزوج يقدم على القريبات أم لا ؟

للشافعية وجهان في هذه المسألة :

الوجه الأول ، وهو الأصح :

تقدم القريبات على الزوج (٣) .

لأن الأنثى بالأنثى اليق (٤) .

الوجه الثاني :

يقدم الزوج عليهن .

لأنه ينظر في حال الحياة الى ما لا ينظرن اليه منها (٥)

-
- (١) انظر : النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ - ١٣٤ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٣ ، الباجوري /
حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٨ ، قليوبي وعميرة /
حاشيتهما على ^عمنهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٢٦ .
- (٢) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٣ .
- (٣) قليوبي وعميرة / ^عحاشيتهما على منهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٢٦ .
- (٤) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٣ .
- (٥) نفس مرجعي (٤٠٣) .

وأولى القريبات بال غسل ذات رحم محرم ، وهي من لو فرضت
ذكرا حرم تناكحهما فان استوى اثنان فيها قدمت ذات المصوبه
لو كانت ذكرا كالعمة على الخالة ، فان استويا قدم بما يقدم به في
الصلاة على الميت ، فان استويا في الجميع ولم يتشاحا فذاك ،
والا أقرع بينهما . فان لم تكن ذات محرميه قدمت ذوات الارحام
غير المحارم كبنات العم ، وبنات العمة ، وبنات الخال ، وبنات الخالة ،
يقدم أقربهن فأقربهن ، وبعده القريبات ذوات الولاة ، فأجنبية ،
فرجال محارم . (١)

والأصح أن الزوج يقدم على الرجال المحارم لأنهم رجال ،
وهو ينظر الى ما لا ينظرون اليه .

رأى الحنابلة :

أولى الناس في تفصيل المرأة الميتة ، وصيصة ان كانت
عدلا ، لأنه حق للميتة ، فقدم فيه وصيتها على غيره ، ثم أمها وان
علت ، ثم بنتها وان نزلت ثم القريبى فالقريبى كميراث .

(١) انظر : الرطبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٣ ،
النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ - ١٣٤ ، الباجوري /
حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٨ ، قليوبي وعميره /
حاشيتهما على منهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٢٦ .

ويقدم منهن من يقدم من الرجال ، فتقدم الأخت الشقيقة على
الأخت لأب ، وعمتها وخالتها ، سواء كُنت أخيهما وبنيت اختيهما
لاستوائيهما في القرابة والمحرمية .

ثم التي لها رحم وليست بمحرم كبنات العم ، والعمات ،
وبنات الخالة ، والخال ، ثم الأجنبيات ، بعد ذوات المحرم (١) .

-
- (١) انظر : البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ ،
المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٢ ، ابن قدامة /
الشرح الكبير بهامش المغني : ج ٥ ص ٣١١ - ٣١٢ .

ثانيا - تغسيل الزوجين :

أولا - تغسيل الزوج زوجته :

للفقهاء في هذه المسألة قولان ، وهما :

القول الأول :

ان الزوج لا يغسل زوجته .

وهو قول الحنفية (١) ، والشافعية في وجه ذكره الرافعي (٢) ،

والحنابلة (٣) في رواية ، والثوري (٤) .

استدلوا على ذلك بما يلي :

ما جاء عن عطاء في المرأة تموت مع الرجال ، قال تيم ثم تدفن

في ثيابها (٥)

فهو لم يفصل في الحكم بين ان يكون فيهم زوجها او لا .

-
- (١) انظر : ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ٨٨ ،
الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ ، ابن عابدين /
حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ .
- (٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٥ .
- (٣) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٧٩ ، ابن قدامة / المغني
مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٩٨ .
- (٤) المراجع السابقة .
- (٥) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٨

- ان الموت فرقة تبيح اختها واربعها سواها فحرم اللمس
كالطلاق (١) .
- لأن اختها والاربع لو متن في الحال لغسلهن فلو جوزنا غسل
هذه لنم منه جواز غسل المرأة واختها في وقت واحد بالزوجية (٢)
- لانتهاء ملك النكاح لانعدام المحل فصار الزوج اجنبيا فلا
يحل له غسلها . (٣)
- وانها بالموت صارت محرمة البتة ، والحرمه تنافي النكاح ابتداء
وبقاء ، ولهذا جاز ان يتزوج بأختها واربع سواها ، بخلاف
ما اذا مات الزوج ، ثم الزوج بالنكاح مالك والمرأة مملوكة ،
فبعد موته يمكن ابقاء صفة المالكية حكما لبقاء محل الملك ،
فأما بعد موتها فلا يمكن ابقاء الملك مع فوات المحل . (٤)

-
- (١) ابن قدامه / المصنعي مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٩٨ .
(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٥ .
(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ .
(٤) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧١ .

القبول الثاني :

يجوز للرجل ان يغسل زوجته .

وبه قال المالكية مادام النكاح صحيحا واتصلت العضمة التي

الموت (١) ، أما ان ماتت الزوجة وتزوج الزوج اختها عقب موتها
وقبل غسلها ، الا حب نفي تفسيل الزوج لها (٢) .

والشافعية : ان تزوج اختها واربعها سواها جازله غسلها

بلا خلاف (٣) وهو اصح الوجهين الذي ذكرهما الرافعي (٤) ،

والحنابلة في الصحيح من المذهب وعليه اكثر الاصحاب وهو المشهور عن

الامام احمد (٥) ، والظاهرية مالم يتزوج حريمها .

-
- (١) انظر : الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٨ ،
ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ ، مالك / المدونة
الكبرى : ج ١ ص ١٨٥ ، الحطاب / مواهب الجليل ج ٢ ص ٢١٠
عليش / شرح منح الجليل : ج ١ ص ٢٨٨ .
- (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .
- (٣) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ،
- قليوبي وعميره / حاشيتهما على شرح الجلال : ج ١ ص ٣٢٥ ،
- (٤) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٥ .
- (٥) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٢٧٩ ، ابن مفلح / المبدع :
ج ٢ ص ٢٢٣ ، البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ ،
ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش الصفي : ج ٢ ص ٣١٢ .
- (٦) ابن هنم / الحلبي : ج ٥ ص ١٧٤ .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من الكتاب والسنة والآثار والمقول والاجماع :

أولا - من الكتاب :

قال تعالى : * وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ * (١)

فهذه الآية الكريمة تدل على أن الزوجة بعد موتها تسمى زوجة فعلى هذا له تفضيلها .

ثانيا - من السنة :

عن عهد الله بن عبد الله عن عائشة قالت : رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنازة بالهقيع فوجدني وأنا اجد صداعا في رأسي وأنا اقول وا رأساه ، فقال : بل انا يا عائشة وارأساه ، ثم قال : ما ضرک لو مت قبلي فممت عليك ففسلتک وكفنتک وصلیت علیک ودفنتک (٢) .

(١) سورة النساء : الآية " ١٢ " .

(٢) رواه ابن ماجه ، وفي اسناده محمد بن اسحاق ، وقد عنعن به اعلم البيهقي / سنن ابن ماجه مع شرحه مفتاح الحاجية ص ١٠٧ ، ورواه الدارقطني واخرجه احمد والدارقطني وابن حبان والبيهقي / سنن الدارقطني : ج ٢ ص ٧٤ .

فيدل هذا الحديث على ان الزوج يفسل زوجته لقوله فسلتك.

ثالثا - من الآثار :

١ - عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : الرجل احمق

بفسل امرأته (١)

٢ - عن ابي سلمة في المرأة تموت مع الرجال ليست معهم امرأة ،

قال : يفسلها زوجها (٢)

رابعا - من المحقول :

ان حقوق النكاح لاتنقطع بالموت بدليل التوارث ، فله

ان يفسلها (٣) .

خامسا - الاجماع :

روى ابن المنذر ان عليا رضي الله عنه فسل فاطمة زوجته واشتهر

ذلك ولم ينكر فكان اجماعا (٤) .

(١) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٥٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الفطيب : مضي المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ، الرملي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ ، قليوبي وعميرة / حاشيتهما على

شرح الجلال : ج ١ ص ٣٢٥ .

(٤) ابن قدامة / المضي مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٩٨ ، ٣١٢ .

مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور :

١ - قالت الحنفية : المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : (فسلتك
في حديث عائشة ، اى : قمت بأسباب غسلك ، كما يقال
بنى فلان دارا وان لم يكن هو بنى (٢)

٢ - وفي استدلالهم بأن عليا غسل زوجته فاطمة ، قالوا : ان
الذى غسل فاطمة رضي الله عنها ام أيمن حاضنته صلى الله عليه
وسلم فتحمل رواية غسل علي لزوجته على معنى التهيئة والقيام
بأسبابه ، ولكن ثبتت الرواية فهو مختص به ويدل على
الخصوصية حديث (ان الانساب تنقطع يوم القيامة غير سببي
ونسبي وصهرى) (٢)

وايضا تحمل هذه الرواية على بقاء الزوجية بين علي وفاطمة
رضي الله عنهما للحديث السابق : (كل سبب ونسب ..) (٣)

-
- (١) السرخسي / الميسوط : ج ٢ ص ٧١ .
(٢) فسر بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى ، والنسب بالانتساب
ولو بالمصاهرة والرضاع .. الخ .
رواه الامام احمد في مسنده وهو جزء من حديث المسوراته
بعث اليه حسن بن حسن يخطب ابنته ... الحديث .
ج ٤ ص ٣٢٣ .
(٣) انظر : ابن عابدين / حاشية رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ .

اجيب على مناقشة الحنفية بما يلي :

١ - اما قول الحنفية : ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم
(غسلتك) اى قمت بأسباب غسلك ، لا ينهضني صرفه
الى هذا المعنى لان الأصل في الألفاظ صرفها الى الأقرب
وأقرب المراد من قوله صلى الله عليه وسلم : (غسلتك) ،
اى : قمت بتفسيك .

٢ - اما قولهم : ان فاطمة غسلتها ام ايمن وليس علي ، نقول لهم
ينقل ذلك اهد .

وقولهم ان هذا العمل مختص بعلي رضي الله عنه :
الأصل في الألفاظ العموم ولا تحمل على الخصوص الا بدليل
وليس هناك دليل .

وايضا يوءد قول الجمهور الآثار الدالة على ذلك .

رد على دليل الحنفية من المعقول :

ورد قولهم ان الزوجة بالموت صارت محرمة البتة . . . الخ .
نقول : ان الزوج يحمل له ان يرى من زوجته بدنهما فسي
الحياة ومسها وتقبيلها ، فمن ادعى تحريم التحليل بالموت ،
نقول لا يوءد خذ به الا بنص ولا سهيل اليه . (١)

(١) ابن هزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

الرأي الراجح :

القول الأولى بالقبول هو القول القائل بجواز تخسيس الرجل زوجته ، لأن يحل له ان ينظر منها في الحياة الى مالا يحل لغيره ، ولأنه هو اقرب الناس اليها ، في مثل هذه الحالة ولقوة أدلة القول القائل بهذا - والله تعالى أعلم - .

ثانيا - تفسيل الزوجة زوجها :

اتفق الفقهاء على ان الزوجة تفسل زوجها ، ولكن لكل منهم قيود ، وهي كما يلي :

الحنفية ، قالوا :

يجوز للمرأة ان تفسل زوجها دخل بها أم لا ، اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينونة من تقبيل ابن زوجها أو ابيه ، وان حدث ذلك بعد موتها لم يجز لها ان تفسله (١)

المالكية ، قالوا :

الزوجة تفسل زوجها اذا مات مادام النكاح صحيحا ، وان وضعت بعد موته فيقضى لها به مالم تتزوج (٢) ، لأنه حكم ثبت بالزوجية فلا يتقيد بالعدة كالميراث ، أما ان تزوجت غيره الاحب نفي تفسيه (٣) .

- (١) الشيخ نثام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ ،
انظر : السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٠ ، ابن عابدين /
حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ ، ابن الهمام / فتح القدير :
ج ١ ص ٤٥٢ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ ،
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ٨٨ .
(٢) انظر : مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٥ ، ابن جزي /
قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ ، الخطاب / مواهب الجليل :
ج ٢ ص ٢١٠ .
(٣) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

الشافعية : لهم في هذه المسألة ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

المرأة لها ان تفسل زوجها أبدا ، وان انقضت عدتها بالوضع عقب وفاته وتزوجت .

لأنه حق ثابت لها فلا يسقط شيء من ذلك كالمراث ،
ولبقاء حق الزوجية (١) .

الوجه الثاني :

لها ان تفسل زوجها مالم تتزوج (٢) وان انقضت عدتها
لأنها بالزواج صارت سالحة لفسل الثاني لومات ولا يجوز ان تكون
فاسلة لزوجين في وقت واحد . (٣)
وهذا موافق لقول الظاهرية (٤) .

-
- (١) انظر : الباجوري / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٢١٧
النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ ، ١٣٠ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ ، الخليلي /
مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ .
- (٢) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٤ .
- (٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٠ - ١٣١ .
- (٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

الوجه الثالث :

لها ان تفسله مالم تنقض المدة (١) ، لان بانقضاء المدة
تنقطع علائق النكاح (٢) .

الحنابلة : لهم في هذا ثلاث روايات :

الرواية الأولى :

الزوجة لها ان تفسل زوجها ولو مات قبل الدخول على الصحيح
من المذهب وعليه الاصحاب (٣) ، وان وضعت الزوجة عقب موته مالم
تتزوج ، اما ان تزوجت فلا تفسله لأنها بالتزوج صارت سالمة لان
تفسل الثاني لو مات ، ولا يجوز ان تكون غاسلة لزوجين في وقت
واحد (٤) .

وهذه الرواية تتفق مع الوجه الثاني للشافعية .

الرواية الثانية :

تفسله لعدم من يفسله فقط (٥) .

-
- (١) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٤ .
 - (٢) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٠-١٣١ .
 - (٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ ، المرادوى / الانصاف :
ج ٢ ص ٤٧٨ ، ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المفسني :
ج ٢ ص ٣١٢ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٢ .
 - (٤) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ .
 - (٥) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٨ ، ابن مفلح / المبدع :
ج ٢ ص ٢٢٣ .

الرواية الثالثة :

لاتفسله مطلقا (١) .

الأدلة :

استدلوا على الجواز بأدلة من السنة والآثار والاجماع والمعقول :

أولا - من السنة :

عن عائشة رضي الله عنها انها قالت : (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل النبي صلى الله عليه وسلم الا نساوه) (٢)

ثانيا - من الآثار :

١ - ان ابا بكر رضي الله عنه اوصى زوجته اسماء بنت عميس ان تفسله . (٣)

٢ - عن جابر بن زيد انه اوصى ان تفسله امرأته (٣)

٣ - حدثنا وكيع عن سفيان عن ابراهيم بن مهاجر ان ابا موسى غسلته امرأته (٤)

(١) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٨ ، ابن مفلح / المبدع ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٢) رواه ابن ماجه في سننه مع شرحه مفتاح الحاجة : ص ١٠٧ ، بابما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها .

رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٢٩٩ ، وسكت عنه ابو داود والمنذرى ورجالهم ثقات الا ابن اسحاق ، وقد

عنمن . الشوكاني / نيل الاوطار : ج ٤ ص ٥٨ .

(٣) أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٩ .

(٤) المرجع السابق : ص ٢٥٠ .

ثالثا - الاجماع :

نقل المنذرى ان الامة اجمعت ان للمرأة غسل زوجها (١) .

رابعا - من المعقول :

- ١ - ان النكاح بينهما في حكم القائم مالم تنقض العدة فان الموت محول للملك لا ميطل وملك النكاح لا يحتمل التحول الى الورثة، فبقي موقوفا على الزوال بانقضاء العدة كما بعد الطلاق الرجعي ولو ارتفع النكاح بالموت فانما ارتفع الى خلف وهي العدة وهذه العدة حق النكاح فتقوم مقام حقيقته في ابقاء حل المس والنظر (٢) .
- ٢ - ان آثار النكاح من عدة الوفاة والارث باقية فكذا الغسل (٣) .

(١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ .
(٢) انظر : السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٠ .
(٣) البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٧٨ .

حكم المطلقة الرجعية في تفسيها مطلقها :

للفقهاء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

المطلقة الرجعية اذا مات مطلقها وهي في العدة تفسله .
وبهذا قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) في رواية ،
والحنابلة (٣) .

استدلوا بما يلي :

— ان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ، وابعاد الفسل مستفادة
بالنكاح فتبقى ما بقى والنكاح بحد الموت باق الى وقست
انقضاء العدة (٤) .

القول الثاني :

المطلقة الرجعية لا تفسل مطلقها اذا مات وهي في العدة ،
وه قال المالكية (٥) في رواية وهو مذهب المدونة ، والشافعية (٦)

-
- (١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ .
 - (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .
 - (٣) الميهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٧٨ .
 - (٤) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ .
 - (٥) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٥ ، الدسوقي حاشيته
على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .
 - (٦) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ .

قالوا : والوجه في ذلك مايلي :

- ١ - تحريم النظر واستمتاعه بها .
- ٢ - انحلال عقد الزوجية (١) .

الرأى الراجح :

الرأى الأظهر هو الرأى القائل بجواز تخصيص المطلقة الرجعية

مطلقها لبقاء الملاقة الزوجية بينهما بدليل انتقالها الى عدة الوفاة ،

- والله تعالى اعلم - .

(١) انظر : الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ ،

الدسوقي : حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .

حكم تفسيل السيد لأمته والأمة لسيدها :

أولا - تفسيل السيد لأمته :

للفقهاء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

يجوز للسيد ان يفسل امته ولو مدبرة او مكاتبة او أم ولد .
وبهذا قال المالكية - الا أنهم قالوا : المكاتبة لا يفسلها
سيدها لعدم اباحة الوطء (١) - والشافعية (٢) ، والحنابلة على
الصحيح من المذهب - وقالوا في المكاتبة حتى لو لم يشترط وطأها لأنه
يلزمه كنفها وموئنة تجهيزها ودفنها (٣) - والظاهرية - قالوا للسيد
فسل امته وام ولده مالم يستحل تحريمها فان فعل ذلك لم يحل له
فسلها - (٤) .

- (١) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
(٢) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ، الرطبي /
نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ ، النووي / المجموع :
ج ٥ ص ١٣٢ .
(٣) الميهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ - ٧٩ ، المرادوي /
الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٣
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

قالوا :

لأنه مالك للرقبة والبضع جميعا (١) ولا باحة وطئه لها (٢)

فان قبل : فالمكاتبة لا يملك بضعها .

قلنا : بالموت تنفسخ الكتابة فيموت البضع كما كان

قبل المكاتبة (٣) .

القول الثاني :

السيد لا ينسل أمته .

وبه قال الحنفية (٤) والحنابلة في رواية (٥) .

أما الامه الصمصة فلا يفسلها سيدها لحرمتها عليه قبل الموت

وبه قال المالكية (٦) والحنابلة (٧) .

-
- (١) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ .
(٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
(٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٧ .
(٤) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ .
(٥) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٨٨ .
(٦) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ .
(٧) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
(٨) البيهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٧٩ .

وكذا الامه المزوجة والمعتدة والمستبرأة لا يفسلها سيدها
لانه لا يستبيح بخصمها .

وبه قال الشافعية (١) والحنابلة (٢) .

ثانيا - تفسير الامه لسيدها :

للفقهاء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

لا يجوز لأي نوع من الاماء تفسير سيدها ،
والى هذا ذهب الحنفية (٣) ، والشافعية في الوجه
الاصح (٤) ، والحنابلة في رواية (٥) ، والظاهرية (٦) .

-
- (١) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٧ .
 - (٢) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٣ .
 - (٣) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ .
 - (٤) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٨٨ .
 - (٥) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٤ .
 - (٦) الرطبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ .
 - (٧) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ .
 - (٨) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

قالوا :

لزوال ملكه عنها بانتقالها عن ملكه للورثة بالموت ،
او صيرورتها حرة فيما اذا كانت مدبره (١) .
والمكاتبة لاتفسله لانتقال ملكها الى الورثة ولانه في حال
حياته كانت محرمة عليه فالأولى عدم تفسيه بعد مماته (٢)

القول الثاني :

يجوز للأمه ان تفسل سيدها ،
والى هذا ذهب المالكية (٣) ، والشافعية (٤) في وجهه ،
والحنابلة على الصحيح من المذهب (٥) ، وقالوا في المكاتبة : تفسل
سيدها ان اشترط وطأها لباحتها له ، ان لم يشترط وطأها فلا يباح
لها ان تفسله لحرمتها عليه قبل الموت (٦) .

-
- (١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٨ .
 - (٢) الرطبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ .
 - (٣) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
 - (٤) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٨ .
 - (٥) المزداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ ، البهوتسي /
كشاف القناع : ج ٢ ص ٧٩ .
 - (٦) البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٧٩ .

ودليلهم :

- بقاء علاقة بينها وبينه من ناحية وجوب الاستبراء والله أعلم .

الرأى الراجح :

يظهر لي أن القول الاولى بالقبول ، هو القول القائل بأن
الأمه لا يجوز لها غسل سيدها ، لانتقال ملكها الى غيره فيكون بمثابة
الاجنبي عنها - والله أعلم - .

حكم تغسيل المرأة اذا ماتت مع رجال أجانسب :

للفقهاء في هذا الحكم قولان ، هما :

القول الأول :

اذا ماتت المرأة ولم يكن معها الا رجال أجانسب .
وبهذا قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣)
في الوجه الاصح ، والحنابلة في الرواية الصحيحة ، وهي المذهب ،
وعليها الاصحاب (٤) .

لكن اختلفوا في كيفية التيمم .

-
- (١) انظر : السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، ابن عابدين :
حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ ، الشيخ نظم / الفتاوى
الهندية : ج ١ ص ١٦٠ .
- (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١١ ،
مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٦ ، الدردير / الشرح
الصفير : ج ١ ص ٥٤٦ ، ابن جزى / قوانين الاحكام
الشرعية : ص ١٠٨ .
- (٣) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٥ ، الخطيب /
مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ، الرطبي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٤٤١ .
- (٤) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المغني : ج ٢ ص ٣١٥ ،
المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٨٣ ، ابن مفلح /
المبدع : ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

فقال الحنفية :

يلف الرجل الاجنبي على يده خرقة ثم ييممها ، ويخض
بصره عن ذراعها دون وجهها ، لانه في حال حياتها ما كان للأجنبي
ان ينظر الى ذراعها ، فكذلك بعد الموت (١) .

وقال المالكية :

ييممها أحدهم لكوعها فقط ، وجهاز مسها للضرورة مسع
ضعف اللذة بالموت (٢) .

وقال الشافعية :

يمت من وراء حائل (٣)

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة ، ومن الأثر ، ومن القياس ،
ومن المقول .

-
- (١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠١ ،
الفرغاني / فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية :
ج ١ ص ١٨٧ ، الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ .
- (٢) الدسوقي / حاشيته رد المحتار : ج ١ ص ٤١١ ، الدردير /
الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٦ .
- (٣) الباجوري / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٧ .

أولا - من السنة :

- روى الرازي في فوائده عن مكحول عن واثلة بن الاسقع ،
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اذا ماتت المرأة مسح
الرجال ليس بينها وبينهم محرم تيمم كما ييمم الرجال) (١)

ثانيا - من الأثر :

- جاء عن عطاء ، في المرأة تموت مع الرجال ، قال : تيمم
ثم تدفن في ثيابها ، قال : والرجل مثل ذلك (٢)
- عن سعيد بن المسيب انه قال : اذا ماتت المرأة مع الرجال
ليس معهم امرأة ، قال : ييمونها بالصعيد ولا يفسلون بها ، وانما
مات الرجل من النساء فكذلك (٣)

ثالثا - القياس :

- قاسوا فقد الخاسل على فقد الماء ، ان الخسل متعذر شرعا
لتوقفه على النظر والمس المحرم (٤)

رابعا - من المحقول :

- ان الخسل لا بد فيه من المس ، والخسل من غير مس لا يحصل بسبه
التنظيف ، ولا ازالة النجاسة ، بل ربما كثرت ولا يسلم من النظر ،
فكان الحدول الى التيمم اولى (٥)

(١) لم اعثر له على تخريج فيما لدى من كتب وانما ورد ذكره في البدع

لابن مفلح : ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٢) اخرجه ابن ابي شيبة : ج ٣ ص ٢٤٨ .

(٣) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٨ .

(٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤١ .

(٥) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٤٠٠ .

القول الثاني :

قالوا : تفسل المرأة بثيابها ، يصب عليها الماء

دون المس .

وهذا قال الشافعية في وجهه ، قالوا : يلف الغاسل على

يده غرقة ، ويغض طرفه ما امكن ، فان اضطر الى النظر ، نظـر

للضرورة . وهو قول القفال ، ورجعه امام الحرمين والفضالي (١) ،

وه قال الحنابلة في رواية (٢) ، والظاهرية ، قالوا :

تفسل في ثوب كثيف ، يصب الماء على جميع بدنـها دون مباشرة

اليـد (٣) .

استدلوا على ذلك بما يلي :

حديث ابو خالد الاحمر عن حجاج عن عطاء في امرأة تموت مسع

الرجال ، قال : يصبون عليها الماء صبا ثم يدفنونها . (٤)

(١) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٥ ، الرملي / نهايـة

المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٢ ، الخطيب / مغني المحتاج /

ج ١ ص ٣٣٥ ، قليوبي وعميرة / حاشيتهما على شرح

الجلال : ج ١ ص ٣٢٦ .

(٢) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٨٤٣ ، ابن قدامة / المغني

مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٤٠٠ - ٤١٤ ، ابن مفلح / المبدع :

ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٦ .

(٤) اخرجه ابن ابجي شبيهه في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٩ .

— وامكن غسلها مع ستر ما حرم النظر اليه .
والفصل فرض ، وهو ممكن بلا مباشرة فلا يحل تركه . (١)

وأجابوا عن ادلة الأولين حيث قالوا :

لا يجوز ان تيمم الا عند فقد الماء ، والمجبب منهم انهم فروا
من المباشرة ، خلف الثوب ، وابعوها على البشرة ، وهذا جهل
شديد . (٢)

الا انني اقول القول القائل بالتيمم اولى بالأخذ لان المرأة
عورة ، والاحسن اخذ الحبيطة في سترها ، فالتيمم استر لها من غسلها
بثيابها ، اما قولهم لا تيمم الا عند فقد الماء ،
اقول : ان فقد الفاسل هو بمثابة فقد الماء فيأخذ حكمه
وهو التيمم - والله تعالى اعلم - .

(١) انظر : ابن مفلح / الجدد : ج ٢ ص ٢٢٥ ، ابن حزم /

المحلى : ج ٥ ص ١٧٦ .

(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٦ .

المبحث الثاني

تكفيها

البحث الثاني

تكفينها ،

صفة الكفن المسنون :

للملأء في هذا قولان :

القول الأول :

انه يستحب ان تكفن المرأة في خمسة اثواب ،
وبهذا قال الحنفية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣)
والظاهرية (٤) .

الا أن هؤلاء الفقهاء اختلفوا في المسميات على مايلي :

الحنفية :

قالوا : تكفن المرأة في غمار ، وازار ، وقميص ، ولفافه ،
وخرقه تربط فوق عنقها ويطننها (٥) .

- (١) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، ابن الهمام / فتح القدير :
ج ١ ص ٤٥٥ ، اليا برتسي / شرح الصناية بهامش فتح
القدير : ج ١ ص ٤٥٣ ، ابن نجيم / البحر الرائق :
ج ٢ ص ١٩٠ .
- (٢) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١١ ، النووي / المجموع :
ج ٥ ص ٢٠٥ ، الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٠ - ٤٥١ .
- (٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٤١ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، المرادوي /
الانصاف : ج ٢ ص ٥١٣ .
- (٤) ابن هزم / المطلى : ج ٥ ص ١١٨ .
- (٥) الفرغاني / فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٨٩ .

وقال السرخسي في المبسوط : تكفن المرأة في درع -
وخمار - وازار - ولفافة (١) وخرقة (٢) تربط فوق الاكفان
عند الصدر فوق الثديين والبطن حتى لا ينتشر عليها الكفن اذا حملت
على السرير - (٣) .

من هنا نلاحظ ان بعضهم ذكر الدرع ، والبعض الآخر
ذكر القميص ، والأولى ذكر القميص للاختلاف في الدرع (٤) .

-
- (١) بالكسر ، مايلف به على الرجل وفيها ، جمعها لفائف .
انظر : الفيروزآبادي / القاموس المحيط : ج ٣ ص ١٩٦
فصل اللام . باب الفاء .
- (٢) واختلف في عرض الخرقة ، فقيل : ما بين الثدي الى السرة ،
هكذا ذكر محمد في غير رواية الاصول .
انظر : الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٨ .
وقيل : ما بين الثدي الى الركبة كيلا ينتشر الكفن بالفخذين
وقت المشي . انظر : ابن نجيم / البحر الرائق :
ج ١ ص ٣٠٧ .
- وقال : زفر - رحمه الله - : تربط الخرقة على فخذيهما
لثلا تضطرب اذا حملت على السرير .
السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٢ .
- (٣) انظر : السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٢ .
- (٤) قال المطرزي : درع المرأة ماتلبسه فوق القميص .
وعن الحلواني ما جيبه الى الصدر ، والقميص ماشقه
الى المنكسب .
المغرب : ص ١٦٢ ، مادة الدال مع الراء .

الشافعية :

للشافعية في ذلك قولان :

قول الشافعي في القديم : وهو الأظهر عند الاكثرين والصحيح

عندهم (١) :

ان المرأة تكفن ب : ازار - وخمار - وقميص - ولفافتان (٢)

وهذا يوافق قول الحنابلة في القول الصحيح وهو المذهب ، وعليه

اكثر الأصحاب (٣) .

قول الشافعي الجديد : (٤)

ثلاث لفاف - ازار - خمار .

فاللغافة الثالثة بدل القميص لان القميص انما تحتاج اليه المرأة

لتستتر به في تصرفها والميت لا يتصرف (٥)

(١) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٦ ، النووي / روضة

الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ .

(٢) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ، الرملي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، الرداوي /

الانصاف : ج ٢ ص ٥١٣ ، ابن قدامة / المصنف مع الشرح

الكبير : ج ٢ ص ٣٤٢ .

(٤) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ .

(٥) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٥ .

قال الشافعي :

ويشد على صدر المرأة ثوب لثلا تضطرب ثدياها عند الحمل
فتنتشر الأكفان (١) .

واختلف في المراد به ،

قال ابواسحاق المروزي : هذا ثوب سادس ليس من الأكفان
يشد فوقها ويحل عنها عند القبر أ.هـ (٢)

وقال ابو الصباس بن سريح : هو احد الاثواب الخمسة ويتسرك
عليها في القبر . أ.هـ (٣)

الأول أصح عند الأصحاب (٤)

-
- (١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٧ ، الرملي / نهاية
المحتاج : ج ٢ ص ٤٥١ .
- (٢) النووى / روضة الطالبين : ج ٢٠ ص ١١٢ ، الرملي / نهاية
المحتاج : ج ٢ ص ٤٥١ ، النووى / المجموع : ج ٢ ص ٢٠٧ .
- (٣) نفس المراجع السابقة .
- (٤) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ .

الأدلة في كل ذلك :

=====

أولاً - من السنة :

عن ليلى بنت قانف الثقفية قالت : (كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها ، فكان أول ما أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقى (١) ، ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملحفة (٢) ، ثم ادرجت بعد في الثوب الآخر ، قالت : ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب ، معه كفتها يناولنيها عيسا ثوبا (٣))

قالوا : هذا يدل على ان المشروع في كفن المرأة خمسة

اثواب (٤)

-
- (١) الحقو : الكشح ، والازار ، ويكسر ، او معقده كالحقوة والحقا جمعه احق واحقا ، انظر : الفهروزيآبادي / القاموس المحيط : ج ٤ ص ٣١٩ ، فصل الحاء ، باب الواو .
 - (٢) مايلبس فوق سائر اللباس ، انظر الفهروزيآبادي / القاموس المحيط : ج ٣ ص ١٩٥ ، فصل اللام ، باب القا .
 - (٣) رواه ابوداود وفي اسناده محمد بن اسحاق ، وفيه ايضا من ليس بمشهور ، والصحيح ان هذه القصة انما كانت لزَيْنب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي اكبر بناته صلى الله عليه وسلم لان ام كلثوم توفيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم بيده . ه .
 - مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٠٣ - ٣٠٠ .
 - (٤) الشوكاني / نيل الاوطار : ج ٤ ص ٧٤ .

ثانيا - من المقول :

- ١ - ان المرأة في حال حياتها تخرج في خمسة اثواب عادة :
درع ، وخمار ، وازار ، وملاءة ، ونقاب ، فكذاك بمد
المسوت . (١)
- ٢ - ان مبنى حالها على الستر فيزاد كفنها على كفن الرجل (٢)

القول الثاني :

- يستحب ان تكفن المرأة بسبع ، هي :
ازار - قميص - خمار - أربع لفائف ،
وبهذا قال المالكية (٣)
- وقالوا : ان حاجة المرأة تقتضي ذلك (٤)

- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٥ ، الكاساني /
بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
- (٢) المرغسي / العسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، الخطيب / مغني
المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح
الكبير : ج ٢ ص ٣٤١ .
- (٣) الدردير / الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤١٧
عليش / شرح منح الجليل : ج ١ ص ٢٩٦ ، الدردير /
الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٠ ، الخطاب / مواهب الجليل :
ج ٢ ص ٢٢٥ .
- الا ان الخطاب قال ، السبع هي : درع - خمار - حقو -
واربع لفائف .
- (٤) الخطاب / مواهب الجليل : ج ٢ ص ٢٢٥ .

الترجيح :

بعد عرض الأقوال وادلتها يتبين لي ان الراجح هو
قول جمهور الفقهاء - القائل بأن المستحب في كفن المرأة خمسة
اثواب - لورود النص في ذلك .
ولأن الخمسة كافية في ستر المرأة فيؤدي ذلك الى الغرض
المطلوب من زيادة الكفن بخلاف السبع المؤدى الى الاسراف ،
- والله تعالى اعلم - .

الكفن الواجب :

- قال الحنفية : ادنى ماتكفن به المرأة ثلاثة اثواب (١)
الا انهم اختلفوا في اسمياتها :
في بدائع الصنائع ، : ازار - رداء - خمار (٢)
ففي الخلاصة : قميص - ازار - لفافة (٣)
وففي الهدايسة : ثوبان وخمار ، ففسرهما في فتح القدير
بالقميص واللفافة (٤)
قالوا ، والوجه في ذلك :
لان معنى الستر في حالة الحياة يحصل بثلاثة اثواب حتى يجوز
لها ان تصلي فيها وتخرج فكذلك بعد الموت (٥) .
والظاهر : عدم التمييز بل اما قميص وازار او ازاران ،
لان المقصود ستر جميع البدن وهو حاصل بالكل (٦) .

-
- (١) الباهرتي / شرح العناية بهامش فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٣ .
(٢) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
(٣) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩ .
(٤) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٥ .
(٥) السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، الكاساني / بدائع
الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
(٦) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩٠ .

اما المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) فقالوا :
يجب ستر جميع بدن المرأة بما يحصل به الستر من غير اعتبار
للصدر (٤) .

كفن البنت الصغيرة :

قال الحنفية : البنت الصغيرة لا بأس بأن تكفن في ثوبين (٥)
وقال الحنابلة : ان الصغيرة تكفن في قميص ولفافتين وكذا
بنت تسع سنين (٦)
فقد جاء عن ابن سيرين انه كفن بنتا له قد اعصرت (٧) فسي
قميص ولفافتين (٨) .

-
- (١) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .
(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٧ ، الا انه قال :
يجب في المرأة ستر جميع بدنها الا وجهها وكفيها . ومن استثنى
الوجه والكفين المصنف في مجموعه لكنه فرضه في الحره . أ . هـ
(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٥ .
(٤) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .
(٥) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
(٦) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٥ .
(٧) اى : قاربت المحيض .
(٨) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٤٢ .

- ولتقدم بلوفها حد الشهوة .
- لعدم احتياجها الى خمار في حياتها فكذا بعد موتها (١)
- رواية عن الامام احمد - رحمه الله - ان بنت تسع سنين يصنع
بها ما يصنع بالمرأة (٢) .

استدل بما يلي :

- ١ - ماروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : اذا بلخت الجارية
تسحا فهي امرأة * (٣)
- ٢ - ماروى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بها وهي
بنت تسع سنين (٤)

صفة تكفين المرأة :

عند الحنفية :

تيسط اللقافة والازار ثم توضع على الازار وتلبس الدرع اولاً ،
ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها مابين يديها من الجانبين فوق
الدرع ، ولا يسدل شعرها خلف ظهرها ، لان القاءه الى ظهرها
من باب الزينة وهذه ليست في حال زينة ، ثم الخمار فوقه تحت اللقافة
ثم يحطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة كذلك ،

- (١) ابن مفلح / المبدع : ج ٥ ص ٢٤٥ .
- (٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٤٣ .
- (٣) رواه الترمذى / جامع الترمذى مع تحفة الاحوذى : ج ٤ ص ٢٤٧ .
- (٤) رواه ابو داود في مختصر سننه : ج ٣ ص ٥٥ كتاب النكاح ،
باب في تزويج الصغار .
- رواه مسلم بلفظ : " قالت عائشة رضي الله عنها : تزوجني رسول الله
لست سنين ، وبنى بي وانا بنت تسع سنين : ج ٢ ص ١٠٣٨ ،
كتاب النكاح ، باب تزويج الأب البكر الصغيرة .

ثم الخرقه تربط فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين والبطن كسي
لا ينتشر الكفن باضطراب تديبها عند الحمل على السرير (١).
وفي الجوهرة النيرة : توضع الخرقه تحت اللقافة وفوق الازار
والقميص وهو الظاهر (٢)

عند الشافعية :

على قول ابي اسحاق :
اذا قيل تقمص : يشد عليها المثزر ، ثم القميص ، ثم الخمار ،
ثم تلف في ثوبين ، ثم يشد السادس وتوضع
في القبر .
وانا قيل لا تقمص : يشد المثزر ثم الخمار ، ثم تلف في اللقائف ثم
يشد عليها خرقه اى : الثوب السادس .
وعلى قول ابن سريج : ان قيل تقمص :
يشد المثزر ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم يشد عليها الخرقه ،
ثم تلف في ثوب وهو الثوب الخامس .
ان قيل لا تقمص : يشد المثزر ثم الخمار ، ثم تلف في ثوب ثم
يشد عليها آخر ثم تلف في الخامس وهو
اسيضا .

-
- (١) انظر : ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩١ ،
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦١ ،
الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣١٨ ، ابن عابدين /
حاشية رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٤ .
(٢) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩١ .

وهذا الترتيب هكذا على التفصيل الذي ذكر مستحسب

باتفاق الاصحاب .

وقالوا : لو غولف اجراً وفاتت الفضيلة . (١)

عند الحنابلة :

تؤزر بالمئزر ، ثم تلبس القميص ، ثم تخمر بمقنعة ، ثم

تلف باللفافتين ، ونمى احمد ان الخامسة ، تشد بها فخذ احسبا

تحت المئزر (٢) .

(١) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ ،

النووى / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٧ .

(٢) ابن مفلح / البدع : ج ٢ ص ٢٤٥ .

على من يجب كفن المرأة ؟

يجب كفن المرأة أن يؤخذ من مالها اذا كان لها مسال
قبل الدين والوصية .

وانا لم يكن لها مال فعلى من تجب عليه نفقتها ،

وان لم يكن لها من تجب عليه نفقتها فمن بيت مال المسلمين

فان لم يكن فعلى مياسير المسلمين .

وبهذا قال الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣)

والحنابلة (٤) .

(١) ابن عابدين / الدر المختار : ج ٢ ص ٢٠٥ ، الشيخ نظام /

الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦١ ، الكاساني / بدائع الصنائع

ج ١ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٥٢ ، ابن جزي /

قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ .

(٣) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ، الرملي /

نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٢ .

(٤) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، المرادوي /

الانصاف : ج ٢ ص ٥٠٩ ، ابن قدامة / الشرح الكبير

بحاشية المغني : ج ٢ ص ٣٣٨ .

هل يجب كفن الزوجة على الزوج ؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

لا يجب على الزوج كفن زوجته .

وه قال محمد بن الحسن (١) رحمه الله من الحنفية ،
والمالكية (٢) على المذهب ، والشافعية (٣) في وجه ، والحنابلة (٤)
ونص عليه احمد وهو المذهب وعليه اكثر الاصحاب ، والظاهرية (٥) .

الأدلة :

استدلوا على ذلك من المعقول وهو :

- ١ - ان الزوجية انقطعت بالموت فصار كالاجنبي (٦)
- ٢ - ان النفقة والكسوة وجبتا بالنكاح للتمكن من الاستمتاع وقد انقطع ذلك بالموت اشبه مالوبات في الحياة ودليل الانقطاع اباحة
اختها واربع سواها (٧)

-
- (١) ابن عابدين / الرد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٦ ، الشيخ نظام /
الفتاوى الهندية ج ١ ص ١٦١ ، الفرغاني / فتاوى قاضيخان
بهاشم الفتاوى الهندية / ج ١ ص ١٨٩ .
 - (٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ ، ابن جزى / قوانين
الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ .
 - (٣) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٢٣٨ ، الرملي / نهاية
المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٣ .
 - (٤) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٠ ، المرادوى / الانصاف :
ج ٢ ص ٥١٠ .
 - (٥) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٢٢ .
 - (٦) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٨ ، ابن عابدين / رد المحتار
ج ٢ ص ٢٠٦ .
 - (٧) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، ابن قدامه / الشرح
الكبير في حاشية المفني : ج ٢ ص ٢٣٨ .

القول الثاني :

يجب على الزوج كفن زوجته .

وبه قال ابو يوسف (١) من الحنفية وفي البحر عن المجتبى انه لا رواية عن ابي حنيفة ، لكن ذكر في شرح العنية عن شرح السراجية لمصنفها ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف (٢) وهو قول المالكية (٣) في رواية ، والشافعية (٤) في الاصح عندهم ، ورواية في مذهب الحنابلة (٥) .

- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩١ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٩ ،
لكن اختلفت المبارات في تحرير قول ابي يوسف ، ففسي فتاوى قاضيخان والخلاصة الظهيرية : انه يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى أ. ه .
- وفي المحيط والتجنيس والواقعات شرح المجمع لمصنفه اذا لم يكن لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى . أ. ه .
- وفي شرح المجمع لمصنفه : اذا ماتت ولا مال لها فعلى الزوج الموسر . أ. ه .
- ابن عابدين / رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٦ .
- (٢) ابن عابدين / رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٦ .
- (٣) الصاوي / هاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ ،
ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .
- (٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٣ ، الخطيب / مشني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ .
- الا ان الشافعية قالوا : يجب على الزوج الموسر الذي يلزمه نفقة زوجته تكفينها .
- (٥) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٠ .

وجهتهم في ذلك :

انه يجب الكفن على الزوج كما تجب كسوتها ونفقتها عالم
الحياة (١) .

القول الثالث :

يجب على الزوج كفن زوجته اذا لم يكن لها مال .
وبه قال المالكية في رواية (٢) ، والحنابلة في رواية (٣) ،
واختاره الأمدى (٤) .

الرأى الراجع :

بعد عرض الأقوال وأدلتها يبدو لي ان الرأى الأرجح هو
القول الثاني - القائل بوجوب الكفن على الزوج - لانه ليس من خلق
المسلم وبعد العشرة الطويلة التي عاشها مع زوجته ان يتخلى عنها فسي
آخر لحظة من حياتها .

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٩ ، الرطبي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٣ .

(٢) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ ،

الصاوى / حاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .

(٣) ابن مفلح / المدع : ج ٢ ص ٢٤١ ، المرداوى / الانصاف :

ج ٢ ص ٥١٠ .

(٤) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٠ .

المبحث الثالث

موقف الإمام حين

الصلاة على المرأة الميتة

المبحث الثالث

موقف الامام عند الصلاة على الميتة :

للفقهاء في هذه المسألة اربعة أقوال :

القول الأول :

ان الامام يقوم عند الصلاة على المرأة الميتة بحذاء وسطها .
وهو قول ابن ابي ليلى ، ورواية في مذهب كل من الحنفية (١)
والمالكية (٢) ، والحنابلة - وهي المذهب وعليها الاصحاب (٣) - ،
وهو قول الظاهرية (٤) .
لما روى نافع ابي غالب قال : كنت في سكة المرید فمئرت
جنازة معها ناس كثير قالوا جنازة عبد الله بن عمير فتبعتمها فاذا انا
برجل عليه كساء رقيق على بريندينيسه ، على رأسه خرقة تقيه
من الشمس فقلت : من هذا الدهقان (٥) ؟ فقالوا : أنس بن مالك ،
قال : فلما وضعت الجنازة قام انس فصلى عليها وأنا خلفه لا يحول بيني

- (١) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٦٥ ، المرفيناني / الهداية
مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ .
(٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٧ .
(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ٥ ص ٢٤٧ ، البهوتي / كشاف
القناع : ج ٥ ص ١٠٠ ، المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٦ ،
ابن قدامه / الشرح الكبير بهامش المغني : ج ٢ ص ٣٤٤ ،
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٥٥ - ١٢٢ .
(٥) بالكر والضم ، القوى على التصرف مع حدة جمعه دهاقنه ،
ودهاقين ، القاموس المحيط : ج ٤ ص ٢٢٤ ، فصل الدال ،
باب النون / وقيل : هو رئيس القرية ، ابن الاثير : النهاية
في فريب الحديث : ج ٢ ص ٣٠٩ ، باب الدال مع الباء

وبينه شيء فقام عند رأسه وكبر أربع تكبيرات لم يطل ولم يسرع ثم ذهب يقعد ، فقالوا : يا أبا حمزة المرأة الانصارية فقربوها وعليها نعش اخضر فقام عند عجيزتها ف صلى عليها نحو صلاته على الرجل ثم جلس فقال الحلاء بن زياد : يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنائز كصلاتك يكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزه المرأة ؟ قال : نعم (١)

فهذا الحديث يبين موقف الامام من المرأة الميتة عند الصلاة عليها ، عند وسطها انما هنا ورد عند العجيزة لحل الامام كان مائلا قليلا فأطلقوا ذلك .

— عن سمرة بن جندب قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها للصلاة ووسطها (٢)
والحديث نص على ان موقف الامام من المرأة عند الصلاة عليها بهذا وسطها .

وقالوا : ان موقف الامام بهذا وسطها استر لها . (٣)

(١) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٢ ص ٣٢٧ ،
ورواه الترمذى بلفظ : " عن ابي غالب قال : صليت مع انس بن مالك على جنازة رجل فقام حيال رأسه ، ثم جاءوا بجنازة امرأة من قريش فقالوا : يا أبا حمزة صل عليها ، فقام حيال وسط السرير " وقال : حديث حسن . جامع الترمذى مع تحفة الاحوذى :

ج ٤ ص ١٢٣ .

(٢) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٢٩ ،
رواه مسلم بلفظ : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى على ام كعب ماتت وهي نفساء ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصار ايها وسطها ، - اى : هذا وسطها - . صحيح مسلم :
ج ٢ ص ٦٦٤ ، كتاب الجنائز . باب اين يقوم الامام من الميت .

(٣) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المخني : ج ٢ ص ٣٤٤ .

القول الثاني :

يقف الامام عند الصلاة على المرأة الميتة عند عجزتها (١)

قطعا .

وبه قال الشافعية (٢) .

وقد استدلوا بالحديثين السابقين :

فحديث انس يدل صراحة على ان الامام يقف عند عجزتها .

وحديث سمره بن جندب ايضا فيه دلالة على انه يقف

عند عجزها ، لأنه ربما كان الامام مائلا قليلا عن الصخر فقالوا عند

الوسط ، فالمراد به الوقوف عند عجزها .

وقالوا : للمبالغة في سترها (٣)

(١) اى : أياها .

(٢) الخطيب / مفني المحتاج : ج ٢ ص ٣٤٨ ، النووى /

روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ ، الرملي / نهاية المحتاج :

ج ٢ ص ٤٨٣ ، قليوبي / وصيرة / حاشيتولى الجلال :

ج ١ ص ٣٣٧ .

(٣) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٨ .

القول الثالث :

ان الامام عندما يصلي على المرأة الميتة يقف بحسبذا

صدرها .

وهذه هي الرواية الثانية عند الحنفية (١) والحنابلة ، لكسن

قال الخلال في هذه الرواية : انها سهو (٢)

وقد وجه ذلك :

— بأن اشرف الاعضاء في البدن الصدر فانه موضع العلم والحكمة

وهو ابعد من الأذى والوقوف عنده اولى (٣) .

— ولأنه موضع القلب وفيه نور الايمان قال تعالى : * آمَنَ سِرْحَانَ

صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ * (٤) فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة

لايمان (٥)

(١) المرفيناني / الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ ،

الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣١٢ .

(٢) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٦ .

(٣) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٦٥-٦٦ .

(٤) سورة الزمر : الآية " ٢٢ "

(٥) المرفيناني / الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ .

القول الرابع :

ان الامام عندما يصلي على المرأة الميتة يقف عند منكبها .
وهي الرواية الثانية عن المالكية (١)

المناقشة :

ناقش اصحاب القول الثالث أدلة اصحاب القول الاول بما

يلسي :

قالوا : ان حديث انس الذي استدلتتم به بأن الامام وقف
عند عجزتها لأن الجنائز لم تكن منحوشة فعال بينها وبين القوم (٢)
حيث قال ابو غالب : فسألت عن صنيع انس في قيامه على المرأة عند
عجزتها ، فحدثوني أنه إنما كان لأنه لم تكن النحوش ، فكان الامام
يقوم حيال عجزتها ليسترها من القوم (٣) .

رد هذا التأويل ، من قبل اصحاب القول الأول :

بأن هذا الذي اوردتموه مردود بما ورد في الحديث فقربوها
وعليها نعش اخضر (٤) فكيف تقولون لم تكن النحوش في ذلك الوقت ؟

- (١) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١١١ ، الدردير /
الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ ، الدسوقي / حاشيته على
الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١٨ .
(٢) المرغيناني / الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ .
(٣) ابي داود / مختصر سننه : ج ٤ ص ٣٢٩ .
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٢٤ .

الترجيح :

بعد عرض هذه المسألة بما فيها من اقوال وأدلة ومناقشات :
يتبين لي ان الرأي الأقوى والاولى بالاتباع هو القول الاول القائل
بوقوف الامام عند الصلاة على المرأة الميتة بهذا* وسطها لسورود
الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صراحة فيها ولأن المرأة
مبناها على الستر فوقه هنا يكون ابلغ في سترها - والله أعلم - .

المبحث الرابع

حُكْمُ صَلَاتِهَا

عَلَى الْجَنَازَةِ

المبحث الرابع

حكم صلاة المرأة على الجنابة :

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة اقوال :

القول الأول :

- لا تكرر صلاتهن على الجنابة .
- وهو قول الحنفية (١) .

القول الثاني :

- تصلي النساء على الجنابة .
- وهو قول المالكية (٢) .

القول الثالث ، وهو قول الشافعية (٣) والحنابلة (٤) :

يسن لهن الصلاة على الجنابة .

- (١) ابن المهام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ ، مفهم من قوله :
(ان جماعتهم لا تكرر في صلاة الجنابة) أ . ه .
- (٢) مالك بن انس / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٨ .
- (٣) مفهم من قوله : (وان لم يكن رجل صلين للضرورة منفردات أ . ه)
النووي / ^{الكليل} مشاهير الطالبين مع حاشيتا قليوبي وعميرة :
ج ١ ص ٣٣٥ .
- (٤) ابن مفلح / البدر : ج ٢ ص ٢٦٢ .

استدل المالكية والشافعية والحنابلة لما ذهبوا اليه بما جاء :

— في حديث عائشة رضي الله عنها انها امرت أن يمر عليها
بسعد بن ابي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له (١)
فهذا يدل على جواز الصلاة على الميت لأن الدعاء هو الصلاة
كما قال الباجي في قوله : لتدعو له ، يحتمل انها تريد ان تصلي
عليه . (٢)

ولأن الصلاة على الميت صلاة مشروعة .

فتشعر في حقهن كسائر الصلوات (٣)

-
- (١) رواه مالك في موطأه على شرح الباجي : ج ٢ ص ١٧ .
 - (٢) الباجي / المنتقى : ج ٢ ص ١٨ .
 - (٣) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المصنف : ج ٢ ص ٣٥٩ .

هل يصلين على الجنائز جماعة ام مفردات ؟

للعلماء في هذا الحكم الأقوال التالية :

رأى الحنفية :

ان جماعتهم لا تكروه في صلاة الجنائز (١) و اذا صلين جماعة قامت الامامة وسطهم (٢) .

— وذلك لأن صلاة الجنائز فريضة وترك التقدم مكروه ، فدار الأمر بين فعل المكروه يفعل الفرض ، او ترك الفرض لتركه - المكروه - فوجب الاول بخلاف جماعتهم في غيرها (٣)

— ولو صلين فرادى ، فقد تسبق احداهن ، فتكون صلاة الباقيات نفلا ، والتنفل بها مكروه ، فيكون فراغ تلك موجبا لفساد الفرضية لصلاة الباقيات (٤) .

-
- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ .
(٢) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣١٤ .
(٣) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ .
(٤) المرجع السابق : ص ٢٤٩ .

رأى المالكية :

للمالكية في هذا ثلاثة أقوال :

القول الأول :

تصلي النساء على الجنابة دفعة ، أى : في آن واحد
افذاذا ان لاتصح امامتهن ولا ينظر لسبق بعضهم بعضا بالتكبير
والسلام ويلزم على ترتبهن تكرار الصلاة وهو مكروه . (١)
واذا فرغن كره لمن فاتتها الصلاة ان تصلي . (٢)

القول الثاني :

يجوز ترتبهن واحدة بعد الأخرى ، وضّف بأنه تكرار
للصلاة وهو مكروه (٣) .

القول الثالث :

يجواز كل من الامرين ، صلاتهن دفعة واحدة ، وترتبهن . (٤)

-
- (١) انظر : الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٨ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٨ ، الصاوي /
حاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٨ .
- (٢) الدردير / الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٢٨
- (٣) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٨ .
- (٤) نفس المرجع السابق .

رأى الشافعية :

للشافعية في هذا وجهان :

الوجه الاول :

استحب ان يصلين مفردات كل واحدة وحدها ، ولا تستحب
لهن الجماعة مطلقا .

فان صلت بهن احداهن جاز وكان خلاف الافضل . (١)

لكن النووي ذكر ان في هذا نظر حيث قال :

انه ينبغي ان تسن لهن الجماعة كجماعتهم في غيرها وقد قال
به جماعة من السلف ، منهم الحسن بن صالح ، وسفيان الثوري (٢) .

الوجه الثاني :

استحباب الجماعة لهن :

حكاه الرافعي حكاية عن ابي المكارم صاحب المدة وهو شاذ (٣)

(١) النووي / المجموع / ج ٥ ص ٢١٥ ، الخطيب /

مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .

(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢١٥ .

(٣) النووي / شرح الطالبين على حاشيتا قلوبني وعصرة :

ج ١ ص ٣٣٥ .

النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٢٩ ،

الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .

رأى الحنابلة :

للحنابلة في هذا قولان :

القول الأول :

يسن لهن الصلاة على الجنابة جماعة امامتهن في وسطتهن ،
نص عليه احمد (١) .

وأوردوا في ذلك :

حدیث عائشة رضي الله عنها حين أمرت ان يؤتى بسعد بن
ابي وقاص لتصلي عليه () .

قالوا : ولأنهن من اصل الجماعة فيصلين جماعة كالرجال (٢) .

القول الثاني :

لايسن لهن الصلاة على الجنابة جماعة ، بل الافضل فرادى
اغتاره القاضي (٣)

وقد نوقش المانعون من جماعتهم في صلاة الجنابة :

— بأن ماذكروه من كونهن منفردات لا يسبق بعضهم بعضا

لا يصار اليه الا بنص او اجماع (٤) .

— كما ان ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم حملوا على سعد بن

ابي وقاص (٥) ولم ينكر .

(١) المراد اوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥٣٩ ، ابن مفلح / المبدع ج ٢ ص ٢٦٢

(٢) ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٣) المراد اوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥٣٩ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٦٢

(٤) ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٥) نفس المراجع السابقة .

هل صلاة النساء على الجنائز تسقط فرضيتها ؟

في هذه المسألة فرضان :

الفرض الأول :

. وجود الرجال .

الفرض الثاني :

. عدم وجود الرجال .

أولا - حالة وجود الرجال :

للفقهاء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

ان صلاة النساء على الجنائز تسقط فرضيتها وان كان هناك رجال .
وبه قال الحنفية (١) والشافعية في وجهه ، وبه قطع المتولي (٢)
وهو الصحيح من مذهب الحنابلة (٣) .

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٢ ، ابن عابد بن /

حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢١٣ ، الرملي / نهاية المحتاج :

ج ٢ ص ٤٧٦ ، الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥

(٣) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٥ ، البهوتي / كشاف

القناع : ج ٢ ص ٩٨ .

وقد وجه هذا الرأي :

أولا :

- أ - بأن الوجوب على المكلفين فلا بد من صدور الفعل منهم (١) .
- ب - لأنهم من اهل التكليف ، ولان الصلاة على الميت فرض تعلق به فتسقط بهن (٢) .

ثانيا :

- لصحة صلاتهن وجماعتهن في سائر الصلوات ، فتصبح في صلاة الجنائز فتسقط الفرض (٣) .

القول الثاني :

- صلاة الجنائز لا يسقط فرضها بالنساء اذا كان هناك رجال ،
وبه قال الشافعية (٤) في الاصح ، وقطع به الفوراني ،
والبخوي (٥) ، وآخرون ، ورواية في مذهب الحنابلة (٦) .

-
- (١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٧ .
- (٢) البهوتي / كشف القناع : ج ٥ ص ٩٨ .
- (٣) قلوبى وعميرة / حاشيتهما على ^{جزء آخر} منهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٣٤ .
- (٤) الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .
- (٥) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٢٩ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٧٥ .
- (٦) النووى / المجموع : ج ٥ ص ٢١٣ .
- (٧) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٥ .

ووجهوا ذلك :

- بأن فيه استهانة بالميت (١)
- واهلية الذكر للمبادأة أكمل ، فيكون دعاؤه اقرب السى الاجابة . (٢)

الترجيح :

بعد عرض الأقوال وأدلة كل منهما ، يظهر لي ان الاولى بالقبول هو القول القائل : ان صلاة المرأة على الجنازة تسقط فرضيتها لأنها كما قالوا من اهل التكليف حيث اشترط في الصلاة التكليف وهو متوفر في المرأة - والله تعالى أعلم - .

-
- (١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٧٥ .
 - (٢) الفطيف / مضي المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .

ثانيا - عدم وجود الرجال :

يصلي النساء على الجنائز للضرورة ، بل يجب عليهن ويسقط
بهن الفرض بلا خلاف .

وه قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣) ،
والحنابلة (٤) .

-
- (١) الشيخ ندلم / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٢ ، يفهم
من قوله : (صلاة الجنائز فرض كفاية اذا قام به البعض سقط
واحد او جماعة ذكر او انثى سقط على الباقيين) .
ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٨ .
- (٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٨ .
- (٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢١٢ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ٢ ص ١٢٩ ، الرملي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٤٧٦ .
- (٤) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المصنف : ج ٢ ص ٣٥٩ .

المبحث الخامس

المسألة الأولى :

اتباع النساء للجنانرة

المسألة الثانية :

زيارتهن للقبور

المبحث الخامس

المسألة الأولى :

اتباع النساء للجنائز ٤

للعلماء في هذه المسألة الأقوال التالية :

رأى الحنفية :

يكره للنساء اتباع الجنائز تحريماً (١)

استدلوا بالأدلة التالية :

١ - عن اسماعيل بن سلمان عن دينار أبي عمر عن ابن الحنفية عن

علي قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا نسوة

جلوس فقال : ما يجلسكن ، قلن : ننتظر الجنائز ، قال :

هل تنسلن ، قلن : لا ، قال : هل تحملن ، قلن : لا ،

قال : هل تدلين فيمن يدلي ، قلن : لا ، قال : فارجعن

مأزورات غير مأجورات (٢)

وهذا الحديث صريح في الوعيد والتشديد في اتباع الجنائز

للنساء مما يدل على ان النهي عن ذلك مكروه كراهة تحريم لا تنزيه .

(١) ابن عابدين / هاشية رد المحتار : ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) رواه ابن ماجه بسند ضعيف ، سنن ابن ماجه مع شرحه مفتاح

الحاجة : ص ١١٤ ، باب ماجاء في اتباع النساء الجنائز .

قالت الحنفية :

الحديث السابق ، وان رواه ابن ماجه بسند ضعيف ،
فهو محضد بالمعنى الحادث باختلاف الزمان الذي اشارت اليه
عائشة بقولها : " لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما احدث
النساء لخصهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل " (١)
وهذا في نساء زمانها فما ظنك بنساء زماننا (٢) .

رأى المالكية :

قال مالك : لا بأس ان تتبع المرأة جنازة ولدها ووالدها
ومثل زوجها وأختها اذا كان ذلك ما يحرف أنه يخرج مثلها على مثله ،
وان كانت شابة .
ويكره ان تخرج على غير هوء لا من لا ينكر لها الخروج عليهم
من قراباتها (٣) .

(١) سبق تخريجه في ص (١٩٩)

(٢) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٣) مالك بن أنس / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٨ .

قال الدردير (١) في الشرح الصغير : جاز للمتجاهل (٢)
اتباع الجنائز مطلقا ، أما الشابة التي لم يخش فتنتها فيجوز خروجها
في جنازة من علمت مصيبتها عليها كأب ، وأم ، وزوج ، وابن ، وابنه ،
وأخ ، وأخت ، وكره لفير من ذكر .
وحرم على مخشية الفتنة مطلقا (٣)

رأى الشافعية :

للشافعية في هذه المسألة وجهان :

الوجه الأول :

يكره للنساء اتباع الجنائز اذا لم يتضمن حراما ، وهو
الصحيح (٤) .

وه قال الحنابلة (٥) .

- (١) احمد بن محمد بن احمد الحدوى ابو البركات الشهير بالدردير
فاضل من فقهاء المالكية ، ولد في بني عدى بمصر سنة :
١١٢٧ هـ - ١٧١٥ م ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٢٠١ هـ - ١٧٨٦ م
له كتب منها : تحفة الاخوان في علم البيان .
انظر : خير الدين الزركلي في الاعلام : ج ١ ص ٢٤٤ .
- (٢) لأرب للرجال بها .
- (٣) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٦ .
- (٤) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٦ .
- (٥) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة :

- ١ - عن حفصة ، عن ام عطية ، قالت : نهينا عن اتباع الجنائز ولم يحرم علينا . (١)
- ٢ - عن محمد بن سيرين قال : قالت ام عطية : كنا ننهي عن اتباع الجنائز ، ولم يحرم علينا (٢) .

فهذا يدل على ان اتباع الجنائز للنساء مكروه كراهة

تنزيه لانه لم يؤكده عليهن النهي بقولها : (لم يحرم علينا) .

— كما استدلوا بالحديث السابق : (ارجمن مأزورات غير مأزورات) (٣)

— وروى ابن حبان في صحيحه من حديث ربيعة بن سيف الميموني عن ابي عبد الرحمن الحيملي عن عبد الله بن عمرو قال :

(قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما ، فلما فرغنا

انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وانصرفنا معه ، فلما

حاذينا به ، وتوسط الطريق اذا نحن بامرأة مقبلة ، فلما

(١) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٤٦ - باب نهى النساء عن اتباع الجنائز .

(٣) سبق تخريجه في ص (٢٩٠)

دنت اذا هي فاطمة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ قالت : يارسول الله رحمت على أهل هذا الميت ميتهم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلعلك بلغت معهم الكدى ؟ قالت معاذ الله ، وقد سمعتك تذكر فيها ماتذكر ، قال : لو بلغت معهم الكدى مارأيت الجنة حتى يراها جد أبك . فسألت ربيعة عن الكدى ؟ فقال : القبور (١)

قالوا هذان الحديثان يدلان على ان اتباع النساء

للجنة مكره كراهة تحريم نظرا للوعيد الشديد الوارد عليهما
- والله تعالى اعلم - .

ويمكن التوفيق بين رأى الشافعية والحنابلة من أن يكره كراهة تنزيه فقط . وبين استدلالهم بهذين الحدِيثين الدالين على كراهة التحريم ، نقول : ان كراهة التنزيه في حق المرأة الكبيرة والتي لا يخشى منها الفتنة اما كراهة التحريم في حق مخشية الفتنة ،
- والله تعالى اعلم - .

(١) رواه ابن حبان في صحيحه / ابي سليمان الخطابي / معالم السنن بهامش مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٤٧ ، وقالوا : هذا الحديث غير صحيح لأن ربيعة بن سيف ضعيف الحديث عند مناكير . أ . ه .

الوجه الثاني للشافعية :

يهم على النساء اتباع الجنائز (١)
لما فيه من الفتنة واختلاطهن بالرجال .

رأى الظاهرية :

قالوا لانكره اتباع النساء الجنائز ولا نمنعهن من ذلك (٢) ،
لما روى ابو هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في جنازة
فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعها
يا عمر فان العين دامحة والنفس مصابة والحسد قريب (٣) .

— الرد من قبل الظاهرية على من منع النساء عن اتباع الجنائز :

قالوا : ان الادلة التي استدلتتم بها ليس منها شيء يصح لانها
اما مرسلة ، واما عن مجهول ، واما عن لا يحتج به .
وقالوا : احد حديث ام عطية السابق غير مستند لاننا لا ندري مسن
هذا الناهي ؟ .

واحلله بعض الصحابة ، ثم لوصح مستند الم يكن فيه حجة بل
يكون كراهة فقط (٤)

-
- (١) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٦ .
(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٦٠ .
(٣) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٨٥ .
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٦٠ .

الترجيح :

بعد عرض الاقوال وأدلتها ، يتبين لي ان القول الاولى
بالقبول هو القول القائل بكراهة اتباعهم للجناز كراهة تحريم ،
لأن اتباعهم يؤدى الى الفتنة والى الاعتلاط بالرجال ، وهذا
يؤدى الى الوقوع بالحرام لان المرأة منها على السر ، وأما حديث
ام عطية الوارد فيه عدم التأكيد في منعهم نقول كما قال الحنفية :
أنه ينبغي ان يختص بذلك الزمن حيث كان يباح لهن الخروج
للمساجد والاعباد (١) وزماننا يختلف عن زمانهم ، حيث في زمانهم
الورع والتقوى اكثر واقوى مما هو الآن - والله تعالى أعلم .

(١) ابن عابدين / رد المحتار : ج ٢ ص ٢٣٢ .

المسألة الثانية :

زيارة النساء للقبور :

للعلماء في هذا أريضة أقوال ، وهي كما يلي :

القول الأول :

يندب للنساء زيارة القبور .

وه قال الحنفية (١) في رواية ، والساوي من المالكية

للمتجاله فقط (٢) والظاهرية (٣) .

الأدلة : استدلووا بأدلة ، وهي مايلي :

١ - عن محارب بن دثار عن ابن بريده ، عن ابيه ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نهيتكم عن زيارة القبور
فزوروها . .) (٤)

- وهو عام يشمل الرجال والنساء ، فدل على ندب زيارة
القبور للنساء لان قوله صلى الله عليه وسلم : (فزوروها)
أمر ويجب ان يحمل على اقل ما يحمل عليه وهو الندب .

- (١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٤٢ .
(٢) الساوي / حاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٤ .
(٣) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٦٠ .
(٤) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٧٢ ،
رواه الامام احمد / مسند الامام احمد : ج ١ ص ١٤٥ .

القول الثاني :

يُحرم على النساء زيارة القبور :

وه قال الحنفية (١) في رواية ، والمالكية (٢) في رواية بلفظ المنع ، والشافعية (٣) في وجه ، والحنابلة (٤) في رواية .

استدلوا بما يلي :

— عن ابي صالح ، عن ابن عباس قال : * لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج (٥) فهذا الحديث صريح في المنع من زيارة النساء للقبور لا من المرأة بناها على الستر وزيارة القبور قد يؤدى الى التبرج والفتنة ووقوع مالا تحمد عقباه .
ووقوع المحذور من النياحة والتدب ونحو ذلك .

-
- (١) ابن عابدين ؛ حاشيته رد المحتار على الدر المختار: ج ٢ ص ٢٤٢ .
 - (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٢ ،
 - الصاوى / حاشيته بهامش الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٤ .
 - (٣) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ ، قليوبي وعميرة / حاشيتهما على الجلالين : ج ١ ص ٣٥١ .
 - (٤) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ ، المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥٦٢ ، البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ .
 - (٥) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٤٩ ، رواه الامام احمد / مسند الامام احمد : ج ١ ص ٢٢٩ ، رقم الحديث (٢٠٣٠) وقال : اسناده صحيح .
- رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وروى الترمذى عن ابي هريرة بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور (وقال الترمذى : حديث حسن صحيح / سنن الترمذى مع تحفة الاحوذى : ج ٤ ص ١٦٠ .

القول الثالث :

يكره للنساء زيارة القبور

وبهذا القول قال الحنفية (١) في شرح المنية، والشافعية (٢) في وجهه، والحنابلة (٣) في رواية وهي المذهب، والأرجح .

ودليلهم على ذلك :

— حديث أم عطية قالت : (نهينا عن زيارة القبور ولم يحرم علينا) (٤)

— فهذا الحديث يدل على النهي عن زيارة القبور لكسبه نهى تنزيه لانهمي تحريم بدليل قولها (ولم يحرم علينا) .

- (١) ابن عابدين / حاشيته درالمختار : ج ٢ ص ٢٤٢ .
(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ ، النووي / المجموع : ج ٥ ص ٣١٠ .
(٣) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٥٦١ ، البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٤٣٠ - ٤٢٧ .
(٤) متفق عليه / لكن في صحيح مسلم ورد الحديث باللفظ : (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يحرم علينا) . ولم يرد باللفظ السابق ، فيكون الحديث دال على حكم اتباع الجنائز لزيارة القبور / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٤٦ .

حديث انس بن مالك :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بامرأة عند قبر تبيكي على صبي لها ، فقال لها : (اتقي الله واصبري) فقالت : وما تبالي بمصيبتي ! فلما ذهب ، قيل لها : انه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذها مثل الموت ، فأنت بابه فلم تجد على بابه بوابين . فقالت يارسول الله ! لم اعرفك . فقال : " انما الصبر عند أول صدمة " او قال : عند أول الصدمة " (١)

- فهذا الحديث يدل على ان زيارة القبور لم تحرم لأنها لو كانت حراما لنهى النبي صلى الله عليه وسلم تلك المرأة بل انها مكروهه .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٣٨ - باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى . أ. هـ

رواه البخارى بلفظ (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة عند قبر وهي تبيكي فقال : اتقي الله واصبري) قالت : اليك عني فانك لم تصب بمصيبتي ولم تعرفه فقيل لها انه النبي صلى الله عليه وسلم فأنت باب النبي صلى الله عليه وسلم فلم تجد عنده بوابين ، فقالت : لم اعرفك فقال : انما الصبر عند الصدمة الاولى .

صحيح البخارى : ج ٢ ص ٧٩ - باب زيارة القبور - .

- ولأن المرأة قليلة الصبر كثيرة الجزع فلا يؤمن تهييج حزنها
برؤية الأعباء وتجديده لذكر مصابها (١)
- لأن زيارة القبور مظنة لطلب بكائهن ، ورفع اصواتهن ،
لما فيهن من رقة القلب وكثرة الجزع وقلة احتمال المصائب (٢)

(١) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المصنف : ج ٢ ص ٤٤٢ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٢) الخطيب / مصنف المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ .

القول الرابع :

يباح للنساء زيارة القبور :

- وبهذا قال المالكية بالنسبة للقواعد دون الشواب (١) ،
والشافعية في وجه (٢) وهو الأصح ، والحنابلة (٣) في رواية .
- واستدلوا بحديث : " نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها " (٤)
- فهو يدل على سبق النهي ونسخه فيدخل فيه الرجال
والنساء ، وهن على الاباحة .

-
- (١) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٢ ،
الصاوي / حاشيته بهامش الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٤ .
- (٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٣١١ ، الخطيب / مغني
المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ .
- (٣) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ ، المرادوي / الانصاف :
ج ٢ ص ٥٦٢ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير :
ج ٢ ص ٤٣١ ، ص ٤٢٧ .
- (٤) سبق تخريجه في ص (٢٩٧)

التوفيق بين من قال بالتحريم ومن قال بالندب :

قالوا : اذا كانت الزيارة لتجديد الحزن والبكاء والندب على ما جرت به عاداتهن ، وكما لو علم انه يقع منهن محرم بزيارتهم يحصل عليه حديث (لمن زائرات القبور) .
اما ان كانت زيارتهم للاعتبار والترحم من غير بكاء ونياح فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شواب اذا لم يكن هناك فتنة . (١)

الترجيح :

ومعرض الأقوال وأدلة كل منها ،
يتبين ان القول الأظهر هو القول القائل بتحريم زيارة القبور بالنسبة للنساء لأن طبيعة المرأة الرقة والضعف وعدم القدرة على تحمل المصائب فيؤدي زيارتها الي وقوع المحذور من رفع الصوت بالبكاء وشق الجيوب والنياحة - والله تعالى أعلم - .

(١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٤٢ .

حكم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم :

قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ابي بكر وعمر رضي الله
عنهما ، يسن زيارتها للرجال والنساء .

لأن زيارتها من اعظم القربات ، ولحموم الادلة الدالة على
ذلك (١) .

وألحق الدمشوري به قبور الصالحين وبقية الانبياء والشهداء*

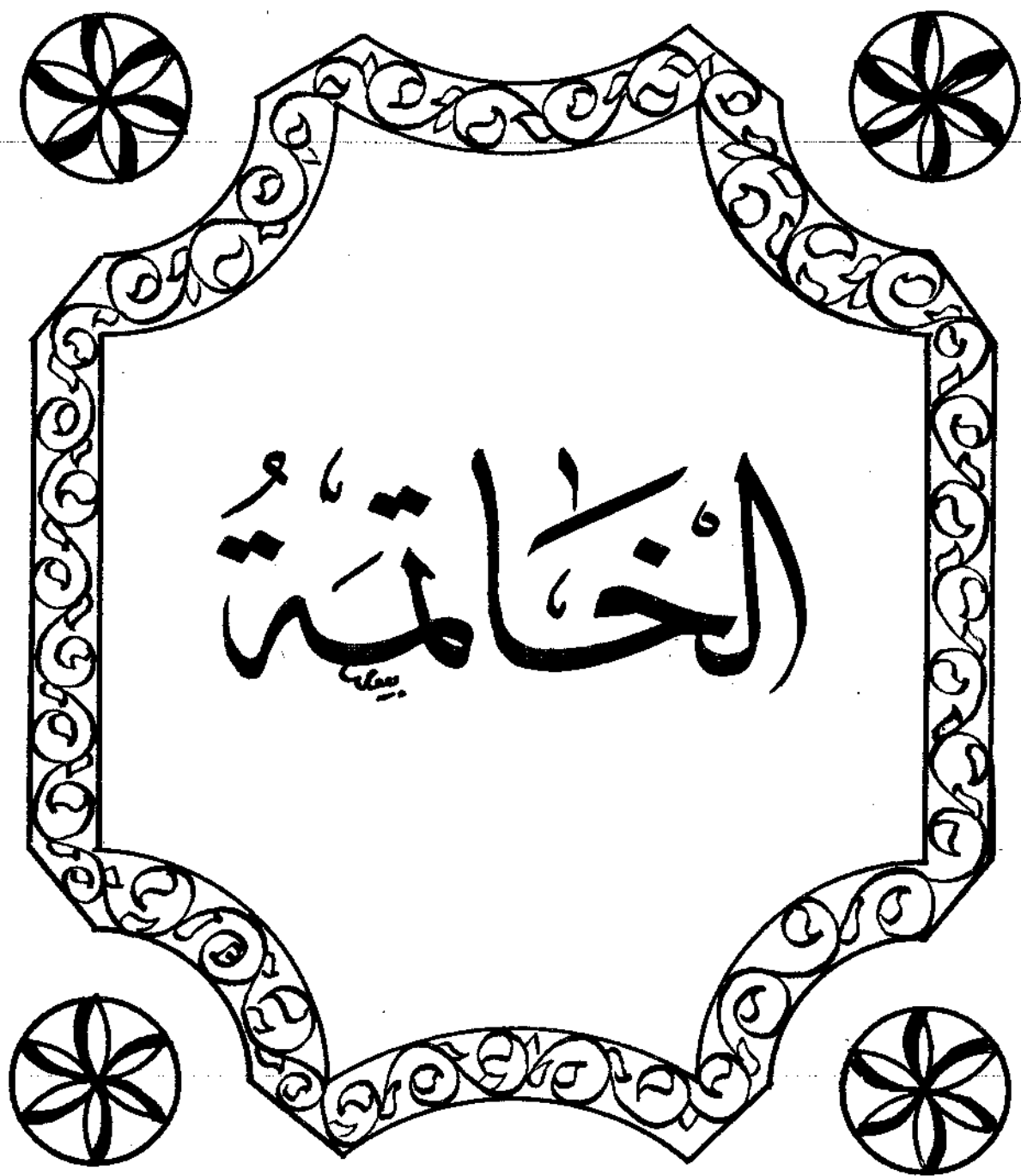
وان قال : الأذري لم أره للمتقدمين .

قال ابن شعبة : فان صح ذلك فينبغي ان يكون زيارة قبر
ابويها واخوتها وسائر اقاربها كذلك فانهم اولى بالصلة من
الصالحين أ. هـ .

والاولى عدم الحاقهم بهم لما تقدم من تعليل الكراهة (٢)

وان اجتازت امرأة بقبر في طريقها ولم تكن خرجت له فسلمت
عليه ودعت له فحسن لأنها لم تخرج لذلك . (٣)

-
- (١) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ ، قليوبي وعميرة /
حاشيتهما على المحتاج : ج ١ ص ٣٥١ .
(٢) الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ .
(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ .



الخاتمة

في نهاية هذا البحث تبين لنا ان المرأة كالرجل في احكام صلاتها ، عدا بعض الاختلافات التي نجمل بعضها فيما يأتي :

- ١ - الاذان والاقامة لاتجب على النساء .
- ٢ - المرأة الحرة كلها عورة في الصلاة عدا وجهها وكفيها .
- ٣ - المرأة كالرجل في صفة صلاتها عموما . الا انها تختلف عنه في رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، حيث ترفع حذو منكبيها ، وفي الركوع والسجود تضم بعضها الى بعض ، ولا تجافي عضديها ، وكذا في الجلسة للتشهد تتورك ،
أى : تجلس على اليمين اليسرى وتخرج رجليها من الجانب الأيمن استر لها ، لان معنى المرأة على الستر .
- ٤ - لاتصح امامتها للرجل ، اما امامتها لنساء مثلها فهي مستحبة وتقف وسطهن اذا أمتهن ، واذا صلت مع رجال تقف خلف صفوفهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (خير صفوف النساء آخرها وشرها اولها) (١) .
- ٥ - لاتجب عليهن الجمعة ، والميدان ، والكسوف ، والاستسقاء كوجوبهم على الرجال ، واذا حضرت الجمعة اجزأتها عن الفرض .

(١) سبق تخريجه في ص (١٥٣) .

- ٦ - في حال الحيض والنفس تسقط الصلاة عنها في زمنها ،
ولا يقضيها ، للمشقة في تكررها ، بخلاف المستحاضة
فانه لا تسقط عنها الصلاة .
- ٧ - وفي احكام الجنائز ، المرأة تفلسها امرأة مثلها ، بخلاف
الزوجة يفلسها زوجها ، والزوج يفلس زوجته .
وتكفن بخمسة اثواب ، وعند الصلاة عليها يقوم الامام
بهذاء وسطها ، ولها ان تصلي على الجنائز ، ويكره لها
اتباع الجنائز وزيارة القبور .

وايضا المرأة كالرجل في جميع الاحكام لقوله تعالى :

* وَلَمَن مِّثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَرْفُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ (١) (٢)

ومع هذا نجد ان الاسلام قد فرق بين الرجل والمرأة فسي
بعض الاحكام ، ومن المومك ان هذا التفريق لا يخذش كرامة المرأة ،
وانسانيتهما ، وانما هو لحكم شرعية لا تخفى .

وهذه الفوارق يتلخص بعضها فيما يلي :

أولا : الشهادة : فشهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل
وذلك في قوله تعالى : * وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ
لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَاتِ أَنْ
تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى * (٣)

- (١) المراد بالدرجة هنا : القوامة والاشراف على ادارة البيت ،
وهذا امر ضروري ، منحت المرأة مقابلا له هو الاعفاء عن
النفقة والكسوة على نفسها واولادها .
- (٢) سورة البقرة : الآية " ٢٢٨ " .
- (٣) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ " .

فالملة من كون شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل
ذكرت في الآية الكريمة صراحة ، وهو خشية ان تنسى او تخطي
احدهما فتذكرها الأخرى بالحق كما وقع .

فاذا المسألة ليست مسألة كرامة ، واهانة ، واهلية وعدمها
وانما هي مسألة تثبت في الاحكام واحتياط في القضاء بها ، وهذا
ما يحرض عليه تشريعنا .

ثانيا : الدية :

دية المرأة على النصف من دية الرجل ، وهذا
في حالة قتل الخطأ ، وهو ايضا لا يعص كرامتها ولا أهليتها ،
وانما هو نظر لناحية الضرر الذي يقع بالأسرة من جراء مقتل
كل من الرجل والمرأة .

ومعروف انه في حالة قتل الممد يجب القصاص من
القاتل سواء كان المقتول رجلا او امرأة ، سواء كان القاتل رجلا
او امرأة ، فيها نحن ساويين بينهما ، بخلاف القتل الخطأ ففيه
التمويض المالي ، والمقوية بالسجن ونحوه ، ففي هذه
الحالة يجب ان تراعى فيه الخسارة المالية ، فهل خسارة الاسرة
بالرجل كخسارتها بالمرأة ؟ !

ان الاولاد الذي قتل ابوهم ، وكذا الزوجة التي قتل
زوجها قد فقدوا مصيبتهم الذي كان يقوم بالانفاق عليهم ، والسعي
في سبيل اعاشتهم .

بخلاف الأولاد الذين قتلتهم ، وكذا السـزوج
الذي قتل زوجته ، فهم لم يفقدوا فيها الا الناحية المـعنوية
الذي لا يمكن ان يكون المال تمويضا عنها .
فالدية هنا ليست تقديرا لقيمة الخسارة المادية التي
لحقت الاسرة بفقده .

ثالثا : الارث :

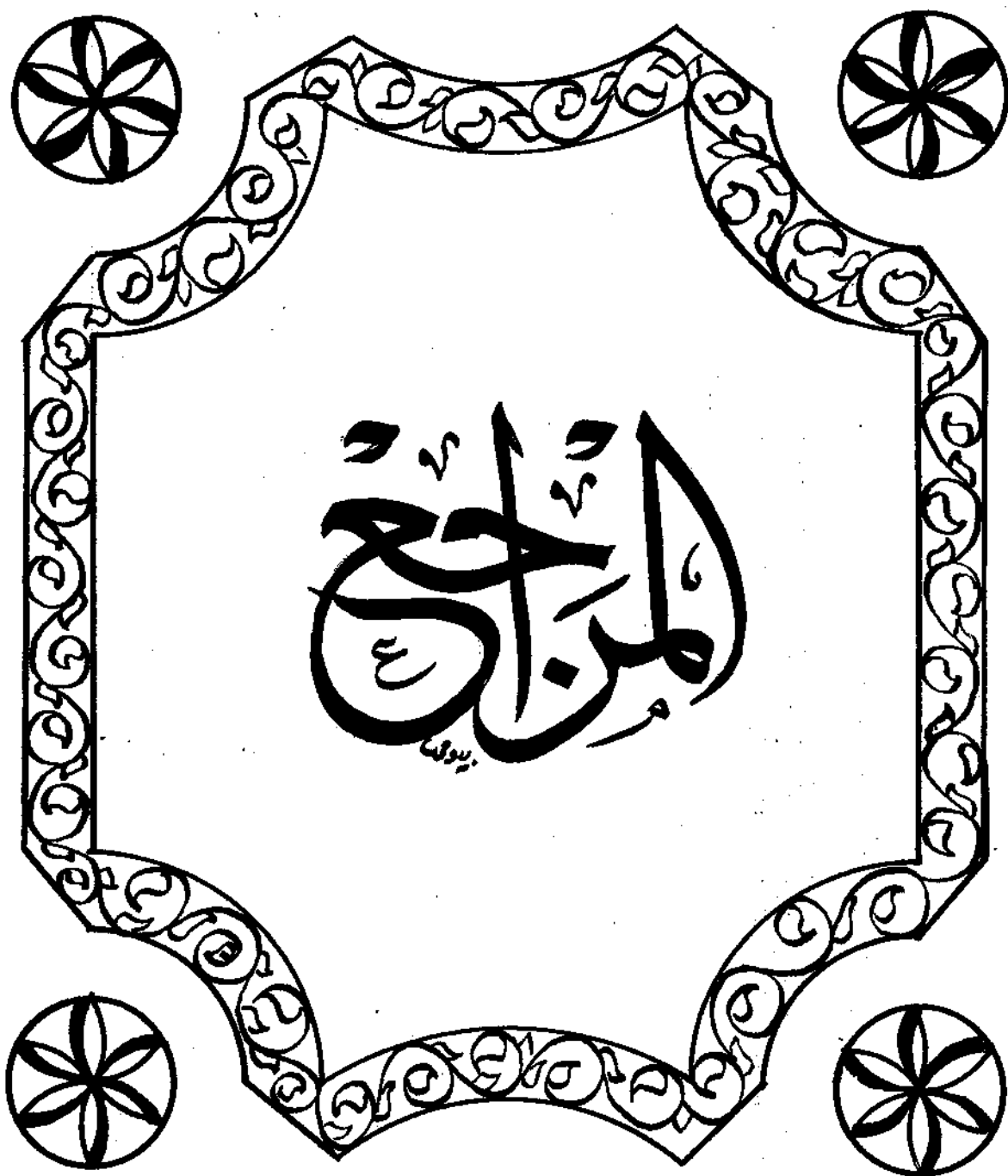
ارث المرأة على النصف من كان في درجتها من
الذكور ، وهو ايضا بعيد كل البعد عن كرامة المرأة وانسانيتها ،
وانما هو لسبب في ذلك هو المدالة في توزيع الاعباء والواجبات
على كل من المرأة والرجل .

ففي نظام الاسلام الرجل ملزم بأعباء وواجبات مالية ،
لاتلزم بمثلها المرأة ، فهو الذي يدفع المهر وينفق على
الزوجة والاولاد .

اما المرأة فهي تأخذ المهر ولا تسهم بشيء من نفقات
البيت على نفسها وعلى الاولاد ، وان كانت غنية ، ومن هنا
كان من العدل ان يكون نصيبها في الميراث على النصف من نصيب
الذكر ، وقد كان الاسلام معها كريما متسامحا حين طرح عنها
كل تلك الاعباء ، والقاهها على عبء الرجل ثم اعطاها نصف
ما يأخذ !! .

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه

ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .



المراجع

- القرآن الكريم .
- حرف " أ "
- احكام المرأة في الفقه الاسلامي :
- الدكتور / احمد الحجوي الكودي ، طبعه ١٤٠٠ هـ ،
- الناشر : دار الامام البخاري / دمشق .
- ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري :
- ابو العباس شهاب الدين احمد بن محمد القسطلاني ،
- الطبعة السادسة ١٣٠٤ هـ ، الناشر : المطبعة الكبرى
- الاميرية - طبعة بالأوفست .
- ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل :
- محمد ناصر الدين الألباني ،
- الطبعة الاولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، الناشر : المكتب
- الاسلامي . اشرف : محمد زهير الشاويش .
- الاعلام :
- خير الدين الزركلي ،
- الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠ م ، الناشر : دار العلم
- للملايين ، بيروت - لبنان .
- الأم :
- محمد بن ادريس الشافعي : طبعة ١٣٨٨ هـ .

- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف :
علاء الدين ابي الحسن علي بن سليمان المرادوى ،
الطبعة الاولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م ، تحقيق : محمد حامد
الفقهي .

حرف " ب "

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق :
زين الدين بن نجيم الحنفي ، الطبعة الثانية ، طبعة بالأوفست
الناشر : دار المصرفة ، بيروت - لبنان .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :
علاء الدين ابوبكر بن مسعود الكاساني الحنفي :
الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - الناشر : دار الكتاب العربي ،
بيروت - لبنان .

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد :
ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد القرطبي
طبعة ١٣٣٩ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،
بمصر .

حرف " ت "

- التاج والاكليد لمختصر خليل (بهامش مواهب الجليل) :
ابوعبد الله محمد بن يوسف بن ابي القاسم العبدري الشهرستاني
بالمواق ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ الناشر : دار الفكر .

- تاج الصروس شرح القاموس :
السيد محمد مرتضى الزبيدي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٠٦ هـ ، المطبعة الخيرية ، مصر ،
الناشر : دار ليبيا - بنغازي .
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق :
فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ،
الطبعة الثانية / طبعة بالأوفست ، الناشر : دار المعرفة
بيروت - لبنان .
- تحفة الأحنوزي بشرح جامع الترمذی :
الامام الحافظ ابي الحلبي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المباركفوري ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ ، الناشر : محمد
عبد المحسن الكتبي ، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- تفسير القرآن العظيم :
الحافظ عماد الدين ابي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م ، الناشر : دار الفكر .
- التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافي الكبير :
احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مطبعة التضامن الاخوي ،
الناشر : ادارة الطباعة المنيرية .
- تهذيب الصحاح :
محمود بن احمد الزنجاي
تحقيق : عبد السلام محمد هارون - احمد عبد الخفور عطار ،
طبعة سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م ، الناشر : دار المعارف بمصر

حرف " ج "

- جامع الاصول من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم :
الامام ابو السعادات مبارك بن محمد بن الاثير الجزري ،
الطبعة الاولى سنة ١٣٧٠ هـ ، الناشر : مطبعة السمسنة
المحمدية .
- جامع الترمذى مع تحفة الأحمدي :
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ ، الناشر : محمد عبد المحسن
الكتبي ، صاحب المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

حرف " ح "

- حاشية ابراهيم الباجورى على شرح ابن قاسم الفزري :
ابراهيم الباجورى ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ،
بيروت - لبنان .
- حاشية بنية الالمعي (بهامش نصب الراية) :
جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٥٧ هـ ، الناشر : مطبعة دار المأمون
بشبرا - شارع الازهار .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير :
شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقي ،
الناشر : دار الفكر .

- حاشية ابن عابدين على الدر المختار شرح تنوير الابصار :
محمد امين الشهير بابن عابدين .
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، الناشر : شركة
مصطفى البابي الحلبي واولاده ، بمصر .
- حاشية سمدي جلبي (بهامش فتح القدير على الهداية)
سمد الله بن عيسى المفتي الشهير بسمدي جلبي ، وسمدي
افندي ، الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ، المطبعة الكبرى
الاميرية ، بولاق - مصر - الحمية .
- حاشية الشبرا مليسي (بحاشية نهاية المحتاج الى شرح المنهاج)
ابو الضياء نور الدين علي بن علي الشبرا مليسي القاهري ،
الناشر / المكتبة الاسلامية - طبعة بالأوفست .
- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج شرح المنهاج :
(معها حاشية ابن القاسم العبادي) :
عبد الحميد الشرواني ، الناشر : دار صابر .
- حاشية الشلبي على الشرح الجليل (بهامش تبين الحقائق
شرح كنز الدقائق) .
الطبعة الثانية ، طبعة بالأوفست ، الناشر : دار المعرفة ،
بيروت - لبنان .
- حاشية الصاوي (بهامش الشرح الصغير على اقرب المسالك الى
مذهب الامام مالك) .
العلامة الشيخ احمد بن محمد الصاوي المالكي ، تحقيق : الدكتور
مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف - مصر .

— حاشية المدوى (بهامش الخرشى على مختصر سيدى خليل)
الشيخ علي المدوى .

طبعة بالأوفست ، الناشر : دار صادر - بيروت .

— حاشية القليوبي على شرح جلال الدين محمد بن احمد المجلسى
على منهاج الطالبين :

شهاب الدين احمد بن احمد بن سلامة القليوبي ،

الطبعة الرابعة ، الناشر : دار الفكر .

— الحجاب :

ابوالاهلى المودوى ، الناشر : دار الانصار .

— حكمة التشريع وفلسفته :

علي احمد الجرجاوى ، الطبعة الرابعة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م

حرف " خ "

— الخرشى على مختصر سيدى خليل :

محمد الخرشى المالكي .

طبعة بالأوفست ، الناشر : دار صادر ، بيروت .

حرف " د "

— الدر المختار في شرح تنوير الأبصار :

محمد علاء الدين الحمكفي ، طبعة سنة ١٣١٤هـ .

حرف " ر "

— رحمة الاسلام للنساء :

محمد الحامد ، الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ الناشر :

دار الانصار ، القاهرة .

- روضة الطالبين :
ابوزكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ،
الناشر : المكتب الاسلامي للطباعة والنشر .
حرف * س *
- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام :
محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنماني المعروف بالامير :
الطبعة الرابعة سنة ١٣٧٩ هـ ، الناشر / دار احياء التراث
العربي .
- سنن ابن ماجه مع شرحه مفتاح الحاجة :
محمد عبد الله الحلوي ،
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٤ هـ ، الناشر : ادارة احياء السنة
النبوية - باكستان .
- سنن ابي داود مع بذل المجهود :
خليل احمد السهارنفوري :
تعليق محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي .
طبعة سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، مطبعة ندوة العلماء ،
الهند .
- سنن الدارقطني :
علي بن عمر الدارقطني .
طبعة سنة ١٣٨٦ هـ ، الناشر : دار المعاسن للطباعة -
القاهرة .

- السنن الكبرى :
- ابوبكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي :
- الطبعة الاولى سنة ١٣٤٧ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية .
- سرف * ش *
- شبهات حول الاسلام :
- محمد قطب ،
- الطبعة الرابعة عشر سنة ١٤٠١ هـ ، الناشر : دار الشروق .
- الشرح الصغير على اقرب المسالك الى مذهب الامام مالك :
- ابو البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير .
- تحقيق الدكتور : مصطفى كمال وصفي ،
- طبعة سنة ١٣٩٢ هـ ، الناشر : دار المعارف بمصر .
- شرح الصناية على الهداية (بهامش شرح فتح القدير) :
- اكمل الدين محمد بن محمود البابرتي :
- الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ، المطبعة الكبرى ببولااق ، مصر .
- شرح فتح القدير على الهداية :
- كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري
المعروف بابن الهمام الحنفي .
- الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ، المطبعة الكبرى ببولااق ، مصر .
- الشرح الكبير (على هامش حاشية الدسوقي) :
- ابو البركات سيدى احمد الدردير ، الناشر : دار الفكر .

- الشرح الكبير (بهامش المصنف) :
شمس الدين ابي الفرج عبد الرحمن ابي عمر محمد بن احمد
ابن قدامة المقدسي :
طبعة سنة ١٣٤٥ هـ ، الناشر : المكتبة السلفية بالدينسة
المنورة - مكتبة المؤيد بالطائف .
- شرح الكوكب المنير المسعى بمختصر التحرير :
محمد بن احمد بن عبد الميزيز بن علي الفتوحى الحنبلى ،
المعروف بابن النجار :
تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد .
طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - مطبوعات جامعة ام القرى - مركز البحث
العلمي واهياء التراث الاسلامي .
- شرح منتهى الارادات :
منصور بن يونس بن ادريس البهوتي :
طبعة سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م ، الناشر : مطبعة انصار
السنة الحمديية .
- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل :
محمد بن احمد عيش ، الناشر : مكتبة النجاح - طرابلس -
ليبيا .
- حرف " ص "
- الصحاح . تاج اللفظة وصحاح الصربية .
اسماعيل بن حماد الجوهرى :
تحقيق : احمد عبد الخفور عطار .
مطابع دار الكتاب العربي بمصر .
- صحیح البخاری :
ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن برد زيه
البخارى : طبعة سنة ١٩٧٩ م ،
الناشر : المكتب الاسلامي ، استانبول - تركيا .

- صحيح ابن خزيمة :
- ابوبكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري :
- حقته وعلق عليه الدكتور / محمد مصطفى الاعظمي ،
- الطبعة الاولى سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ، الناشر : المكتب الاسلامي .
- صحيح مسلم :
- ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري :
- طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - الناشر : دار الفكر - بيروت
- حرف " ع "
- عدة القارى شرح صحيح البخارى :
- بدر الدين ابي محمد محمود بن احمد الصيني .
- ادارة الطباعة المنيرية ، دمشق - محمد امين دمج - بيروت
- عمل المرأة في الميزان :
- الدكتور محمد علي البار .
- الطبعة الاولى سنة ١٤٠١ هـ ، الناشر : الدار السعودية
- حرف " ف "
- فتاوى قاضيخان (بهامش الفتاوى الهندية) :
- فخر الدين حسن بن منصور الازجندی الفرقاني الحنفي :
- الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ ، الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .
- الفتاوى الهندية :
- الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الاعلام - الطبعة الثالثة :
- سنة ١٤٠٠ هـ الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان .

- فتح الباري شرح صحيح البخارى :
الحافظ شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني :
تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ،
الطبعة السلفية ومكتبتها .
الفروع :
ابو عبد الله محمد بن مفلح :
الطبعة الثانية : سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
الناشر : دار مصر للطباعة .
الفواكه الدواني :
الشيخ احمد فنيح بن سالم بن مهنا النفراوى المالكي الازهرى :
على رسالة ابي محمد عبد الله بن ابي زيد عبد الرحمن القيرواني
المالكي ، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
حرف " ق " :
القاموس المحيط :
مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى الشيرازى ،
الطبعة الثانية سنة ١٣٤٤ هـ ، الناشر : المكتبة الحسينية
المصرية .
قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية :
محمد بن احمد بن جزى الفرناطي المالكي :
طبعة سنة ١٩٦٨ م ، الناشر : دار العلم للملايين - بيروت

حرف " ك "

الكافي :

موفق الدين عبد الله بن قدامة :

الطبعة الاولى : سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

الناشر : المكتب الاسلامي دمشق .

الكافي في فقه اهل المدينة المالكي :

ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النعمي القرطبي

الطبعة الاولى سنة ١٣٩٨ هـ - تحقيق وتقديم الدكتور : محمد

احمد احيد ، ولد ماديك الموريتاني . الناشر : المكتبة

الرياض الحديثة - الرياض .

كشاف القناع عن متن الاقناع :

منصور بن يونس بن ادريس الجيهوتي :

الطبعة سنة ١٣٦٦ هـ سنة ١٩٤٧ م ،

الناشر : مطبعة انصار السنة المحمدية .

كنز العمال في سنن الاقوال والافعال :

هلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري

ضبطه الشيخ بكرى حياتي ، وصححه الشيخ صفوة السقا ،

الطبعة الاولى سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ، الناشر : دار اللواء

الرياض .

حرف " ل "

لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي : مهديّة شحادة الزميلي :

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٢ هـ ، الناشر : دار الفرقان عمان الاردن .

حرف " م "

- المبدع في شرح المقنع .
ابو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد
ابن مفلح المونخ الحنبلي .
الطبعة الاولى سنة ١٣٩٤ هـ الناشر : المكتب الاسلامي .
المبسوط :
شمس الدين السرخسي :
الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٨ هـ الناشر : دار المعرفة للطباعة
والتنشر - بيروت - لبنان .
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :
نور الدين علي بن ابي بكر الهيتمي :
الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧ م ، الناشر دار الكتاب ،
بيروت - لبنان .
المجموع شرح المهدب :
ابو زكريا محيى الدين بن شرف النووي :
مطبعة التضامن الاخوي ، الناشر : ادارة الطباعة المنيرية -
دمشق .
مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية :
شيخ الاسلام احمد بن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد
ابن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي .
الطبعة الاولى سنة ١٣٨٢ هـ .

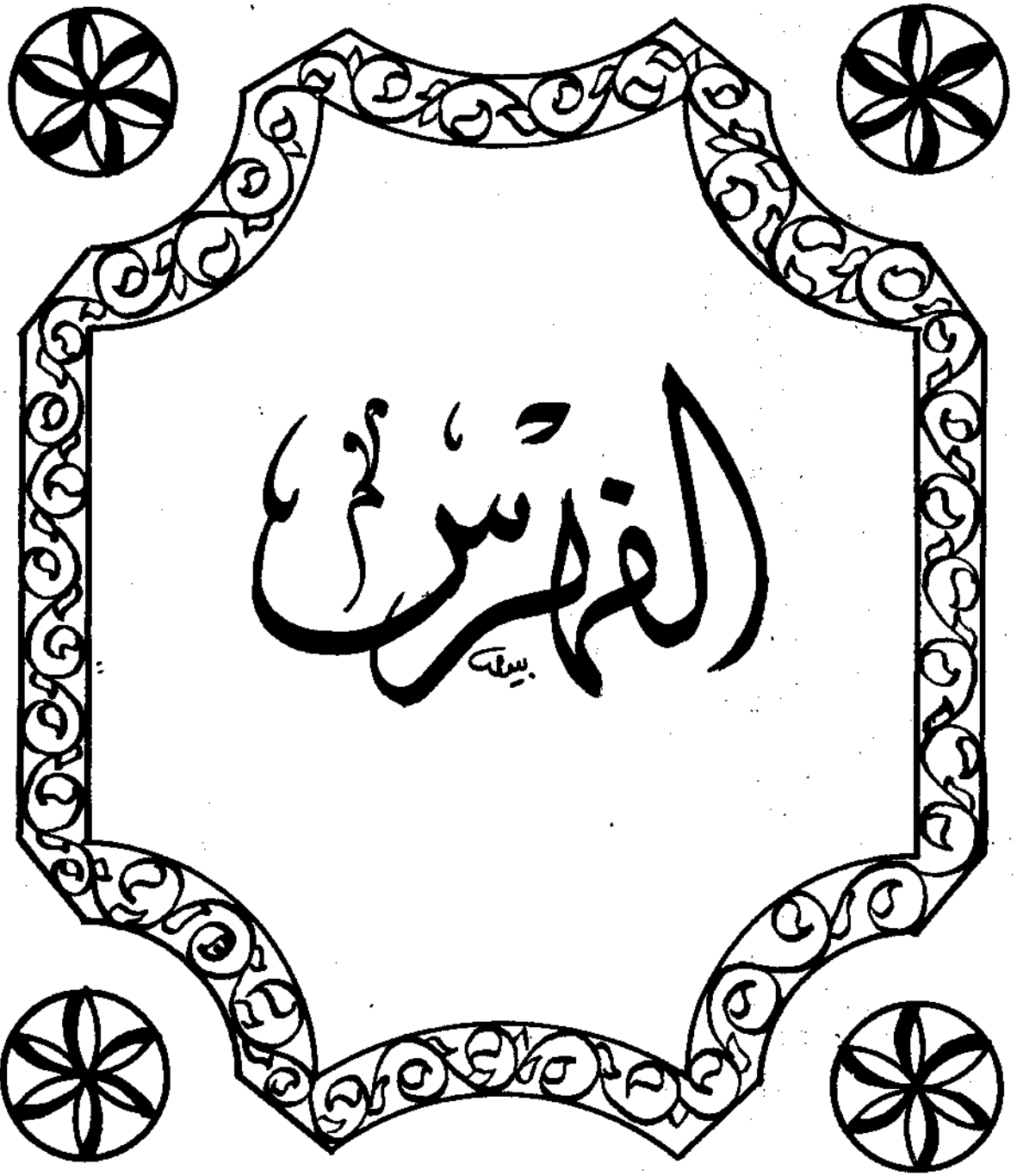
- المحلى : —
- ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حنف :
الناشر : ادارة الطباعة الخيرية بمصر .
مختصر سنن ابي داود . —
- الحافظ المنذرى ، تحقيق محمد حامد الفقي .
الناشر : مكتبة السنة المحمدية .
المدونة الكبرى : —
- الامام مالك بن انس ، رواية الامام سخنون بن سعيد التنوخي
عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن امام دار الهجرة .
طبعة مطابع السعادة بالافت .
الناشر : دار صادر - بيروت .
- المرأة في القرآن : —
عباس محمود العقاد ،
الناشر : مؤسسة دار الهلال .
- المرأة في القرآن والسنة : —
محمد عزه دروز .
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤ هـ - الناشر : المكتبة المصرية ،
صيدا - بيروت .
- المرأة بين الفقه والقانون : —
الدكتور مصطفى السباعي :
الطبعة الخامسة - الناشر : المكتب الاسلامي .

- المستدرك على الصحيحين :
- الامام الحافظ ابي عبد الله الحاكم النيسابوري :
- الناشر : مكتب المطبوعات الاسلامية . حلب .
- المسند :
- الامام احمد بن محمد بن حنبل ، تحقيق : احمد محمد شاكر ،
- طبعة سنة ١٣٧٥ هـ ، الناشر : دار المعارف بمصر .
- مسند الامام احمد بن حنبل :
- الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ،
- الناشر : المكتب الاسلامي ، بيروت .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي :
- احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي :
- الطبعة دار الفكر .
- مصنف ابن ابي شيبة :
- ابوبكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان بن ابي شيبه
- الكوفي الحنسي :
- طبع سنة ١٣٨٦ هـ بالمطبعة العزيزية بحيدرآباد الهند .
- المصنف :
- ابوبكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني :
- تعليق وتحقيق حبيب الرحمن الاعظمي :
- الطبعة الاولى سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ،
- الناشر : المجلس العلمي والمكتب الاسلامي - بيروت - لبنان .

- مطالب اولي النهي في شرح غاية المنتهى :
الشيخ مصطفى السيوطي الرحباني :
الطبعة الاولى سنة ١٣٨٠ هـ ، الناشر : المكتب الاسلامي ،
دمشق .
- المغرب في ترتيب المغرب :
ابو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطروزي الفقيه الحنفي
الخوازمي :
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- المفتي :
ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامه :
الناشران : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، مكتبة المؤيد
الطائف .
- مفني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج :
محمد الشربيني الخطيب :
الناشر : دار احياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
- مفردات الراغب * بهامش النهاية في غريب الحديث *
الاصفهاني .
الطبعة الخيرية سنة ١٣١٨ هـ بمصر .
- المقنع :
موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامه المقدسي :
الطبعة الثانية . الناشر : المطبعة السلفية ومكنتها .

- منح شفا الشافيات في شرح المفردات :
منصور بن يونس بن ادريس بن صلاح الدين بن حسن بن احمد
ابن علي بن ادريس المهوتي الحنبلي :
طبعة سنة ١٣٤٢ هـ ، الناشر : المطبعة السلفية ومكتبتها .
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل :
ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المصيري ،
المعروف بابن الخطاب :
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ ، الناشر : دار الفكر .
- المفتي شرح موطأ مالك :
ابو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن ايوب بن وارث الباجي
الاندلسي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٣١ هـ - مطبعة السعادة بجوار محافظة
مصر .
- حرف " ن "
- نصب الراية لاحاديث الهداية :
جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٥٧ هـ ، الناشر : المجلس العلمي ،
الهند .
- النهاية في غريب الحديث والاثار :
مجد الدين ابي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري
المعروف بابن الاثير :
طبعة المطبعة الخيرية . القاهرة سنة ١٣١٨ هـ .

- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج :
شمس الدين محمد بن ابي العباس احمد بن حمزة بن
شهاب الدين الرطلي المنوفي المصرى الانصارى الشهير
بالشافعي الصغير ؛
الناشر : المكتبة الاسلامية .
- نيل الاوطار :
محمد بن علي بن محمد الشوكاني :
طبعة الطباعة المنيرية ، الناشر : دار الجيل -
بيروت - لبنان .
- حرف " ه "
- الهداية " مع شرح فتح القدير "
برهان الدين علي بن ابي بكر المرفيناني :
الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ،
الناشر : دار صادر - بيروت - لبنان



الفهرست

الفهرس

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩	المقدمة
١	الباب التمهيدى
٢	<u>الفصل الأول :</u>
٣	مكانة المرأة في الاسلام
٥	المرأة اليونانية
٧	المرأة الرومانية
٩	المرأة الهندية
١٠	المرأة اليهودية
١١	المرأة المسيحية
١٣	مكانة المرأة في الجاهلية
١٩	مكانة المرأة في الاسلام
٣٩	<u>الفصل الثانى :</u>
٤٠	تعريف الحكم
٤١	تعريف الصلاة
٤٦	الأصل في مشروعية الصلاة
٥٠	الحكمة من مشروعية الصلاة
٥٣	<u>الباب الأول - مقدمات الصلاة :</u>
٥٤	<u>الفصل الأول - الآذان والاقامة واجابة المؤذن</u>
٥٥	قول العلماء في آذان النساء واقامتهن للرجال

٥٦	حكم آذان واقامة النساء للنساء
٥٦	أولا - أقوال العلماء في الآذان
٥٦	القول الأول وادلته
٥٨	القول الثاني وادلته
٦٠	القول الثالث وادلته
٦٠	الرأى الراجح
٦١	ثانيا - اقوال العلماء في الاقامة
٦١	القول الأول وادلته
٦٢	القول الثاني وادلته
٦٣	الرأى الراجح
٦٤	حكم اجابة المؤذن للنساء
٦٤	القول الأول وادلته
٦٦	القول الثاني وادلته
٦٧	اجابة الحائض والنفساء
٦٩	حكم اجابة الاقامة
٦٩	القول الاول وادلته
٧٠	القول الثاني
٧١	<u>الفصل الثاني : عورة المرأة في الصلاة</u>
٧٢	اقوال العلماء في عورة المرأة الحرة في الصلاة
٧٢	القول الأول وادلته

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٤	القول الثاني وادلته
٧٤	مناقشة الأدلة
٧٥	الرأى الراجح
٧٦	أقوال الملماة في عورة القدمين :
٧٦	القول الأول وادلته
٧٩	القول الثاني وادلته
٨٠	حكم صلاة المرأة منتقبة
	الحكم فيما اذا انكشف من المرأة شيء سوى الوجه والكفين
٨٢	في الصلاة وادلته
٨٥	الحد الفاصل بين اليسير والكثير
٨٦	مايطلب منها ان تصلي به
٨٨	مايجزى الحرة في الصلاة
٩٠	اقوال الملماة في عورة الأمة في الصلاة
٩٠	القول الأول وادلته
٩٢	القول الثاني وادلته
٩٢	القول الثالث
٩٣	حكم عورة ام الولد :
٩٣	القول الأول
٩٣	القول الثاني
٩٥	رأى الظاهرية في عورة الأمه
٩٦	مناقشة أدلة الجمهور من قبل الظاهرية
٩٧	الرأى الراجح

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٨	<u>الفصل الثالث : خروج النساء للمساجد :</u>
٩٩	خروج النساء للمساجد والأدلة على ذلك
١٠٠	شروط الفقهاء في خروج المرأة للمساجد
١٠٠	الشروط المتفق عليها
١٠٣	الشروط التي انفرد بها بعض الفقهاء
١٠٥	افضلية صلاتها في بيتها
١٠٧	رأى الظاهرية في صلاة المرأة في بيتها
١٠٨	<u>الباب الثاني - اعدار النساء في الصلاة :</u>
١٠٩	تمهيد
١١٢	<u>الفصل الأول - الحيض والنفاس :</u>
١١٣	حكم صلاة الحائض والنفساء
١١٦	قول الخواج في قضاء صلاة الحائض
١١٦	رد الجمهور على الخواج
١١٨	<u>الفصل الثاني - صلاة المستحاضة :</u>
١١٩	قول العلماء في صلاة المستحاضة
١٢١	رأى العلماء في كيفية التطهر
١٢١	القول الأول وأدلته
١٢٢	كيف تتوضأ المستحاضة للصلاة
١٢٢	رأى الحنفية
١٢٣	رأى المالكية

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٢٥	رأى الشافعية
١٢٦	رأى الحنابلة
١٢٧	القول الثاني وأدلته
١٢٩	مناقشة أدلة القول الثاني
١٢٩	الرأى الراجح
١٣٠	<u>الباب الثالث - كيفية صلاة المرأة :</u>
١٣١	<u>الفصل الأول - صفة صلاة المرأة :</u>
١٣٢	صفة صلاة المرأة ومواضع الاختلاف فيما بينها وبين الرجل وأدلتها
١٣٩	رأى الظاهرية في صفة صلاة المرأة
١٤٠	الرأى الراجح
١٤١	صوت المرأة
١٤٥	<u>الفصل الثاني - امامة المرأة :</u>
١٤٦	حكم امامة المرأة للرجال
١٤٦	القول الأول وأدلته
١٤٨	القول الثاني وأدلته
١٥٠	مناقشة الأدلة
١٥١	الرأى الراجح
١٥٢	موقف النساء في الصفوف
١٥٥	حكم ما اذا وقفت المرأة في صف رجال

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٥٥	أولا - حكم صلاتها
١٥٥	القول الأول وأدلته
١٥٨	القول الثاني وأدلته
١٥٧	ثانيا - حكم صلاتهم
١٥٧	القول الأول وأدلته
١٥٨	القول الثاني وأدلته
١٦٣	مناقشة الأدلة
١٦٣	الرأى الراجح
١٦٤	حكم امامة المرأة بنساء مثلها
١٦٤	القول الأول وأدلته
١٦٧	القول الثاني وأدلته
١٦٨	القول الثالث
١٦٩	مناقشة ادلة القول الأول من قبل الحنفية
١٧٠	الرد على مناقشة الحنفية
١٧٢	الرأى الراجح
١٧٢	موقف المرأة من النساء اذا امتهن
١٧٣	القول الأول وأدلته
١٧٣	القول الثاني
١٧٥	<u>الفصل الثالث : صلاة الجمعة :</u>
١٧٦	حكم صلاة الجمعة للنساء
١٧٨	اذا حضرت المرأة الجمعة اجزأت عن فرض الوقت

١٨٠	الباب الرابع - المرأة والصلوات ذوات الأسباب :
١٨١	الفصل الأول - صلاة الصائدين :
١٨٢	تعريف الصيد وكيفية الصلاة
١٨٧	حكم صلاة الصائدين للنساء
١٨٧	أولا - حكم اذاعتهم لها
١٨٩	ثانيا - حكم خروجهم اليها
١٨٩	أ - خروج الشاب (ذات الهيئة) :
١٨٩	القول الأول وأدلته
١٩٠	القول الثاني وأدلته
١٩٢	ب - خروج الصجوز (غير ذات الهيئة)
١٩٢	رأى الحنفية
١٩٥	رأى المالكية
١٩٥	رأى الشافعية
١٩٧	رأى الحنابلة
١٩٩	مناقشة الأدلة
١٩٩	الرأى الراجح
٢٠٠	رأى الظاهرية
٢٠٠	أولا - حكم اذاعتهم لها
٢٠٠	ثانيا - حكم خروجهم اليها

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٠١	<u>الفصل الثاني - صلاة الكسوف :</u>
٢٠٢	تمهيد في تعريف الكسوف وكيفية الصلاة
٢٠٦	حكم صلاة الكسوف للنساء
٢٠٦	أولا - آراء أهل العلم في صلاتهن الكسوف
٢٠٨	ثانيا - الآراء في خروجهن اليها
٢٠٩	<u>الفصل الثالث - صلاة الاستسقاء :</u>
٢١٠	تمهيد في تعريف الاستسقاء وكيفية الصلاة
٢١٤	حكم صلاة الاستسقاء للنساء
٢١٤	أولا - حكم ادائهن لها
٢١٤	ثانيا - حكم خروجهن اليها والأدلة على ذلك
٢١٧	<u>الفصل الرابع - صلاة الجنائز :</u>
٢١٨	تمهيد في تعريف الجنائز وكيفية الصلاة
٢٢٣	<u>المبحث الأول - تفصيل المرأة الميتة</u>
٢٢٤	احكام تفصيل المرأة الميتة
٢٢٤	أولا - رأى الفقهاء في الأولى بتفصيل المرأة الميتة
٢٢٩	ثانيا - تفصيل الزوجين
٢٢٩	أولا - قول العلماء في تفصيل الزوج زوجته
٢٢٩	القول الأول وأدلته
٢٣١	القول الثاني وأدلته

٢٢٤	رد أدلة الجمهور من قبل الحنفية
٢٢٥	الاجابة على رد الحنفية
٢٣٥	الرد على دليل الحنفية من المحقول
٢٣٦	الرأى الراجح
٢٣٧	ثانيا - اقوال الفقهاء في تفسير الزوجة زوجها
٢٣٧	رأى الحنفية
٢٣٧	رأى المالكية
٢٣٨	رأى الشافعية
٢٣٩	رأى الحنابلة
٢٤٠	الأدلة على تفسير الزوجة زوجها
٢٤٢	حكم المطلقة الرجعية في تفسيرها مطلقها
٢٤٢	القول الأول وأدلته
٢٤٢	القول الثاني وأدلته
٢٤٣	الرأى الراجح
٢٤٤	حكم تفسير السيد لأمته والامه لسيدها
٢٤٤	أولا - رأى الفقهاء في تفسير السيد لأمته
٢٤٤	القول الأول وأدلته
٢٤٥	القول الثاني وأدلته
٢٤٦	ثانيا - رأى الفقهاء في تفسير الأمه لسيدها
٢٤٦	القول الأول وأدلته
٢٤٧	القول الثاني وأدلته
٢٤٨	الرأى الراجح

٢٤٩	حكم تفسيل المرأة اذا ماتت مع رجال اجانب
٢٤٩	القول الأول وأدلته
٢٥٢	القول الثاني وأدلته
٢٥٣	المناقشة
٢٥٣	الرأى الراجح
٢٥٤	المبحث الثاني - تكفيها
٢٥٥	قول الفقهاء في صفة الكفن المسنون
٢٥٥	القول الأول وأدلته
٢٦٠	القول الثاني وأدلته
٢٦١	الرأى الراجح
٢٦٢	الكفن الواجب
٢٦٣	صفة كفن البنت الصغيرة وأدلته
٢٦٤	صفة تكفين المرأة
٢٦٤	عند الحنفية
٢٦٥	عند الشافعية
٢٦٦	عند الحنابلة
٢٦٧	على من يجب كفن المرأة
٢٦٨	هل يجب كفن الزوجة على الزوج ؟
٢٦٨	القول الأول وأدلته
٢٦٩	القول الثاني وأدلته
٢٧٠	القول الثالث
٢٧٠	الرأى الراجح

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٧١	المبحث الثالث - موقف الامام في الصلاة على المرأة الميتة -----
٢٧٢	قول الفقهاء في موقف الامام عند الصلاة على المرأة الميتة
٢٧٢	القول الأول وأدلته
٢٧٤	القول الثاني وأدلته
٢٧٥	القول الثالث وأدلته
٢٧٦	القول الرابع
٢٧٦	مناقشة الأدلة
٢٧٧	الرأى الراجح
٢٧٨	المبحث الرابع - حكم الصلاة على الجنابة بالنسبة للنساء -----
٢٧٩	رأى الفقهاء في صلاة النساء على الجنابة
٢٧٩	القول الأول
٢٧٩	القول الثاني
٢٧٩	القول الثالث
٢٨٠	الأدلة
٢٨١	هل يصلين على الجنابة جماعة أم منفردات ؟
٢٨١	آراء الفقهاء فيها
٢٨١	رأى الحنفية
٢٨٢	رأى المالكية
٢٨٣	رأى الشافعية
٢٨٤	رأى الحنابلة

- ٢٨٥ هل صلاة النساء على الجنائز تسقط فرضيتها ؟
- ٢٨٥ أولا - الحكم فيما اذا كان هناك رجال
- ٢٨٥ القول الأول وأدلته
- ٢٨٦ القول الثاني وأدلته
- ٢٨٧ الرأي الراجح
- ٢٨٨ ثانيا - اذا لم يكن هناك رجال
- ٢٨٩ البحث الخامس - اتباع النساء للجنائز وزيارتهم للقبور

- ٢٩٠ المسألة الأولى : اتباع النساء للجنائز
- ٢٩٠ رأى الحنفية وأدلته
- ٢٩١ رأى المالكية
- ٢٩٢ رأى الشافعية والحنابلة وأدلتهما
- ٢٩٥ رأى الظاهرية
- ٢٩٦ الرأي الراجح
- ٢٩٧ المسألة الثانية : زيارة النساء للقبور
- ٢٩٧ القول الأول وأدلته
- ٢٩٨ القول الثاني وأدلته
- ٢٩٩ القول الثالث وأدلته
- ٣٠٢ القول الرابع وأدلته
- ٣٠٣ الرأي الراجح

رقم الصفحة

الموضوع

٣٠٤

حكم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

٣٠٥

الخاتمة

٣١٠

المراجع

٣٢٩

الفهرس